كلمة الأستاذ المنجي صفرة
كاتب الدولة لدى الوزير الأول
المكلف بالبحث العلمي والتكنولوجيا
في اختتام الندوة

حضرات الأساتذة والباحثين،

حضرات السادة والسيدات،

أيها الضيوف الكرام،

يسرني أن أختتم اليوم أعمال هذه الندوة التي نظّمتها جمعية المعجميّة العربية بتونس وخصصتها لموضوع «أسس المعجم النّظرية». وقد سبق لي أن اختتمت أعمال ندوة جمعية المعجمية السابقة التي نظمتها سنة 1993 وخصصتها لموضوع «المعجم العربي المختص». والفرق بين الندوة السابقة وهذه الندوة الجديدة كبير لأن هذه تمسّ اللغة العربية وغيرها من اللّغات وتعالج قضية من أمهات القضايا في اللسانيات الحديثة، هي نظريّة المعجم. وفي اختيار نظرية المعجم للدرس والمناقشة في هذه الندوة شجاعة كبيرة لأنّ المعجم في أبعاده النظرية لم يحظ في الدرس اللساني الحديث بما حظي به علم النحو من بحث معمّق. بل إنّ المعجم في نظر البعض لم يسلم من التهميش إذ عدّ ذيلا للنحو وقائمة ألفاظ ممثّلة لما في اللغة من الشذوذ.

وهذا التصور يخلط في الحقيقة بين مفهومين للمعجم : الأول هو الكتاب المشتمل على رصيد من ألفاظ اللغة، قد ألفه مؤلف أو أكثر حسب منهج معيّن في ترتيب مداخله وفي شرحها، وهذا المفهوم هو الذي غلب واشتهر لارتباطه بتجربة لغوية قديمة عند الأمم هي تأليف المعاجم، سواء كانت معاجم لغويّة عامة، أو كانت معاجم مختصة في مصطلحات العلوم والفنون.

وأمّا مفهوم المعجم الثاني فكونه مجموع المفردات التي تكوّن لغة جماعة لغويّة ما،

سواء اشتمل عليها معجم مؤلف أو لم يشتمل. فالمعجم هنا إذن ليس قائمة المفردات التي ترتّب وتعرّف في كتاب، بل هو مجموع مفردات اللغة منظورا إليها من حيث هي مكوّنة من دوالّ ومداليل، أي باعتبار ما للمفردة من وجه داليّ تكوّنه الأصوات التي يتألف منها والبنية الصرفيّة التي يصاغ عليها، ومن وجه مدلوليّ يكوّنه المعنى الذي تؤديه المفردة. وهذا المفهوم الثاني يصل المعجم بثلاثة علوم لسانية كانت تعد مستقلة عنه وخارجة عن مجاله، هي علم الأصوات، وعلم الصرف، وعلم الدّلالة. فإنّ لهذه العلوم الثلاثة دورا حاسما في تكوّن المفردات، والمفردات هي المكوّنة لنظرية المعجم.

حضرات السادة والسيدات،

إنّ اكتساب تقنية من التقنيات يقتضي اكتساب اللغة التي وضعت لها وأساس لغة العلم ولغة التقنية هي المصطلحات الدالة على المفاهيم والأشياء. والأدوات العلمية الحاملة لتلك المصطلحات هي المعاجم التي هي كثيرة في اللغات الحيّة اليوم ؛ وهذا ما يدل على ازدهار العلوم وسرعة تقدم التقنيات لدى الشعوب التي تستعملها لغات طبيعية.

وإنّنا نطمح أن تصبح لغتنا لغة علمية مرجعية في جلّ الأقطار العربية، وذلك يرتبط بمسألة أعم تتعلق بإنتاج العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية. وهنا تبرز العناية الفائقة والرعاية المتميزة التي يوليها سيادة الرئيس زين العابدين بن علي منذ فجر التحول للشباب لدفع البحث العلمي والتكنولوجي إيمانا منه بأنّ كسب الرهانات لن يتم إلاّ بالاعتماد على القدرات الذاتية وفي مقدمتها الطاقات الشبابية، ولذلك شجعت كتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا في نطاق برامجها الجمعيات العلمية وغيرها . . . لأنّنا نعتبر أن الإبداع والخلق والابتكار تتمة للنظرة الشمولية للبحث العلمي التنموي.

إنّ ندوتكم هذه تنعقد ونحن في غمرة الاحتفال باليوم الوطني للجمعيات الذي يشكل مناسبة جديدة لتأكيد الأهمية الفائقة التي يوليها الرئيس زين العابدين بن علي للنسيج الجمعياتي في دولة العهد الجديد.

حضرات الضيوف الكرام،

إنّي على يقين من أن الكمّ الهائل من المحاضرات والعروض القيمة التي استمعتم إليها (21 محاضرة) طوال الأيام الأربعة الأخيرة مكّنتكم من التطرق إلى مختلف جزئيات

نظرية المعجم فحصلت الإضافة المرجوة وعمّت الفائدة بتبادل أعمالكم ومقارباتكم.

واسمحوا لي في الختام أن أقدم خالص شكري لمنظّمي هذه التظاهرة القيمة وأخصّ بالذكر المسؤولين عن جمعية المعجمية العربية بتونس وعلى رأسهم السيد ابراهيم بن مراد للمجهودات الجبارة التي بذلوها لإنجاح هذه الندوة ولما يخصصونه بصفة عامة من ملتقيات وطنية ودولية لمعالجة قضايا جوهرية هامة تفيد المجتمع.

كما أنتهز هذه المناسبة لشكر كلّ الأساتذة من الدول الشقيقة والصديقة الذين تحمّلوا مشاق السفر فقدّموا الإضافة وأثروا الندوة بمساهماتهم المتميزة.

شكــــرا.

والســــلام

كلمة الأستاذ ابراهيم بن مـــراد
رئيـــس الجمعيـــة
في افتتاح النــدوة

سيادة الاستاذ الدالي الجازي وزير التعليم العالي،

السيد رئيس جامعة تونس الأولى،

السادة الضيوف الكرام،

حضرات الزملاء،

اسمحوا لي أولا بأن أرّحب باسم جـمعيّة المعجمية بسيادة وزير التعليم العالي وأن أعبّر له عن خـالص شكر الجمعية وامتنانهـا لدعمه المتواصل لها. وما قـبوله الاشراف على افتتاح ندوتها هذه إلا دليل على الدعم الذي تلقاه منه وعلى التشجيع الذي يبديه لها.

ثم إن الجمـعيـة ترحب بضيـوفها الكبـار من الجامـعيين العلمـاء الباحثين الـذين لبوا دعوتها مشكورين، فـأتوا ندوتها هذه من الاصقاع البعيـدة، وإن لهم عليها حق الشكر لان في حضورهم أعمال هذه الندوة دعما لها ولمشاريعها العلمية.

ثم إن الجـمعيـة ترحب بالزمـلاء من الجامـعيين التـونسيين الذين آزروها بأن قـبلوا المشاركة في هذه الندوة رغم واجبات آخر السنة الجامعية، وهي كما نعلم واجبات ثقيلة.

ثم اسـمحـوا لي بعـد هذا بأن أعـبر باسـم الجـمـعـية عن خـالص الشكر وصـادق الامتنان للمـؤسـسات التي دعمت الجمـعية وأعانتها على تنظيم هذه الندوة، ويطيب لي أن أنوه بدور وزارة التـعليم العـالي الـتي كـانت المبادرة منذ بداية 1996 إلى تخـصـيص منحة للجمعية من أجل تنظيم هذه الندوة.

ثم إن الجمعية يطيب لها أن تنوّه أيضا بدور وزارة الثقافة التي تفضلت فقبلت إدراج ندوتها هذه رغم توجهها الاختصاصي الدقيق في برنامج «تونـس 97 عاصمة ثقافية»، وفي

ذلك شرف كبير للجمعية وتأييد ظاهر لأعمالها العلمية. والحق أن وزارة الثقافة صاحبة فضل سابق على الجمعية لأنها قد دعمتها منذ نشأتها سنة 1983.

وقد دعمت الجمعية في هذه الندوة مؤسسات أخرى لها عليها حق الشكر أيضا: منها وزارة الشؤون الدينية وكتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا التي أصبح دعم الجمعيّات العلمية النشطة هدفا من أهدافها ومظهرا من مظاهر نشاطها. ومن مظاهر دعمها للجمعية أن قبل الاستاذ المنجي صفرة كاتب الدولة مشكورا الاشرافَ على اختتام أعمال هذه الندوة مساء يوم الاثنين القادم.

ثمّ إن من واجبنا أن نشكر أيضا جامعة تونس الاولى، ومركز الابحاث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية بتونس، وشركة «صخر» لبرامج الحاسب، التابعة للشركة العالميّة للبرامج بالكويت. ولرئيس هذه الشركة الاستاذ محمد الشارخ عناية خاصة بخدمة اللغة العربية وقضاياها، ومن مظاهر تلك العناية دعمه لجمعية المعجمية على تنظيم هذه الندوة، وله على الجمعية حق الشكر والثناء.

والحق أن ما تلقاه الجمعية من الدعم لاعمالها والتشجيع لمشاريعها سواء من المؤسسات من داخل البلاد وخارجها، أو من الباحثين الجامعيين، من تونس أو من الاقطار الاخرى، يزيدها ثقة بالنفس، وحثا على تحقيق الاهداف التي أنشئت من أجلها، وخاصة تطوير المعجمية العربية، في مستويي التنظير والتطبيق. وقد أنشأت من أجل ذلك مجلتها الدورية «مجلة المعجمية» التي وصلت العدد العاشر، كما نظمت ثلاث ندوات علمية دوليّة سابقة سنوات 1986 و 1989 و1993. وقد غلب عليها في ندواتها السابقة الاهتمام بقضايا المعجم العربي، والعناية بمسائله التطبيقية خاصة. لكنها أرادت الآن أن تنحو نحوا جديدا في البحث المعجمي. فأرادت أن توسع مجاله فتخرج به من حدود اللغة العربية إلى البحث اللساني العام، باعتبار المعجم العربي جزءا من المعجم العام، وأن تطرق المجالات النظرية منه، سعيا منها بحكم اختصاصها إلى الإسهام في بناء نظرية معجمية قوية، تخرج المعجم من حيّز النظرة القاصرة التي تعتبره مجرّد صناعة، ومن التصور النظري البسيط الذي لا يرى فيه أكثر من قائمة من الالفاظ ممثلة لما في اللغة من الخصوصيّات والشذوذ والاعتباط.

وهذه الندوة الدولية الرابعة التي تخصصها الجمعية لأسس المعجم النظرية إنما تتنزل في هذا التوجه الجديد الذي أشرت اليه. وأهداف الندوة أهداف طموحة بدون شك، فإنّ كلّ محور من محاورها يستحق بمفرده ندوة تخصص له. ولكننا قد قصدنا إلى التوسيع قصدا آملين أن تنتهي هذه الندوة إلى بلورة الأسس العامةلنظرية المعجم، وهي أسس مرتبطة بمختلف علوم اللسان وخاصة بعلم الاصوات وبالصرف والدلالة والنحو.

وقد دعت الجمعيّة إلى هذه الندوة لمعالجة محاورها ثلّة من كبار اللسانيين من الجامعات العربية والغربية، ممن لهم إسهام في معالجة قضايا المعجم النظرية، وبناء نظرية للمعجم تجعل منه علما لسانيا له بنيته ونظامه ومباحثه الفرعية، مثل غيره من علوم اللسان، وقد استجاب لدعوتها هذا الجمع من الضيوف الذين نعتزّ بحضورهم بيننا، شاكرين لهم تلبية الدعوة، ومتمنين لهم إقامة طيبة في تونس.

وأجدّد الشكر باسم جمعيّة المعجمية لكلّ من أسهم في تنظيم هذه الندوة، وعمل على إنجاحها. ومن أحقّهم بالشكر في الحقيقة أعضاء هيئة جمعيّة المعجمية الذين خصّصوا لها من وقتهم الكثير، ولكن أعضاء هيئة الجمعية يقومون بواجبهم لإنجاح مشروع علمي قد آمنوا به، هو جمعية المعجمية ذاتها.

والســـــلام

كلمة الأستاذ أحمد العايد في
اختتام الندوة، باسم جمعيّة المعجميّة

سيادة الأستاذ المنجي صفرة كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلّف بالبحث العلمي والتكنولوجيا.

حضرات الأساتذة الضيوف الكرام.

يسرني بادئ ذي بدء أن أتقدّم باسم جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس بصادق الشكر وجزيل الامتنان إلى سيادة كاتب الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا لتفضّله باختتام ملتقانا هذا حول «أسس المعجميّة النظريّة».

سيدي كاتب الدولة،

اسمحوا لي أوّلا بالوقوف وقفة سريعة متأمّلا ما أنجزته هذه الجمعيّة الفتيّة منذ أربع عشرة سنة، وقد توزّعت إنجازاتها على مجالين إثنين :

أوّلا مجلتها : «مجلّة المعجميّة»، كانت على الموعد كلّ حول، هكذا نجد عشرة أعداد من سنة 1985 إلى سنة 1994. والعدد الحادي عشر هو بصدد الإعداد والنشر، وقد كتب في أعداد المجلة من التونسيين ثلاثون، ومن الإخوة العرب اثنا عشر، ومن المعجميين الغربيين خمسة. وكان للمجلّة أربعة أبواب قارّة : مقالات، وتقديم كتب، وأخبار معجميّة، ومنشورات معجميّة جديدة.

وقد تعددت مواضيع «المقالات حسب المحاور : التراث المعجمي، والمعجميّة (Lexicologie) والمعاجميّة (Lexicographie)، وقضايا المصطلحات، ومشاكل التأليف المعاجمي، وقضايا التعريب. وتعدّدت المقالات حسب المؤلفين سواء كانوا من ذوي اللغة العربيّة أو الفرنسيّة أو الإسبانيّة أو الأنكليزيّة، من المدرّسين أو من الباحثين التكنولوجيّين في المعلوماتيّة خاصّة.

وتنوّع «تقديم الكتب» بالمجلة. واهتمّت المجلّة «بالإخبار المعجمي» في تونس والبلدان العربيّة الأخرى. وكانت المجلّة وفيّة في باب «منشورات معجميّة جديدة» لثبت المراجع والمصادر، ولا يخفى ما لهذا الباب من أهمّية للقارئ المتخصص والمثقف عامّة. والأعداد العشرة مطبوعة بتونس متوفّرة لديكم.

ثانيا، ندواتها : حرصت الجمعيّة على عقد الندوات فكانت الأولى وطنيّة تونسيّة صرفًا (مارس 1985)، شارك فيها أربعة عشر أستاذا باحثا تونسيا من المهتمّين بموضوع «إسهام التونسيين في إثراء المعجم العربي». والمؤلّف في 300 صفحة نشر في «دار الغرب الإسلامي» ببيروت سنة 1985.

ثمّ نظمت ندوات دوليّة ذات مواضيع أشمل فكانت الندوة الأولى حول «المعجميّة العربيّة المعاصرة» وقد أحيت فيها الذكرى المائويّة الأولى لوفيات أحمد فارس الشدياق وبطرس البستاني ورينهارت دوزي(تونس، أفريل 1986)، وقد شارك في محوريها: «إسهام المعجميين الثلاثة في إثراء المعجم العربي» و«من قضايا المعجميّة العربيّة المعاصرة» خمسة وعشرون باحثا من تونس ومصر وسوريا ولبنان والأردن والعراق وقطر وهولندا والولايات المتحدّة الأمريكيّة.

أمّا الندوة الدوليّة الثانية فكانت عن «المعجم العربي التاريخي، قضاياه ووسائل إنجازه» (تونس، نوفمبر 1989) وقد شارك فيها أربعة وعشرون باحثا من تونس ومصر وسوريا والأردن والعراق والبحرين وفرنسا وبريطانيا وإسبانيا . ووقائع هذه الندوة توجد في مجلّة المعجميّة العددان 6/5 (1989 - 1990) وصفحاتها 520.

واهتمّت الندوة الدوليّة الثالثة بـ «المعجم العربي المختصّ» (تونس، أفريل 1993) ، وقد شارك فيها سبعة وعشرون باحثا من تونس والجزائر والمغرب ومصر وسوريا والأردن والإمارات العربيّة المتحدة، والمملكة العربيّة السعوديّة وفرنسا. ونشر هذا المصنّف ذو الخمسمائة صفحة بدار الغرب الإسلامي سنة 1996، وكان للجمعيّة شرف أن اختتمتم تلك الندوة سيدي كاتب الدولة.

ثمّ عشنا من 2 إلى 3 ماي 1997 بتونس هذه الندوة الدوليّة الرابعة حول «أسس المعجم النظريّة»، واستمعنا إلى واحد وعشرين باحثا من تونس ومصر ولبنان والكويت

وفرنسا وبريطانيا وبولونيا والولايات المتحدة الأمريكية. وقد عرضت في ندوتنا بحوث متنوّعة عالجت قضايا أساسيّة مهمّة : نظريّة المعجم في القديم والحديث، والمعجم والصّرف، والمعجم والنحو، والمعجم والدلالة، والمعجم والمصطلحيّة،وسعت جميعها إلى ضبط «أسس المعجم النظريّة»، ولم يقتصر المحاضرون على العرض النظري التراثي أو الحديث فحسب بل بسط بعضهم تطبيقات عمليّة.

ومن أهم ما يمكن لفت النظر إليه أنّ هذه النّدوة أبرزت صعوبة الإلمام بكلّ جوانب «أسس المعجم النظريّة» في اللغة العربيّة واللغات الغربيّة، ولا شك أن الصعوبة أكبر في لغات أخرى، الإفريقيّة منها على سبيل الذكر لا الحصر.

وما ينبغي استنتاجه هو أن شبكة (Réseau, Network) «جمعيّة المعجميّة العربيّة بتونس» اتسعت إلى أساتذة غربيّين باحثين في قضايا المعجم في ذاته من شتّى جوانبه، فنرجو أن يستمّر اتصال أفراد هذه الشّبكة وأن يزداد عدد أعضائها تنوّعا على صعيدي التنظير والتطبيق في ميادين المعرفة المتشعّبة. كذلك من المفيد أن نشير إلى أن المشاركين العرب في ندوتنا هذه وقفوا من المعجم وقفة الدّارس الممحص لما فيه من إيجاب وسلب، وأملنا أن تؤول حيرتنا إلى نتاج علمي عملي معاصر سليم سلامة متطلبات العلوم الإنسانيّة بلاشك، ومتطلبات العلوم والتكنولوجيا والتجهيزات الإلكترونيّة العجيبة

ويمكن التفكير في بحث جماعي تشارك فيه «جمعية المعجميّة» والمعهد الإقليمي لعلوم الاعلاميّة والإتصال عن بعد IRSIT وباحثون من الدول الشقيقة والصّديقة، والجمعيّة بمساعدتكم لجديرة .

حقا إن لجمعيتنا طموحا كبيرا ويدا قصيرة فنرجو بدعمكم سيدي كاتب الدولة أن تكون اليد طولى على قدر الطموح.

إنّ القرن المقبل في نظرنا سوف يعرف - بلاريب - صراعا بين الثقافات، فالثقافة تواجه الثقافة الأخرى بلغتها وعلمها وتكنولوجيتها، فهل أعددنا العدّة للتهيئة اللغويّة والتنمية؟ للتنمية والحداثة ؟ هل هيأنا الإنسان ليتعامل مع الآخر تعامل المعاصرة ؟ هل هيأنا الإنسان ليتعامل مع الآلة تعامل العارف لا الأمّي، فمن جهل لغة الحاسوب عدّ اليوم أميّا

(Illétreted, illettré) وعليه أن يلتحق بالركب ضرورة وإلاّ اندثر. وعمل «برنامج التدريب على القرائية» (Literacy) في جامعة تونس الأولى في هذا المجال مهمّ وقد نشرت بعض الأعمال في هذا الميدان.

وهذا التعامل العلمي العملي يفترض إعداد الأدوات لتصوّر الأسس النظريّة والتطبيقيّة للمعجم العربي العام والمعاجم العربيّة المختصّة الكثيرة كثرة ميادين المعرفة وفروع كلّ ميدان من تلك الميادين.

إنّ الاهتمام باللغة من الجوهر، وما صراع الفرنسيّة مع الأنكليزيّة اليوم إلاّ دليل على أن تحديث اللغة من الجوهر وما عدا ذلك فهو من العرض. حقا إن اللغة هي المصير، هي الاتصال بالآخر إنسانا وآلة، وطغيان الآلة مستقبلا لا حدود له، ومن لم يتقدّم في ميدان المعجميّة والمعاجميّة يتأخّر، ومن لم يطوّر لغته جعلها تندثر، وقد رأينا في ندوتنا أن النظام الصوتي والصوتي الوظائفي والصرفي والنحوي والدّلالي في اللغة العربية جميعها قابلة للتحديث ومواكبة العصر والنماء ولذا أصبح التفكير في تنظيم المعجم وإنجاز تطبيقاته من الأولويّات.

إن البحث في «أسس المعجم النظريّة» مهمّ، والأهم هو تأليف معاجم علميّة تكنولوجيّة بالعربيّة لتدريس العلم والتكنولوجيا بالعربيّة والتأليف بها، وهذه الرّغبة تستوجب تحديين اثنين : وضع المعاجم الحديثة وتحديثها وتحيينها باستمرار، وتعليم لغتين أجنبيتين أخريين عالميتين واستعمالهما قولا وكتابة في ثنائية متكاملة، إذ لا يمكن أن يعيش الإنسان بلغة واحدة. للعلوم والتكنولوجيا اليوم لغاتها، وهي اللغات المعروفة لديكم، ولا ننسى الصّراع القائم اليوم بين الفرنسيّة والأنكليزية باعتباره صراع ثقافات ومصير.

فلنعمل إذن بعلم صحيح دقيق يتماشى والعصر، ولنعمل بمعجم ومعاجم حديثة مشكولة بالحركات مُرَفّقَةً بالصور والبيانات معزّزة بالاستعمالات. ولعلّه حان الوقت لأن نفكّر بجدّ في معاجم عربيّة ألفبائية لاجذريّة مع ما في ذلك من تعسّف على روح العربيّة.

وأخيرا أيها الاخوة الكرام فإنّي أشكركم باسم جمعية المعجميّة على إسهاماتكم المهمة في ندوتنا ندوتكم هذه بالعرض الخصب والنقاش الثريّ. والجمعيّة تشكر كلّ من

آزرها مادّيا ومعنويّا، وخاصّة وزارة التعليم العالي، فلقد كان للكلمة التي ألقاها الأستاذ الدالي الجازي في افتتاح الندوة الوقع الكبير في نفوس المشاركين. كما تشكر الجمعيّة وزارة الثقافة التي تفضلت فأدرجت ندوتنا هذه في برنامج الاحتفال بتظاهرة «تونس 97 عاصمة ثقافيّة». وتشكر أيضا وزارة الشؤون الدينيّة وكتابة الدولة للبحث العلمي والتكنولوجيا، وجامعة تونس الأولى، ومركز الدّراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعيّة بتونس، وشركة «صخر» لبرامج الحاسب، التابعة للشركة العالميّة للبرامج بالكويت.

أيها السيدات والسادة إنّ سندنا كما ترون قوي، وهو تونسيّ وعربيّ، فللسّادة الوزراء ومسؤولي الهيئات التي ذكرت التقدير الموفور والشكر الموصول، وللسيد كاتب الدولة للبحث العلمي و التكنولوجيا في هذا الاختتام شكرنا الخاصّ وتقديرنا، وإلى اللقاء.

والله من وراء القصد موفق ومعين

والسّلام

أحمد العايد

كلية الآداب بمنوبة جامعة تونس الأولى.

حدود العلاقة بين المكوّنات المعجميّة والنحويّة
في التراث النحوي العربي

بحث : رمزي منير بعلبكي

يتميّز التراث النحوي (1) العربي، من حيث تقسيم المادّة والتدرّج في عرضها، بتقديم مادّة النحو على مادّة الصرف وبتأخير الدراسة الصوتية عن هذين معًا. فإذا استثنينا من هذا التراث تلك المؤلّفات القليلة نسبيًّا والتي تقتصر مادّتها على علم الصرف - كالتصريف للمازني، والممتع لابن عصفور، والشافية لابن الحاجب- والمؤلفات التي تنظر في قضايا النحو النظرية لا في مسائله التطبيقية - كالايضاح في علل النحو للزجّاجي، وأسرار العربيّة لابن الأنباري - وجدنا أن من دأب النحاة الخوض في مسائل التركيب، أي مباحث الجملة والعوامل والمعمولات الخ، قبل مباحث الصرف، أي أحوال الكلمة المفردة واشتقاقها وما يطرأ عليها من زيادة أو حذف أو قلب أو إبدال. أمّا دراسة الصوت، مخارجه وصفاته وإدغامه وإمالته الخ، فلا تأتي إلا في أواخر المؤلّفات، وهي في العادة مقتضبة واتّباعية بالجملة. ولعلّ مردَّ هذا الترتيب، في المقام الأول، اتّباعُ النحاة لإمامهم سيبويه الذي سنّ تلك السنّة في كتابه فَرَضَيَها مَن بعده وقلّ من خرج على معالمها الكبرى، هذا علاوةً على أن النحو بطبيعته ومسائله كان أعلق بأذهان أولئك المؤلّفين وأدعى إلى الجدل والتنافس بينهم من سائر مباحثهم، فتقديمه ينمّ عن عناية به خاصّة، ولا سيّما أنه أكثر من مَبْحَثَي الصرف والصوت فائدةً للمتعلّم إذ به يُعصم من اللحن في معظم الأحوال.

---

(1) المراد بالنحو في عبارة «التراث النحوي» هو المعنى الأوسع للكلمة، أي «النحو» باشتماله على مباحث الصرف والأصوات. أمّا «النحو» من حيث هو دراسة للتركيب فهو الاستعمال الأخصّ للكلمة. وكثيرًا ما يخلط الدارسون بين هذين الاستعمالين وسنحرص في هذه الدراسة على استخدام الكلمة في السياق الذي ينكشف معه أيّ المعنيين هو المراد تحديدًا.

إن هذه القسمة وهذا التدرّج، وإن كانا حقيقة ثابتة في التراث النحوي، لا يجوز أن يفضيا إلى القول إن النحو العربي - من حيث هو نظرية ومنهج للدراسة- يقدّم دراسة التركيب على العناصر التي يتألّف منها التركيب، أي الكلمات، كما يقدّم دراسة الكلمة على العناصر التي تؤلّف الكلمة، أي الأصوات. وبعبارة أخرى، إن ترتيب المباحث الثلاثة في كتب النحو يجب ألاّ يُحمل على أنه إثبات لحقيقة زمنية تفترض أن نحويينا انطلقوا من التركيب إلى الكلمة ثم إلى الصوت. ولطالما سمعنا وقرأنا أن التراث النحوي العربي، خلافًا للمناهج اللغوية الحديثة، لا يراعي الانتقال في الدراسة من العنصر الأصغر إلى ما هو أكبر منه، وعلى هذا تُبنَى عند أصحاب هذه المقولة أحكام لا تستقيم بحال لأنها تخلط بين حقيقة الترتيب المتّبع في التأليف وحقيقة فهم المؤلّفين القدماء لتدرّج العناصر وانبناء بعضها على بعض. وليس أدلّ على صحّة ما نذهب إليه من أن تأخير العنصر المكوِّن عمّا هو أشمل منه لا يرجع إلى نقص في الأفهام وقصور في التفرقة بين مراتب الأشياء، من نصٍّ لابن جنّي يسوّغ فيه البدء بمعرفة النحو فيقول : «فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفُس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقّلة ؛ ألا ترى أنك إذا قلت : قام بكرٌ، ورأيت بكرًا، ومررت ببكرٍ ، فإنك إنما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تَعرِضْ لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف، لأنّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقّلة، إلا أن هذا الضرب من العلم لما كان عويصًا صعبًا بُدِئ قبله بمعرفة النحو، ثم جيءَ به بعدُ، ليكون الارتياض في النحو موطّئًا للدخول فيه، ومُعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرّف الحال»(2) . ويمكننا أن نبسط منطق ابن جنّي ليشمل العلاقة بين الصوت المفرد والكلمة، فالأوّل حال ثابتة والثاني حال متنقّلة، ولا يجوز أن نستنتج من تقديم مباحث الكلمة على مباحث الصوت أن اللغويين العرب لم يدركوا العلاقة بين الفرع وأصله أو بين الكلّ وبعضه. والحقّ أن من مقتضى كلام ابن جنّي وتسويغه تقديمَ النحو على الصرف أن يكون مبحث الأصوات ثالثًا لئلا يضطرب النَّسَق ويُقحم الصوت بين التركيب والكلمة.

(2) المنصف، 1/ 4 - 5.

وانطلاقا مما تقدّم يمكننا النظر في موقف النحويين من العلاقة بين المكوِّنات المعجمية والمكوِّنات النحوية. وإن أوّل ما ينبغي التأكيد عليه أن إدراك العناصر المعجمية في اللغة -بالمعنى الذي سنحدده لتلك العناصر لاحقًا- وما ينتج عنه من النظر إلى المفردة على أنها كيان معقّد مجرّد، لأمرٌ سابق بالضرورة على النظر إلى تلك المفردة باعتبارها ذرّة تركيبية تدخل في سياق كلاميّ فتُدرس دراسة نحوية (3). ونرى أن هذه الأسبقية هي الحجّة الأقوى التي نستند إليها في موقفنا المؤكّد على أسبقية المعجم للنحو وعلى أن المنطلق إنما هو من المعجم إلى النحو لا عكس ذلك. ولسنا نرى أن النحويّين العرب يخرجون عن هذا المنطلق العامّ، بل ما نودّ أن نوضّحه هو أن بحثنا مؤسَّس على صحّة هذا المنطلق، وأننا عليه نبني لأننا نتّخذه مسلّمةً، فلسنا نقصد هنا إلى إثباته، بل إننا نتجاوز هذه المسألة إلى ما نريد أن نبْنِيَهُ على المسلَّمة نفسها.

ولا بدّ لنا من أن نحدّد بعض المفاهيم والعلاقات التي لا يستقيم بغيابها أيّ تحليل للعلاقة بين المعجم والنحو في دراستنا هذه. وسنقتصر الكلام على ثلاث مسائل فحسب، وهي المسائل الأساسيّة التي ترتكز إليها الدراسة والنماذج التي تقدّمها أو يمكن أن تقدّمها.

1 - المسألة الأولى : ضرورة التفرقة بين ثلاثة مستويات من التحليل في التراث النحوي العربي :

أ - المستوى الصرفي (4)، أي مستوى الوحدات الصرفية المعجمية، ومبحثه هو علم الصرف الاشتقاقي (5) (derivational morphology) أو علم الصرف المعجمي

---

(3) في لاحتجاج لهذا الموقف الذي نتبنّاه، كما تبنّاه من قبلنا إبراهيم بن مراد، انظر مقالته : «مقدمة لنظرية المعجم»، ولا سيّما الاستنتاج، ص ص 77 - 78.

(4) انظر تفصيلاً أوفى لهذا المستوى الصرفي في دراسة إبراهيم بن مراد : «مقدمة لنظرية المعجم»، ص ص 62 - 63 ؛ وقد التزمنا بتقسيماته الكبرى وببعض أمثلته في شرح المستويات الثلاثة في المسألة الأولى أعلاه.

(5) في حدّ علم الصرف الاشتقاقي وعلم الصرف التصريفي (المشار إليه في «ب») ، وهما القسمان الأساسيّان لعلم الصرف، انظر معجم المصطلحات اللغوية لرمزي منير بعلبكي، في الموادّ : morphology و derivational morphology و inflexional morphology.

(lexical morphology)، ومداره بنية الوحدة المعجمية من حيث هي بنيةٌ صرفٌ ووحدةٌ شكلية تمييزية، والزوائد الاشتقاقية «التي تضاف إلى الجذور لتوليد الجذوع، وإلى الجذوع لتوليد جذوع أخرى مشتقّة من الأولى» (6)، وقواعد توليد الوحدة المعجمية الجديدة توليدًا صرفيًا.

ب - المستوى التصريفي، أي مستوى تصريف الوحدات الصرفية المعجمية، ومبحثه هو علم الصرف التصريفي (Inflexional morphology) ويتناول الوحدة المعجمية في التركيب ويدرس الزوائد التصريفية -كتلك الدالّة على التأنيث أو الجمع أو الحالة الإعرابية- والمقولات التصريفيّة، كالتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والتكلّم والخطاب والغيبة.

ج - المستوى التركيبي، أي مستوى الوظائف والحالات الإعرابية للذرّات التركيبية وما لبعضها من أثر في بعض. وعلى ما بين هذا المستوى والمستوى التصريفي من تداخل، نصرّ على الفصل بينهما لأن المستوى التركيبي هو ما يوازي على الحقيقة نظرية النحو العربي، ولا سيما في قضاياها الرئيسية، كالعامل والمعمول، والعلّة بأركانها، والتقديم والتأخير، ولأن المراد بالتركيب مجموع العناصر التي يُفترض أنها استقامت، سلفًا، في المستويين الصرفي والتصريفي، قبل أن يجوز دخولها في التركيب.

وجليّ أن المستوى الصرفي المشار إليه في «أ» أعلاه إنما هو تابع للنظرية المعجمية لأن الوحدات التي يُعنى بدراستها هي وحدات معجمية كالاسم والفعل والأداة، أي الوحدات التامّة وغير التامّة. أما المستوى التصريفي فتابع للنظرية النحوية لأنه يُعنى بالوحدات المعجمية متصرّفةً وداخلةً في التركيب. وهنا يكمن الفرق بين نوعي الزيادة التي تطرأ على الوحدات المعجمية في كلٍّ من المستوى الصرفي والمستوى التصريفي، فبينما تؤدّي الزوائد التصريفية وظائف نحويّة كما مرّ في «ب» أعلاه، تندرج الزوائد الاشتقاقية في الوظائف المعجمية الخالصة، وهي تقع خارج النحو والتركيب. معنى هذا أننا لو شئنا أن نقسم المستويات الثلاثة : الصرفي والتصريفي والتركيبي، قسمين اثنين لوضعنا الخط

---

(6) إبراهيم بن مراد : «مقدّمة لنظرية المعجم»، ص 64.

الفاصل بين أولها من جهة، وثانيها وثالثها من جهة أخرى لانتماء الأول إلى المعجم وانتماء صاحبيه إلى النحو.

ومرّة أخرى نقع على نصّ فريد لابن جنّي يصوغ فيه، ببراعة عجيبة، هذه الإشكالية التي مازالت عائقًا أمام كثير من الدارسين لعدم تفرقتهم بين الدراسة الصرفية والدراسة التصريفية. يقول ابن جنّي : «وينبغي أن يُعلم أنّ بين التصريف والاشتقاق نسبًا وقربًا واتصالاً شديدًا، لأن التصريف إنما هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة فتصرّفها على وجوه شتّى، مثال ذلك أن تأتي إلى ضَرَبَ، فتبني منه مثل جَعْفَرٍ، فتقول : ضَرْبَبٌ، ومثل قِمطرٍ : ضِرَبٌ، ومثل دِرْهَمٍ : ضِرْبَبٌ، ومثل عَلِمَ : ضَرِبَ، ومثل ظَرُفَ : ضَرُبَ ؛ أفلا ترى إلى تصريفك الكلمة على وجوه كثيرة. وكذلك الاشتقاق أيضًا ؛ ألا ترى أنك تجيء إلى «الضَّرْب» الذي هو المصدر فتشتق منه الماضي فتقول : «ضَرَبَ» ثم تشتقّ منه المضارع فتقول : «يَضْرِبُ»، ثم تقول في اسم الفاعل «ضارِبٌ» وعلى هذا ما أشبه هذه الكلمة . . . إلا أن التصريف وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللغة من التصريف، كما أن التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق، يدلك على ذلك أنك لا تكاد تجد كتابًا في النحو إلا والتصريف في آخره، والاشتقاق إنما يمرّ بك في كتب النحو منه ألفاظ مشرّدة لا يكاد يُعقد لها باب»(7). وعلى ما بين استخدامنا للمصطلحات واستخدام ابن جنّي لها من فرق، نرى أن كلامه أقرب ما يكون إلى التمييز بين المستوى الصرفي والمستوى التصريفي، وأنه بالتالي ينمّ عن وعي تامّ للفرق بين ما هو معجميّ وما هو تركيبي نحوي.

2 ـ المسألة الثانية : ضرورة التفرقة بين معنيين مختلفين يعبّر عنهما مصطلح «المعجم». إن المراد بالمعنى الأول لهذا المصطلح هو المعجم المدوّن، أي الكتاب الذي تُجمع فيه مفردات اللغة كلّها، أو القائمة التي تُجمع فيها مفردات نصٍّ ما أو كتاب ما، كلُّ ذلك على سَنَن مخصوص، كأن يكون ألفبائيًا أو مرتّبًا على الجذور، إلى ما هنالك من وسائل مبتدَعة أو متّبعة لترتيب الكلمات، وبحسب ما تقتضيه طبيعة اللغة أو منظور المؤلّف. أما المعنى الثاني للمعجم فأكثر تجريدًا، ويذهب إلى مجموعة المفردات التي تكوّن

---

(7) المنصف، 1 / 3 - 4.

الاستعمال اللغوي لإحدى الجماعات اللغوية، فلا يُشترط بهذا المعنى أن تكون هذه المفردات مكتوبة أو مرتّبة، وهي في حال دائمة من التغيّر بالزيادة أو الإماتة وغير ذلك.

ولئن كان مصطلح «المعجم» مستعملاً عند اللغويين العرب للمعنى الأول حصراً (8)، لم يَفُتْهم المعنى الثاني فعبّروا عنه بألفاظ وعبارات مختلفة -كأن يقولوا إن في لغة تميم أو هذيل كذا، أو إن لكل قوم أغراضاً يعبّرون عنها بأصوات لغتهم (9)، أو إن كذا «ليس من كلام العرب فارْدُدْه» (10). إلا أنهم لم يسيئوا استخدام المصطلح نفسه بصرفه إلى المعنيين دون تمييز بينهما. ولعل من سوء طالع هذا المصطلح أن بعض المحدثين جمع بين معنييه دونما تمييز، أو قَصَرَ مُفاده على أحد هذين المعنيَيْن دون الآخر، الأمر الذي أدّى إلى كثير من التعسّف والمغالاة. وقد فنّد إبراهيم بن مراد (11) مواقف نفر من هؤلاء، ومنهم غربيون لم يفرّقوا بين المعجم (Dictionnaire) والمعجم بمفهومه العامّ (Lexique)، فكفانا مؤونة الإطالة في هذا الموضع.

3 - المسألة الثالثة : ضرورة التفرقة بين المرحلة التأسيسية للنظريتين النحوية والمعجمية في التراث العربي وبين سائر المراحل اللاحقة. وممّا يسهّل الحديث عن هاتين النظريتين معاً أن المرحلة التأسيسية تكاد تكون واحدة في الحالين، إن لم نقل إنها واحدة حقّاً. فالناظر في هذه المرحلة يميّز فيها طورين اثنين، أولهما يسبق طور التأليف ويتمثّل

---

(8) لعل من المفيد أن نذكر أنه تتردّد على ألسنة معلّمي النحو عبارة توحي باستخدام «المعجم» بالمعنى الثاني، أعني اشتراطهم لصحّة تعليق حروف الجرّ والظروف بالمحذوف أن يكون الاستعمال الناشئ عن التعليق «قد جاء في المعجم»، ويعنون به أن التقدير يجب أن يكون قائماً في متن الاستعمال اللغوي، لا أنه مذكور في قاموسٍ ما. إلا أنني بحثت في مظانّ النحو عن هذه العبارة فلم أوفّق إليها، ولذلك لم أستطع القول، مطمئنّاً، إنّ المصطلح قد جاء بالمعنى الثاني في الاستعمال القديم.

(9) انظر، مثلاً، حدّ اللغة في قول ابن جنّي، في الخصائص 33/1.

(10) انظر : جمهرة اللغة لابن دريد، 1 / 49. وعلى مثل هذا وضع ابن خالويه كتابه «ليس في كلام العرب». وإن مجرّد الفكرة التي يوحي بها هذا النوع من التأليف لَتقومُ على التسليم بوجود متن لغوي قابل للإحاطة ومانع لما ليس منه من الدخول فيه، على ما يقتضيه أيضاً التأليف في المعرّب، وهو ممّا اشتغل به اللغويون في فترة مبكرة جداً.

(11) «مقدّمة لنظرية المعجم»، ص 38 وما بعدها، و ص ص 46 و 73.

بدايات النشاط اللغوي، وجمع المادّة اللغوية واللهجية وتدوينها، والخوض في مسائل جوهرية - كمفهومي القياس والعلّة، وصعوبة التقعيد مع وجود الشاذّ، والتفرقة بين العربيّ والمعرّب- وفي مسائل جزئية تتعلّق بالتفسير أو القراءات أو الغريب وغير ذلك، فإذا جُمع ما تراكم منها كان كمّاً هائلاً شديد الاستيعاب. وإننا لنجد، في هذا الطور، أن البحث في الأمور اللغوية -أو المعجمية والدلالية- يسير بإزاء المباحث النحوية والتركيبية، يجمعهما الانتماء إلى اهتمام لغوي عامّ ما يزال يفتقر إلى التخصّص ووضوح التقسيم، وهذا ما تّم استدراكه في الطور الثاني من هذه المرحلة، أي طور التأليف. ففي هذا الطور يبرز كتاب العين وكتاب سيبويه، بفاصل زمني يصعب تقريره، إلاّ أنه سنوات معدودة في أية حال، فتظهر القسمة واضحة بين الدراسة المعجمية والدراسة النحوية، على ما في الثانية من عناصرَ مرجعُها نظريةُ المعجم، على ما سنبيّن لاحقًا. إذنْ يمكننا القول إن كلا طَوْرَيْ هذه المرحلة التأسيسية يؤكّد أنها مرحلة مشتركة بين نظريتي المعجم والنحو.

أما المراحل اللاحقة فشأنها مختلف، ونكتفي هنا- وإن يكن هذا الموضع قابلاً للإطالة والتعمّق - بأوجز ما يعبّر عن الاختلاف بين المرحلة التأسيسية وما بعدها، في كلتا النظريتين. ففي النحو يتميّز كتاب سيبويه عن سائر مصنّفات النحو بعده بأنه يُرسي نظرية نحوية بمصطلحاتها ومعاييرها وأمثلتها بل بجميع عناصرها. صحيحٌ أن سيبويه لم يبْن على فراغ، وأنه يذكر في كتابه بعض من سبقه وسبق أستاذه الخليل إلى الاهتمام بمسائل اللغة والنحو (12)، ومنهم جماعة يطلق عليها اسم «النحويين» في سبعة عشر موضعًا من الكتاب(13)، إلا أنه قد تخطّى وأستاذه الخليل جميع من سبَقَه إلى دراسة العربية، ووضع «خطّة تتجلى في معايير ثابتة ومصطلحات وعبارات تصاحب باطّراد تحليله للمسألة

---

(12) انظر أسماء اللغويين والنحويين الذين ذكرهم سيبويه في كتابه، وإحصاء لعدد المرّات التي ذُكر كلٌّ فيها، في: Troupeau : Lexique - index, pp. 227-231. وانظر بعض الملاحظات حول النشاط اللغوي والنحوي قبل الخليل وسيبويه في Bohas et. al. : The Arabic Linguistic Tradition, pp. 1 ff.

(13) انظر كتاب Troupeau السابق ذكره، ص 200، ومقالة Carter المعنونة: "Les origines de la grammaire arabe". ص 76 وما بعدها.

الواحدة، أو مثيلاتها، على تباعد في مواضعها المبثوثة في فصول الكتاب»(14). ويبدو أن النظرية النحوية استقرّت مع سيبويه، وأن عمل النحاة المتأخرين عنه يكاد ينحصر في إضافة مسائل جزئية، أو التعليق على أخرى، أو الزيادة في الشرح والاعتلال للظواهر النحوية. ولسنا نعرف، وراء ذلك، من تصدّى لأسس النحو التي يقوم عليها الكتاب، كالقياس والعامل والعلّة والمعلول؛ باستثناء محاولة ابن مضاء القرطبي في كتاب «الردّ على النحاة» وحتّى تلك المحاولة لم تخرج على كلّ أسس التحليل النحوي، ولم يعقبها -فيما نعلم- اتّجاه يتبنّاها ويطوّرها. وجليّ أن إعجاب النحويين اللاحقين بسيبويه أدّى إلى محاكاته في الكبيرة والصغيرة. إلا أن تلك المحاكاة أضحت مجردّة من ألق الابتكار والتصميم ؛ فقد يكون الباب في كتاب نحوي متأخّر محذواً، حَذْوَ القُذَّة بالقُذَّة، على مثال نظيره في كتاب سيبويه، فذلك ليس إلا على سبيل الاتّباع والالتزام بخطّة الواضع والمصمِّم.

وفي المعجم أيضًا، تختلف المرحلة التأسيسية عمّا بعدها بقدر الاختلاف الذي بيّنّاه في النحو، أعلاه. ونضرب على ذلك مثلاً محدّدًا يغنينا عمّا عداه، ونستقيه من مقدّمتَيْ كتاب العين للخليل وجمهرة اللغة لابن دريد. فعلى ما بين هاتين المقدّمتين من شبه ظاهر، فإن بينهما اختلافًا بيّنا في المراد والقيمة. إنّ مقدّمة كتاب العين هي تمهيد نظريّ لمتن الكتاب، فلولاها لا ندرك الأسس الفكرية التي يقوم عليها العمل. هذه المقدمة إذن مرتبطة ارتباطًا عضويًا بمتن الكتاب : فاشتمالها على ذكر مخارج الحروف(15) يقابله ترتيب المعجم على مخارج الحروف ؛ وتقسيم الخليل كلامَ العرب إلى ثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي(16) يوازيه تقسيمُهُ مادّةَ الكتاب على ذلك التدرّج من الثنائي إلى الخماسي ؛ وتبيانه لبعض الخصائص الصوتية للكلام العربي - كقوله إنه لم يُسمع «من كلام العرب كلمة واحدة رباعية أو خماسية إلاّ وفيها من حروف الذلق والشفوية واحد أو اثنان أو أكثر»(17)، وقوله

(14) انظر هذا الرأي، ونماذج مؤيّدة له، في مقالة رمزي منير بعلبكي : «الوحدة الداخلية في كتاب سيبويه»، ص 113 وما بعدها.

(15) مقدمة كتاب العين، 1/ 48.

(16) نفسه، 48/1 وما بعدها.

(17) نفسه، 52/1.

«وليس في كلام العرب . . . كلمة صدرها «نر» ، وليس في شيء من الألسن ظاء غير العربية . . .» (18) - يشاكله اهتمامه بالتفرقة بين المستعمل والمهمل، أي بين ما هو قائم وما هو ملغى، حصراً للكلام العربي الذي هو مدار اهتمامه ومحور نظريته. وبالجملة فإنّ مقدّمة كتاب العين هي الدليل الأسطع على أن نظرية المعجم عند العرب نظرية مبتكرة أصيلة، أي ليست دخيلة بالنقل عن نظرية غير عربية قد تكون سابقة عليها. وبالمقابل، فإنّ جمهرة ابن دريد، على تقدّمها النسبي في تاريخ المعجم العربي، تنتمي ككلّ معجم بعد كتاب العين إلى طورِ ما بعد النظرية، وهو طور يقوم على ما أسّست له النظرية ويتميّز بتوسيع المادّة وتغيير تبويبها، ولكن دون العناء الذي يصاحب الابتكار والتنظير، بعد أن تمّ حصر المادّة وتبيان ذلك الحصر في مقدمة العين تحديداً. ولذلك فإننا نجد انفصاماً كبيراً بين مقدمة الجمهرة، مثلاً، ومتنها. فهذه المقدّمة أشبه ما تكون بمقدّمة العين، إلا أنها لا تتّصل اتّصالاً عضويًا بمتن الجمهرة، وكأنّ ابن دريد قد أثبتها اتّباعًا للخليل لا إرساءً لما سيعقبها في المتن. وإنه لمن الصعب حقًّا، إن لم نقبل بهذا التفسير، أن نسوّغ لابن دريد ذكره «باب صفات الحروف وأجناسها» (19) في مقدّمته ثم إقامته الكتاب على أساس الترتيب الألفبائي (20) ! إن هذا الانفصام بين الكتاب ومقدّمته قد أصبح جائزًا لأن النظرية قد وُضعت قبلُ، فلم يعد الارتباط العضوي مشروطًا إلا إذا كان المرادُ التأسيسَ لنظرية جديدة، وهذا مما لم يقع في تاريخ المعجم العربي.

إن المسائل الثلاث السابقة هي كالأساس النظري الذي لا يستغني عنه البحث في العلاقة بين نظريتَي المعجم والنحو في التراث العربي. وبعد الاطمئنان إلى إرسائه، نبادر إلى القول إننا لا نرمي في هذا البحث إلى أن نستقصي العلاقة بين المكوِّنات المعجمية والنحوية في هذا التراث، فذاك عمل مُحْوِج إلى مزيد من التوسّع، بل حَسْبُنا- انطلاقًا من المسلّمات النظرية- أن ننبّه على بعض الحقائق التي تُظهر استخدام النحاة للمكوِّنات المعجمية - أي المفردات - في دراستهم النحوية، وصولاً إلى تأكيد مقولة سبق ذكرها،

---

(18) نفسه 53/1.

(19) مقدمة الجمهرة 1 / 43 - 44.

(20) توسّعًا في المقارنة بين كتاب العين وجمهرة اللغة، انظر مقالتنا (قيد الطبع) : Kitāb al-'Ayn and Jamharat al-Lugha".

وهي أن هذه المكوّنات لا بدّ من أن تكون قد استقامت، عند دارسي النحو، كيانات معقّدة مجرّدة قبل أن يجعلوها جزءاً من دراسة أوسع، أي جزءاً من التركيب. ولّما كانَ كتاب سيبويه هو الأثر الأبرز في النحو العربي، فإنه معوّلنا الأوّل في القسم التالي من البحث، يسوّغ لنا ذلك أنه يمثّل المرحلة التأسيسية في النحو -وهي مرحلة مشتركة مع مرحلة المعجم التأسيسية كما أسلفنا- وأن معظم كتب النحو بعده لم يخرج على ما رسم إلا في أمور تفصيلية، فمنه ينبغي أن يكون المنطلق في مثل هذه الدراسة.

إن مكوّنات النظرية المعجمية هي علم الصوت، وعلم الصرف، وعلم الدلالة[21]، وهي -جميعاً- من المباحث التي عُنِي بها سيبويه في كتابه كما تتبيّن من اللمحة السريعة التالية :

(1) في الأصوات :

أ - مخارج «الحروف» وصفاتها[22] ؛ وهو يذكرها تمهيداً لمبحث الإدغام. ولا يخفى أن البحث في المخارج والصفات، مجرّداً من النظر في الجانب الوظيفي من الأصوات، لدليلٌ قاطع على إدراك سيبويه -ومن قبله الخليل- للوحدات الصوتية الصغرى، وهذا شرط لا يُستغنى عنه للدراسة الصوتية بمجملها.

ب- الإدغام ؛ سواء في الكلمة الواحدة أم بين الكلمتين، واختلاف الأصوات في قبوله، وامتناعه في بعض المواضع[23].

ج - الإبدال ؛ سواء في الكلام العربي أم المعرّب[24].

د - الإتباع ؛ وهو المماثلة، في الكلمة الواحدة نحو : امرؤ، أو في الضمير المتصل نحو : بِهِم ودَارِهِم[25].

هـ - القلب المكاني ؛ نحو : طأمن واطمأنّ، وجذب وجبذ، والباب الذي

(21) انظر المدخل النظري لهذه المكوّنات الثلاثة في مقالة ابن مراد : «مقدّمة لنظرية المعجم»، ص 59 وما بعدها.

(22) الكتاب 4/431 - 436.

(23) انظر مثلاً : 4/104 و437 وما بعدها، و 4/449 (حروف الحلق)، و 4/443 (الهمزة)، و 4/424 وما بعدها (امتناعه).

(24) نفسه 4 / 237 - 242 و305 - 307.

(25) نفسه 3/533 و 1/436.

عنوانه : «تحقير ما كان فيه قلب»[26].

و - الوقف ؛ ومباحثه تشمل التسكين والإتباع والإشمام والتثقيل والمدّ ونقل الحركة وزيادة الهاء الخ[27].

(2) **في الصرف** : علاوة على مباحث الأوزان المختصّة بالمعاني كأوزان اسم الفاعل واسم المفعول والتصغير والآلة، مثلاً، نذكر الأنواع التالية :

أ - الاشتقاق ؛ وهو مذكور في مواضع مختلفة من الكتاب[28]، علاوةً على المواضع التي يبيّن فيها سيبويه اشتقاق الألفاظ من غير أن يذكر المصطلح نفسه[29].

ب - حروف الزيادة ؛ بالمعنى الصرفي للزيادة، وسنعرُضُ لها في موضع لاحق من البحث عند الكلام على عِدّة أحرف الكلمة.

ج - النحت ؛ وهذا المصطلح غير وارد في الكتاب إلا إن ظاهرته واضحة في أمثلة من مثل : هَلَّلَ وبأبأ وعَبْشَميّ وعَبْدَرِيّ[30].

د - التركيب المزجي ؛ وهو ما يعبّر عنه سيبويه بقوله : «هذا باب الشيئين اللذين ضُمّ أحدهما إلى الآخر فجُعلا بمنزله اسم واحد كعيضموز وعنتريس، وذلك نحو حضرموت وبعلبك»[31].

ه - الإلحاق[32] ؛ وهومن المباحث الصرفية لأنه دراسة للجداول الصيغية للوحدات المعجمية، مع ميلٍ واضح إلى اختصار عددها ولمح لعلاقة - ولو افتراضية - بين الأصل وما يفرَّع عليه.

و - المعرّب ؛ ويذكّر كلا مبحثيه في الكتاب - وهما ذكر بعض الألفاظ الأعجمية

---

(26) نفسه، 381/3 و 465/3 - 468.

(27) انظر قائمة بمباحث الوقف في فهارس طبعة هارون للكتاب 391/5 - 392، وفي فهارس الكتاب لمحمد عبد الخالق عضيمة، ص ص 587 - 591.

(28) انظر مواضع ورود المصطلح في : Troupeau : Lexique-index, pp. 119-20

(29) انظر أمثلةً من هذا الاستعمال كثيرةً في فهارس الكتاب لعضيمة، ص ص 86 - 89.

(30) الكتاب، 354/1 و 376/3.

(31) نفسه، 296/3.

(32) انظر أمثلة الإلحاق في فهارس الكتاب لعضيمة، ص ص 364 - 372.

وتبيان حكمها، وما يعتري أصوات هذه الألفاظ من إبدال في العربية (33) -بأهمّية التفرقة بين العربي والمعرّب في مرحلة نشأة المعجم، لأن هذه التفرقة إحدى الركائز التي تقوم عليها نظرية المعجم العربي، كما نتبيّن من مقدّمة كتاب العين حيث يصرّ الخليل على ذكر خصائص في المفردة العربية تبيّن عربيّتها وتميّزها عن الألفاظ الأعجمية (34).

(3) في الدلالة :

لم تحظَ دراسة الدلالة بحيّز يذكر من اهتمام النحويين، وتكاد العناية بها تكون مقصورة على المعجميين واللغويين. وعلى ذلك، نقع في كتاب سيبويه على إشارات تنمّ عن عدم إغفاله لهذا الجانب من البحث اللغوي، وهو المكوّن الثالث من مكوّنات النظرية المعجمية. ولعلّ من أهمّ نصوص الكتاب على الإطلاق بابًا تمهيديًا عنوانه «هذا باب اللفظ للمعاني»، فهذا الباب -على اختصاره- أقدم نصّ بين أيدينا عن دلالة اللفظ، وهو يتضمّن كلامًا عن مفهومي الترادف والاشتراك :

«اعلم أن من كلامهم اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، واختلاف اللفظين والمعنى واحد، واتفاق اللفظين واختلاف المعنيين. وسترى ذلك إن شاء الله تعالى. فاختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين هو نحو : جلسَ وذهبَ. واختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو : ذهبَ وانطلقَ. واتفاق اللفظين والمعنى مختلف قولك : وجدتُ عليه من المَوْجِدة، ووجدتُ إذا أردت وِجدان الضالّة» (35).

ومن الجليّ أن عناصر هذه المكوّنات المعجمية الثلاثة التي عرضنا لها كانت تشكّل لسيبويه -وللنحويين من بعده- مادّة قائمة بذاتها وقابلة للدراسة على هذا الأساس. إلا أن علينا أن نتذكّر دائمًا غاية سيبويه الكبرى في كتابه، ونحن نرى أن تلك الغاية كانت وضع

---

(33) الكتاب، 234/3 - 235 و 620 - 621، و 303/3 - 307.

(34) من ذلك قول الخليل : «فإذا وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معرّاة من حروف الذلق أو الشفوية ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة مُحْدَثة مبتدَعة، ليست من كلام العرب . . .» (مقدّمة العين 52/1). وقوله : «وليس في كلام العرب دُعْشوقة ولا جُلاهِق، ولا كلمة صدرها : نر . . .» (53/1).

(35) الكتاب، 24/1.

نظرية نحوية تتجاوز وصف التراكيب إلى الحكم على جودتها ومقبوليتها وإلى تعليل الظواهر التركيبية والبحث عن العلاقات القائمة بين المفردات، سواءٌ في ذلك المستوى الظاهر والمستوى الكامن أو المقدّر. وإذا ما سلّمنا بأن ظاهرة اللحن -ولعلها أقوى العوامل الباعثة على الدراسة النحوية واللغوية- كانت في المقام الأول، ظاهرة نحوية، أدركنا أن دراسة النحو كانت أشدّ إلحاحًا من دراسة الصرف أو الأصوات. وإنّا لنرى أن هذا هو السبب الحقيقي لتبوُّإِ النحو مقام الصدارة عند الدارسين القدماء وحيازته القدر الأكبر من عنايتهم واهتمامهم. ومن هذا المنطلق نقترح أن يكون النظر في العلاقة بين المكوِّنات المعجمية والمكوِّنات النحويّة في التراث النحوي العربي، وفي كتاب سيبويه تحديدًا، فالأساس فيه نحوي، وسائر عناصر الدراسة -وإن حظيت بأبواب مستقلّة أحيانًا- قد تكون تَبَعًا للنظرية الكبرى تعزّزها وتسهم في إثبات صحتها حيثما عرضت. وسنكتفي- على سبيل التمثيل - بذكر موضعين اثنين يبيّنان أسلوب سيبويه- وغيره من النحاة الذين أخذوا عنه- في استخدام العناصر المعجمية لَبِنَاتٍ تسهم في بناء النظرية النحوية العامة.

(1) عدّة أحرف «الكلمة»: يخصّص سيبويه بابًا طويلاً عنوانه: «عدّة ما يكون عليه الكلم»(36) لدراسة ما يسمّيه «الكلمة» من حيث عدد حروفها، سواء في ذلك ما حُذف منه أو زيد عليه أو كان على الأصل من غير حذف أو زيادة. ويقرّر سيبويه في هذا الباب أن «أقلّ ما تكون عليه الكلمة حرف واحد»، ويحصر أمثلة ذلك بواو العطف وفائه، وكاف الجرّ ولامه وبائه، وواو القسم وتائه وسين الاستقبال، وهمزة الاستفهام، ولام اليمين، أي لام التوكيد في نحو «لأفعلنّ»، وجميع هذه تكون «قبل الحرف الذي يجاء به له»، خلافًا لـ «ما جاء منه بعد الحرف الذي جِيءَ به له» نحو الضمائر المتصلة وكاف الخطاب(37). ويقرّر أيضًا أن الكلام -وهو يعني به هنا عدد الأصول قبل الحذف أو

(36) الكتاب، 4/ 216 - 235. وقد وضعنا المصطلح «كلمة» بين مزدوجين إشارةً إلى أنه استعمال فيه شيء من الخصوصية أو التجوّز في الكتاب، ولا سيما في إطلاق المصطلح على أدوات كواو العطف وباء الجر وتاء القسم وسين الاستقبال. ونحن نقرّ بهذه الخصوصية ونسلّم لأن هذا الموضع ليس موضع نقاش لحدّ «الكلمة» وما تصحّ عليه هذه التسمية. والملاحظ أن المتأخرين عن سيبويه استخدموا المصطلح في حديثهم عن الأبنية بالأسلوب عينه. انظر مثلا: المقتضب للمبرّد 1/ 36 و 4/ 247.

(37) الكتاب، 3/216 - 218.

الزيادة- «على ثلاثة أحرف، وأربعة أحرف، وخمسة . . . فالثلاثة أكثر ما تبلغ بالزيادة سبعة أحرف . . . وذلك نحو : اشهيباب . . . والأربعة تبلغ هذا، نحو : احرنجام . . . وأما بنات الخمسة فتبلغ بالزيادة ستة، نحو : عَضْرَفُوط . . . فعلى هذا عدّة حروف الكلم، فما قَصُرَ عن الثلاثة محذوف، وما جاوز الخمسة فمزيد فيه» (38).

من الجليّ أن هذا مبحث صرفيّ خالص، أي أنه مبحث معجميّ، وهو يذكّر بكلام الخليل في مقدّمة العين على أصناف الأبنية حيث يقرّر مبدأ أساسيًا مما تنبني عليه نظريته المعجمية، بقوله : «كلام العرب مبنيّ على أربعة أصناف : على الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي . . . وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف . . . الاسم لا يكون أقلّ من ثلاثة أحرف . . . » (39). وإلى هذا نجد مَشابه أخرى بين نصَّي سيبويه والخليل (40) تُشعرنا بأصل مشترك فيهما، ولا عجب في ذلك فالخليل هو المصدر الذي يستقي منه سيبويه في معظم الأحوال. إلا أن هناك فرقًا جوهريًا بين النصَّين من حيث المراد بهما في سياق الكتابين : ففي حين لم يُخرج الخليل هذا المبحث عن طبيعته المعجمية الخالصة وبنى عليه مقتضاه إذ جعله أساسًا من أسس التأليف المعجمي، قاربه سيبويه (41) من زاويتين، فعرض للناحية الصرفيّة وبيّن عدّة ما يكون عليه

(38) نفسه، 230/3.

(39) مقدّمة كتاب العين، 48/1 - 49.

(40) من ذلك، مثلاً، التفرقة بين الأسماء والأفعال في أمثلة الأصناف، والكلام على تشديد آخر الثنائيّ إن صُيّر اسمًا (العين، 50/1، والكتاب، 218/4).

(41) لسنا نقصد هنا أن نفرّق بين الخليل وسيبويه في أسلوب الدراسة، بل إن التفرقة هي في مقام البحث : ولعله كان يمكن أن نفرّق بين طريقة الخليل في التأليف المعجمي وبين طريقته -هو نفسه من حيث أثره الضخم في الكتاب- في التأليف النحوي، فالمقام يحدّد الطريقة لأن القصد مختلف في الحالين. شبيه بهذا وموضح له موقفُ الجرجاني، فهو في التأليف النحوي - كما في العوامل المائة، والجُمَل، والمقتصد - لا يخرج عن أحكام النحويين وتقسيماتهم وضوابطهم، في حين أنه في التأليف البلاغي- كما في دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة - يرتضي أسلوبًا آخر، حتى إنه كثيرًا ما يذكر النحويين، صراحة أو تلميحًا، ويوجّه أقسى اللوم لتفسيراتهم وأحكامهم. وللتوسّع في موقف الجرجاني هذا، انظر مقالتنا : «The relation between naḥw and balāġa»، ص 10 وما بعدها.

كلام العرب، ثم شفع ذلك بإخضاع المادّة لنظريته النحوية العامّة، لئلا تمرّ دون أن تكون شاهدًا على صحّة جانب من جوانب النظرية تلك، وفي موضع من الكتاب متأخر عن مباحث النحو، الأمر الذي يؤكّد أولويّة الدراسة النحوية في أقسام الكتاب جميعًا. فالذي صنعه سيبويه في هذا الباب هو استخدام الناحية المعجمية الصرفية لأغراض نحوية، ولا سيّما في تثبيت أحكام نحوية اعتمدها معايير تحليلية في مواضع سابقة من الكتاب، ونحن نورد هذه الأحكام ثم نذكر ما يحتجّ لها به في هذا الفصل :

-أ - الحكم : أن الاسم «أبدًا له من القوّة ما ليس لغيره ... وهو الأوّل الأمكن»(42).

الحجّة : أن الاسم لا يكون منه شيء على حرف واحد، وأن ما جاء منه على حرفين قليل، وأنك لو جعلت نحو «في» و «لو» اسمًا ثقّلت.

ب - الحكم : أن الفعل يلي الاسم في القوة، فهو يتصرّف ويُبنى أبنيةً، ومنه ما يضارع الاسم(43).

الحجّة : أن الفعل لا يكون على حرف واحد إلا أن تدركه علّة مطّردة.

ج - الحكم : أن الحرف لا يبلغ أن يكون بمنزلة الاسم والفعل(44).

الحجّة : أن ما كان على حرف واحد من الأبنية هو ما ليس باسم ولا فعل، وأن ما كان على حرفين أكثرُ ما يكون فيما ليس باسم ولا فعل.

د - الحكم : أن من الإجحاف والإخلال أن يذهب من «أقلّ الكلام عددًا» - أي الثلاثي - حرفان أو حرف واحد(45).

الحجّة : راجع الحجّة السابقة في «ج».

هـ - الحكم : الأسماء غير المتمكّنة لا تبلغ منزلة الأسماء المتمكّنة، كما أن ما وُضع موضع الفعل (كاسم الفعل) لا يبلغ منزلة الأفعال المتصرّفة(46).

---

(42) الكتاب، 218/4 و 220 ؛ وقارن 20/1-21.

(43) الكتاب، 219/4 و 220 ؛ وقارن 14/1 و 21.

(44) نفسه، 218/4.

(45) نفسه، 218/4 - 220. وللتوسّع في معنى الإجحاف والإخلال في الكتاب، انظر مقالتنا : «من معايير التصنيف النحوي في القرن الهجري الثاني»، ص 139 وما بعدها.

(46) نفسه، 219/4 ؛ وقارن 15/1 و 242 - 243 و 252-253.

الحجّة : أن ما كان على حرفين من الأسماء غير المتمكّنة ومّا وُضِعَ موضع الفعل أكثرُ مّا جاء على حرفين من الأسماء المتمكّنة والأفعال المتصرّفة.

هكذا تغدو المادّة المعجميّة مسخّرة للنظرية النحوية، فالحجج المذكورة أعلاه هي الحقائق المعجمية التي وصفها سيبويه، والأحكام هي معايير للتحليل النحوي تُستخدم تلك الحقائق في تثبيت صحّتها. وهذا النمط في تفسير باب «علّة ما يكون عليه الكلم» صالح للتطبيق في أبواب كثيرة أخرى من الكتاب، نرى أنها تؤكّد طبيعة العلاقة بين المادّة المعجمية والنظرية النحوية عند سيبويه.

(2) أقسام الكَلِم : إن المقولات المعجمية التامّة، كالاسم والفعل والظرف والصفة، من صلب اهتمام المعجميين نظراً لأهمّيتها في ترتيب شروح المداخل، ولأنها إحدى ركائز التوليد الصرفي للوحدات المعجمية الجديدة، وذلك في أنماط الاشتقاق على اختلافها، كاشتقاق الأسماء من الأفعال، والأفعال من الأسماء، والصفات من الأفعال، والأسماء من الأسماء، والأفعال من الأفعال، والأفعال من الأدوات (وهي مقولة معجمية عناصرها غير تامّة)، وما إلى ذلك. وعلاوةً على الجانب النحوي لدراسة هذه المقولات، من حيث خصائصها التصريفية والتركيبية الخ، اهتمّ النحويون بجانبها الصرفي البحت، إلا أنهم أخضعوا ذلك الجانب للنظرية النحوية بقياساتها وتعليلاتها. ونحن نقع في كتاب سيبويه على أبواب كثيرة مخصّصة للأبنية، ومنها أبنية الأفعال والأسماء والصفات والمصادر [47]، ومادّة تلك الأبواب معجمية بطبيعتها، وأمثلتها مبثوثة في المعجمات، وبعض تلك الأمثلة منقول عن سيبويه نفسه أو عن معاصريه من النحاة واللغويين.

ولئن كان الجانب الصرفي من دراسة المقولات المعجمية التامّة ذا حظّ كبير في الكتاب، لا يفوتنّنا أن نلاحظ استغلال سيبويه لهذا الجانب في تعليلاته النحوية. ومن أهمّ معالم هذه النزعة أن يحمل إحدى هذه المقولات على أخرى فيكون ذاك الحمل علّة يُتَوَصَّل بها إلى فهم الظاهرة النحوية. ونضرب على ذلك الأمثلة التالية :

---

(47) انظر فهارس كتاب سيبويه لعبد الخالق عضيمة، في باب مسائل الصرف، وخصوصاً ص ص 411 - 488.

- أ - أن يُحمل الاسم على الفعل فيُمنع من التنوين، نحو : تَنْضُب وتَرْتُب : «وإنما صارت هذه الاسماء بهذه المنزلة لأنهم كأنهم ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون في أولها الزوائد وتكون على هذا البناء. ألا ترى أن تَفْعَلُ ويَفْعَلُ في الأسماء قليل. وكان هذا البناء إنما هو في الأصل للفعل، فلما صار في موضع قد يُستثقل فيه التنوين استثقلوا فيه ما استثقلوا فيما هو أولى بهذا البناء منه»(48). وهذا التفسير مرتبط عنده بمسلّمة أخرى من مسلّماته في التحليل، أعني التفرقة بين المتمكّن وغير المتمكّن، وما تفضي إليه تلك التفرقة من تراتُب بين مختلف الأبنية (49)، فالاسم الذي يشبه "الفعل - في تحليل النحوي وليس في ذهن الواضع بالضرورة - كأنما تُنْزَل مرتبته في التمكّن فيُحرم من «حقّ» من حقوق الأسماء المتمكّنة، تبعًا لما للأبنية من مراتب تحدّدها النظرية النحوية فتخضعها لأحكامها وضروراتها.

- ب- أن يُحمل الفعل على الاسم فيُعرب، وهذا علّة تسميتهم الفعل المضارع مضارعًا : «وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبد الله لَيفعلُ، فيوافق قولك : لَفاعلٌ، حتى كأنك قلت : إن زيدًا لَفاعلٌ فيما تريد من المعنى» (50). وخلافًا لما في الفقرة السابقة، نجد هنا أن البناء ترتفع مرتبته في التمكّن نظرًا لشبهه المفترض ببناء أقوى منه في التصنيف النحوي (51). وكذلك يلاحظ دخول عامل الدلالة عنصرًا يُستفاد منه في تقوية النظرية النحوية.

- ج - أن يُحمل اسم العلم على الصفة فتدخله لام التعريف، نحو : الحارث والحسن والعبّاس (52)، وهو ما يسمّيه المتأخرون لمح الأصل. وعكس ذلك أن يُتناسى الأصل فيجرّد الاسم من لام التعريف ويُنزل منزلة سائر الأسماء، كما في

---

(48) الكتاب، 197/3 ؛ وانظر أيضًا : 208/3 - 209 و 223.

(49) نفسه، 16/1، و 22-23، و235/3.

(50) نفسه، 14/1 ؛ وانظر أيضًا 9/3.

(51) يحاول الزجاج الربط بين حمل الاسم على الفعل وحمل الفعل على الاسم، فيقول : «كما أن الأفعال حين ضارعت الأسماء أعطيت الإعراب، كذلك إذا ضارع الاسمُ الفعلَ مُنع ما لا يدخل الفعلَ» ؛ انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف، ص 4.

(52) الكتاب، 101/2.

قول مسكين الدرامي : «ونابغةُ الجعديّ بالرمل بيته . . .»(53)، حيث أسقطت أداة التعريف التي كانت في «النابغة» للمح الأصل، أي الوصف بالنبوغ، فصار الاسم بمنزلة «زيد» أو «عمرو». إذَنْ، نجد ارتباطًا وثيقًا في التحليل النحوي بين طبيعة المقولة المعجمية التي تنتمي إليها اللفظة والزوائد التصريفية ذات الوظائف النحوية، كأداة التعريف هنا، الأمر الذي يعزّز قولنا إن اهتمام سيبويه بدراسة العناصر المعجمية منطلقه وضع نظرية في النحو ذات شمولية وذات «سيادة» على سائر عناصر الدراسة اللغوية.

إن الأمثلة الثلاثة السابقة ما هي إلا جزء يسير من قائمة طويلة تكشف عن العلاقة بين المكوِّنات المعجمية والنحوية في التأليف النحوي، فلو شئنا التوسّع لأدرجنا أمثلة التبديل الوظيفي (reclassification) عند سيبويه ومن بعده(54)، ولأظهرنا توسّع المتأخّرين من النحاة(55) فيما اختطّه سيبويه وإغراقهم في إخضاع الجوانب المعجمية من دراستهم لضرورات التأويل النحوي انطلاقًا من اعتقادهم بأفضلية النحو وتقدّمه. إلا أننا قيّدنا هذه المقالة بالفترة الأولى من تاريخ الدراسة النحوية، وبالخطوط العامّة لتوجُّه تلك الدراسة، ولعل الدراسات القادمة أن تتوسّع في أنظار المتأخّرين وتكشف عن جزئيات الموضوع فتتجاوز ما رصدناه نحن من الظاهرة العامّة.

رمزي منير بعلبكي
الجامعة الامريكيّة في بيروت

---

(53) نفسه، 244/3. وانظر مصادر الشاهد في معجم شواهد العربية، ص 218 (101 و 281 أيضًا)، ومعجم شواهد النحو الشعرية، ص 469.

(54) انظر مقالتنا : «Reclassification in Arab grammatical theory»، ص ص 1 - 12.

(55) قارن، مثلاً، ما ذكره سيبويه عن حمل الاسم على الفعل في الممنوع من الصرف بما ذكره ابن الأنباري في أسرار العربية، ص ص 272 - 277؛ وما ذكره عن إعراب المضارع بما في أسرار العربية، ص ص 46 - 49؛ وما ذكره عن اسم العلم والصفة بما في شرح المفصّل لابن يعيش 43/1. وانظر أيضًا ما ذكره المتأخرون عن أنواع الشبه بين الأسماء والحروف في معرض تعليلهم بناء الاسم، في شرح ابن عقيل، ص ص 31 - 34، وشرح الأشموني 20/1-22، وهمع الهوامع للسيوطي 16/1 - 18.

علم المعاجم عند أحمد بن فارس
بين النظر والتطبيق

بحث : حلمي خليل

مقدمـــة :

يحاول هذا البحث تأصيل الجانبين النظري والتطبيقي في التراث المعجمي العربي من خلال أعمال أحمد بن فارس (ت. 395 هـ)، الذي أسهم في إثراء التراث المعجمي العربي بمعجميه «مجمل اللغة» و«مقاييس اللغة»، بالإضافة إلى دراساته اللغوية الأخرى وخاصة في كتابه «الصاحبي»، حيث تناول عددا من القضايا المعجمية النظرية فيما يعرف في الدراسات اللغوية والمعجمية المعاصرة بعلم المعاجم النظري Lexicology».

وبناءً على ذلك قسمت هذا البحث إلى ثلاثة أقسام. أما القسم الأول من البحث فقد تناولت فيه مفهوم علم المعاجم أو نظرية المعجم في الدراسات اللغوية المعاصرة، والموضوعات التي يتناولها هذا العلم على المستويين النظري والتطبيقي، حيث نجد أن الشق النظري من هذا العلم يهتم بدراسة الوحدات المعجمية، وتحليلها من حيث المبنى والمعنى، وذلك من حيث طرق تكوين هذه الوحدات، واشتقاقها، والصيغ المختلفة، ووظائفها ودلالاتها، والعلاقات الدلالية بين هذه الوحدات مثل الترادف والمشترك اللفظي، والأضداد، وغيرها من الظواهر الدلالية التي تتصل بشرح المعنى المعجمي Lexical meaning.

أما الشق الثاني من هذا العلم فهو يدرس فن صناعة المعجم، أو علم المعاجم التطبيقي، الذي يتناول مراحل إعداد المعجم من حيث جمعُ الوحدات المعجمية، واختيار نظام الوضع من حيث ترتيب المداخل، والمشتقات، وكتابة الشروح، والتعريفات وغير ذلك مما يتطلبه إعداد المعجم للنشر.

أمّا القسم الثاني فقد تناولت فيه الدراسات اللغوية والمعجمية عند ابن فارس مما يتصل بعلم المعاجم النظري وخاصة من خلال كتابه «الصاحبي»، وأعدت قراءة هذا الكتاب وفق الأصول النظرية في علم المعاجم النظري، كما جاءت في النظرية اللغوية المعاصرة، وحاولت إعادة وضع موضوعاته في قالب منهجي واضح، لكي تتضح جهود ابن فارس في هذا الجانب من علم المعاجم.

أمّا القسم الثالث والأخير من هذا البحث فقد تناولت فيه الشق التطبيقي، أو فن صناعة المعجم عند ابن فارس وذلك من خلال معجميه «المجمل» و«المقاييس»، وخاصة فيما يتصل بنظريته في النحت والقياس، ومحاولته الرائدة في بناء معجم مقاييس اللغة على التماس الدلالة العامة لكلّ جذر من جذور العربية فيما أطلق عليه الأصول والفروع وأثر ذلك في وظيفة المعجم عنده.

1 - نظرية المعجم وعلم المعاجم :

لعل الخلاف بين علماء اللغة والمعاجم حول مفهوم مصطلحات «اللغة» Language و«الكلمة» Word و«المعجم» Lexicon أو Lexis من حيث التحديد العلمي ومفهوم كل مصطلح، هو السبب لصعوبة استقرار نظرية للمعجم، لأن المعجم -كما سنرى- هو جزء من اللغة، والكلمات أو الوحدات المعجمية Lexical items هي مادة المعجم، ومن ثم يترتب على ذلك وجود شبكة من العلاقات العضوية بين هذه المصطلحات من ناحية، والعمل المعجمي وتصور ماهية المعجم من ناحية أخرى، وذلك من حيث مفهوم اللغة ومكوناتها ووظائفها وتحليل الوحدات المعجمية أو الكلمات ومكوناتها ووظائفها ودلالتها ومن ثم مفهوم المعجم ونظريته.

فمصطلح «اللغة» قد يشير إلى مفاهيم عدة، وقد تتداخل أحيانًا وتفترق أحيانًا أخرى ولكننا في نهاية الأمر قد نجد أنفسنا أمام تصورات من العسير وضعها في تعريف جامع مانع كما يقول المناطقة (1).

فقد يستعمل هذا المصطلح بدلالة عامة في الإشارة إلى جانب من جوانب السلوك

---

(1) راجع حلمي خليل : مقدمة لدراسة اللغة، ص : 60 - 67.

الإنساني، أو إلى العوامل الفسيولوجية التي تساعد الإنسان على تعلم الكلام والكتابة واستعمالها.

وقد يطلق على نظام اصطناعي فيما يعرف باللغة الاصطناعية Artificial Language، في مقابل اللغة الطبيعية Natural Language. وفي أمراض الكلام speech pathology يستعمل المصطلح للدلالة على أمراض الكلام language disorder، ويقصدون بذلك اضطرابات النطق والسمع والقراءة والكتابة.

أمّا من الناحية اللغوية الخالصة فقد يشيرون بهذا المصطلح إلى نظام في استخدام الأصوات اللغوية في جماعة انسانية أي اللغة المنطوقة spoken language، في مقابل نظام آخر من الرموز المرئية في اللغة المكتوبة written language.

كما نستطيع أن نميز في إطار الاستعمال العام للغة، عدة استعمالات للغة أو مستويات متعددة، فقد يميزون بين اللغة من حيث هي حدث كلامي act of speaking، وقد يدل على نظام تجريدي عام أو مستويات خاصة من الكلام في علم اللغة الاجتماعي sociolinguistics، وقد يستعمل في الدلالة على لغة الكائنات الأخرى Animal Communication، ناهيك باستعمالات أخرى مثل لغة الحركة الجسمية kinesics وغير ذلك.

ومع ذلك فإن الفكر اللغوي المعاصر قد تجاوز التعريف في عبارة جامعة مانعة للغة الإنسانية إلى الوصف والتجريد، فاستقر على أن من أبرز خصائص اللغة الإنسانية هو ما يسمى «بثنائية التركيب» Duality of structure (2) حيث يتميز نظام مجرد Abstract يتألف من مستويين هما المبني والمعنى. ويمكن تحليل المبنى إلى وحدات ذات معنى مثل الكلمات والجمل، والثاني يمكن تحليله إلى سلسلة منتظمة من الفونيمات phonemes ليس لها معنى في ذاتها، ومن ثم أصبح مبدأ ثنائية التركيب على هذا النحو فارقا بين طبيعة اللغة الإنسانية وأي استخدام آخر لمصطلح اللغة.

ولا يقل مصطلح الكلمة word عنتًا ومشقة من حيث التحديد والتعريف عن

---

(2) Crystal, David : Dictionary of Lang. and Lings, p. 110.

مصطلح «اللغة»، ولعل من آثار ذلك أننا نستعمل أحياناً مصطلحات مثل : «المفردات» و«الوحدات المعجميّة» للدلالة على ما يسمى بالكلمة حتى عدّها بعض العلماء خرافة علم اللغة (3) ، نظراً إلى الجوانب المختلفة التي يمكن النظر منها إليها والمعايير المتعددة التي قد تعرّف من خلالها ؛ فهي أصغر وحدة نحوية يمكن النطق بها مستقلة وهي في اللغة المكتوبة أوضح منها في اللغة المنطوقة حيث يمكن تمييز حدودها بالمسافات بين كل كلمة وأخرى. أمّا في اللغة المنطوقة فهي سلسلة من الأصوات التي قد لا تستطيع الأذن تمييزها، وعلى مستوى التحليل والتجريد هي وحدة قد تتألف من عدد من المورفيمات Morphemes، أو على الأقل من مورفيم واحد حر free morpheme في مقابل أنواع أخرى من المورفيمات المقيدة Bound Morpheme أو الصفرية Zéro Morpheme، بل إن مصطلح المورفيم كان هو البديل العلمي التجريدي لمصطلح الكلمة؛ هذا من ناحية البنية.

أما من ناحية الوظيفة فلها وظائف صرفية ونحوية تتكون منها جمل تامة أو أشباه جمل، وهي عند بعض علماء العربية القدماء «اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع»(4).

وهذا التعريف كما يقول ابن يعيش (ت 643 هـ) يدلّ على أن اللفظ جنس للكلمة، وذلك لأنه يدلّ على المهمل والمستعمل، فالمهمَلُ ما يمكن ائتلافه من الأصوات أو الفونيمات ولم يضعه الواضع بإزاء معنى نحو « حيص» و «كق» ونحوهما، فهذا وما كان مثله لا يسمى كلمة لأنه ليس شيئاً من وضع الواضع، وإنما يسمى لفظة لأنه يتألف من عدد من الأصوات ملفوظ بها، وعلى ذلك فإن كلّ كلمة هي لفظة وليس كلّ لفظة كلمة(5)، ومعنى هذا أن الصوت أو البنية الصوتية وقصد المعنى هما جوهر الكلمة أي أنها مثل اللغة تتمتع أيضابثنائية التركيب.

أما مصطلح «معجم» فقد تعرض لسوء فهم في التعريف والتحديد، أكثر مما تعرض مصطلحا «اللغة» و«الكلمة»، فهو في علم اللغة المعاصر قد يدل على مجموع

---

(3) Robins, R.H. : General Linguistics , p. 193

(4) انظر الزمخشري : المفصل، ص 6.

(5) راجع ابن يعيش : شرح المفصل ، 18/1 - 19. وانظر أيضا حلمي خليل : الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص 15 - 31.

الوحدات المعجمية التي تكوّن لغة جماعة لغوية ما تتكلم لغة طبيعية واحدة، أي هو مجموع المفردات المكوّنة للُغَة مّا تستعمل بين أفراد جماعة لغوية ليعبروا بها عن أغراضهم، وهذا هو المفهوم العامّ للمصطلح (6).

أمّا المفهوم الثاني، فهو مفهوم خاصّ يدل على مدونة corpus من المفردات موضوعة في كتاب ومرتّبة وفق نظام معيّن، ومشروحة. وقد تكون هذه المفردات لكاتب واحد مثل معجم ابن خلدون او الجاحظ وقد يكون المعجم خاصًا بفترة من فترات حياة اللغة، أو خاصًا بمصطلحات علم معين، وقد يكون ذا منحى شمولي مثل معجم «العين» للخليل بن أحمد (ت. 175 هـ) أو يكون معجمًا استيعابيًا مثل «لسان العرب» لابن منظور (ت 711هـ). ويطلق على هذا النوع مصطلح «القاموس» Dictionary. وقد يكون في نظر البعض قائمة من المداخل ذات وظيفة نحويّة، أو مجموعًا غير منتظم من الوحدات المعجمية، أو ذيلاً للنحو أو غير ذلك من التعريفات التي تنفي عن المعجم صفة البنية (6).

فإذا كانت الكلمة جزءاً من اللغة تشترك معها في أخص خصائصها وهي ثنائية التركيب، فإن المعجم الذي يتعامل مع الكلمات أو المفردات أو الوحدات المعجمية هو أيضًا جزء من اللغة وله نفس الخاصية التي للكلمة واللغة من حيث أن نظرية المعجم هي في الواقع نظرية المفردات (7)، والمفردات هي جزء من بنية اللغة كما رأينا ومكون أساسي من مكونات نظامها، ولذلك فإنّ المعجم نفسه لا يخرج عن بنية اللغة وعن نظامها، وله أيضًا مثل غيره من مكونات اللغة بنيته ونظامه ضمن بنية اللغة ونظامها (8). واللغة كما يتفق علماء اللغة نظام يتألف من عدة أنظمة هي : النظام الصوتي والنظام الصرفي والنظام النحوي والنظام الدلالي ،حيث يتألف من هذه النظم النظام العام للغة الإنسانية أو النظام اللغوي للغة ما، وهذه النظم في النهاية تتمثل في ثنائيّة التركيب أو المبنى والمعنى، ولأنّ

---

(6) أنظر ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، العددان التاسع والعاشر، ص 29 وما بعدها.

(7) المرجع السابق، ص 58.

(8) المرجع السابق، ص 32.

نظرية المعجم هي نظرية المفردات أو الكلمات والكلمة هي الصورة المصغرة للجملة Compressed (9) ، أي هي تجميع من حيث المبنى والمعنى لما كان يمكن أن يكون جملا، فإن تحليل المفردات لا يختلف من حيث المبدأ عن تحليل الجمل، بل إن المعنى العام الذي يعنى نظام القواعد لا ينطبق على الجمل فقط بل ينطبق أيضا على المفردات (10) وهذا يعني بالضرورة أن تحليل الوحدات المعجمية صوتيًا وصَرْفيًا ونحويًا ودلاليًا هو جزء من نظرية المعجم، من حيث هو نظام من أنظمة اللغة يتعامل مع المفردات.

ويؤكد ذلك ويدعمه أن علم المعاجم النظري Lexicology هو الفرع من علم المعاجم الذي يدرس الوحدات المعجمية Lexical items ويحللها في لغة مّا من حيث المبنى والمعنى.

أمّا من حيث المبنى فهو يدرس طرق تكوين هذه الوحدات واشتقاقها والوظائف الصرفية والنحوية وكلّ ما يتّصل ببنيتها من حيث التغيرات المورفولوجية والفنولوجية التي تطرأ عليها.

أمّا من ناحية المعنى فهو يدرس ويحلل المعنى المعجمي Lexical meaning لهذه الوحدات من حيث صلته بالمبنى، وكذلك من حيث العلاقات الدلالية وطرق الدلالة وغير ذلك مما يتصل بدراسة المعنى. وصدد هذا يفرق علماء اللغة والمعاجم بين عنصرين أساسيين من عناصر دلالة الوحدة العجمية هما :

1 - المعنى النحوي Grammatical meaning؛

2 - المعنى المعجمي Lexical meaning.

وهم يرون أن المعنى النحويّ هو محصلة العلاقات القائمة بين الوحدات المعجمية في الجملة، أو هو ما تدلّ عليه من وظائف نحوية داخل التركيب أي في السياق اللغوي Verbal context.

وقد أوضح اللغوي الأمريكي المعاصر «فريز» Fries أن المعنى النحوي يتناول ثلاثة أمور هي :

---

(9) عبد القادر الفاسي الفهري : المعجمة والتوسيط، ص 10.

(10) المرجع السابق ، ص 10.

1 - دلالة الأدوات مثل : حروف النفي والعطف والجر وغيرها؛

2 - دلالة الوظائف النحوية مثل : الفاعلية والمفعولية والإضافة؛

3 - دلالة الجمل مثل : الشرط والنداء والقسم والحالية (11).

وبتطبيق ذلك في المعجم نجده يتضمن بالضرورة أمرين :

1 - أن مفهوم المعجم يتجاوز ترتيب المفردات في قوائم وشرح معناها، أي أن يقتصر على شرح المعنى المعجمي وحده، وإنما لا بد أن يشرح دلالات الأسماء والصفات والأفعال من حيث هي مقولات معجميّة بالإضافة إلى دلالة الأدوات.

2 - بيان الوظائف الصرفية والنحوية للوحدات المعجمية، فالأفعال منها المتعدّي واللازم، ومنها المتعدّي إلى مفعول واحد أو أكثر ؛ وهناك أفعال تلزم البناء للمجهول، بل من الأسماء ما يستخدم للمذكر فقط، ومنها ما يكون للمؤنث، ومنها ما يصلح للاثنين معاً.

ولذلك فإن المعجم من حيث هو جزء من النظام اللغوي يتعامل مع الكلمات من حيث هي وحدات معجمية Lexical units ووحدات نحوية وصرفية Grammatical units، ولكنه يفرق بينهما على أساس أن الوحدات النحوية والصرفية عبارة عن مجموعة مغلقة Closed set أي أنها لا تزيد بزيادة المادة اللغوية في المعجم مثل الضمائر وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة والأدوات والصيغ والأوزان، وذلك في مقابل المجموعة المفتوحة Open set ، أي المجموعة القابلة للزيادة مثل الكلمات التي تنمو وتتغير، ولذلك فهي غير محدودة أي قابلة للزيادة والنقصان، ومعنى هذا أن المجموعة المغلقة تقوم على بيان الدلالات الصرفية النحوية، في حين أن أساس العمل في المجموعة المفتوحة هو شرح المعنى بشكل عام، وكلّ ذلك ينتمي إلى نظرية المعجم أو علم المعاجم النظري Lexicology.

أمّا الفرع الثاني من علم المعاجمّ فهو علم المعاجم التطبيقي أو فن صناعة المعجم الذي يقوم به المؤلف المعجمي بعد عمليات طبقاً للهدف الذي يريد تحقيقه من وضع المعجم ويتمثل ذلك في الخطوات الآتية :

(11) انظر Hartmann & Stork : Dictionary of Lang. and Lings, p.138

1 - جمع المفردات أو الواحدات المعجمية وتصنيفها طبقًا للمعلومات والحقائق التي أسفر عنها علم المعاجم النظري Lexicology.

2 - اختيار المداخل Entries وترتيبها وفق نظام معين.

3 - ترتيب الوحدات المعجمية والمشتقات تحت كلّ مدخل وفق نظام معين أيضًا.

4 - كتابة الشروح والتعريفات لكل وحدة.

5 - نشر الناتج في صورة قاموس Dictionary .

وغنيّ عن القول أن هذين الفرعيْن لعلم المعاجم تربط أحدهما بالآخر صلات عضويّة (12).

وصفوة القول إن المعجم هو جزء من النظام اللغوي أو نظام لغة ما، وكذلك الكلمة أو الوحدة المعجمية هي صورة مصغرة من الجملة من حيث هي بنية صوتية وصرفية ونحوية ودلالية، ومعنى هذا أن تحليل هذه الوحدة مثل تحليل الجملة، وإذا كانت نظرية المعجم هي نظرية المفردات فإن ذلك يجعل منه بالضرورة بنية أكثر عمقًا واتساعًا وليس هو مجرد قائمة للمفردات أو ذيل للنحو، فضلاً عن أن المعنى المعجمي في نهاية الأمر هو محصلة البنية الصوتية والصرفية والنحوية لأي وحدة، ويترتب على ذلك أن المعجم هو منطلق التركيب وليس الجملة، لأن ظهور التركيب في الجملة مشروط بظهوره في المفردات التي لولاها ما تكونت الجملة.

2 - علم المعاجم النظري عند ابن فارس

يمثل كتاب « الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها» لأحمد بن فارس

---

(12) حول نظرية المعجم وعلم المعاجم بشقيه النظري والتطبيقي انظر :

1 - Zgusta : Manual of Lexicogrphy, p. 19, pp. 22 - 25.
2 - Hartmann & Stork : Dictionary of Langs. and Lings, p. 129.
3 - Crystal, David : Dictionary of Lang and lings, pp. 227-228.
4 - Lyons, John : Semantics, Vol. I, pp. 206 - 215.

وباللغة العربية انظر :

1 - إبراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، مجلة المعجمية، العددان التاسع والعاشر ص 29 وما بعدها.

2 - علي القاسمي : علم المعاجم وصناعة المعجم، ص 3 وما بعدها.

(ت395 هـ)[13] بما حواه من دراسات لغوية ما يمكن أن نعدّه ممثلاً لنظرية المعجم أو علم المعاجم النظري في العربية، وقد يبدو ذلك -للنظرة العجلى- فيه بعض التعسف لأن الكتاب يضم دراسات شتّى صوتية وصرفية ونحوية ودلالية بل أسلوبية أيضًا، غير أن إعادة قراءة الكتاب وتصنيف موضوعاته في ضوء نظرية المعجم أو علم المعاجم النظري قد يحقق جانبًا كبيراً من هذا الزعم.

والحقيقة أن هذا الكتاب محصلة لمناخ علمي ساد القرن الرابع الهجري الذي عاش فيه ابن فارس حيث بلغت الدراسات اللغوية في هذا القرن قمة النضج والرقى ونهض بذلك جماعة من علماء العربية منهم : الزجاج (ت 311 هـ) وابن السّراج (ت316 هـ) وابن درستويه (ت. 330هـ) وأبو سعيد السيرافي (ت 368 هـ) وابن خالويه (ت 370 هـ)، وأبو علي الفارسي (ت 377 هـ) والرّماني (ت380هـ) وابن جنّي (ت 392 هـ) وابن فارس (ت 395 هـ).

فقد تجاوز هؤلاء العلماء جمع اللغة وروايتها وتقنين القواعد واستنباطها إلى آفاق أوسع تتمثل في النظرة العلمية الشاملة للظواهر اللغوية، وكان هدفهم الدراسة اللغوية الخالصة بغض النظر عن الانتماء إلى آراء البصريين أو الكوفيين الذين كانت آراؤهم ما زالت تُردَّد حتى ذلك الوقت.

ولعل ابن جني وابن فارس يمثلان جانبًا من هذا النضج، الأول في دراسته للعربية وتحليلها صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ودلاليًا، والثاني في علم المعاجم بشقيه النظري والتطبيقي،

---

(13) هو أحمد بن فارس بن زكريا : أبو الحسين الرازي، كان واسع العلم باللغة متبحراً في علومها، ويبدو أنه ولد بقزوين واستقر في همذان زمنًا، ثم رحل إلى الريّ، ولم تحدد كتب التراجم تاريخ ميلاده، ويمكن أن يكون حوالي 320 هـ وتوفي بالريّ سنة 395 هـ على أرجح الأقوال، وله عدد كبير من المصنفات في اللغة والأدب، وكان يحث الفقهاء على معرفة العربية ودراستها، وألف في ذلك كتابه «فتيا فقيه العرب» ومن أشهر مؤلفاته كتاب «الصاحبي» الذي نحن بصدده، ومعجماه «المجمل» و«المقاييس»، و«الاتباع والمزاوجة»، وغيرها كثير. ومن أشهر تلاميذه بديع الزمان الهمذاني صاحب المقامات. ينظر حول حياة ابن فارس وآثاره:

1 - القفطي : إنباه الرواة، 127/1 - 130.

2 - ابن خلكان : وفيات الأعيان، تحقيق إحسان عباس، 118/1 - 120.

3 - المقاييس، مقدمة المحقق، الأستاذ عبد السلام هارون 3/1 - 39.

كما سنرى. ولعل كتاب «الخصائص» يدل على ذلك بما حواه من نظره كلية شاملة للظواهر اللغوية، خاصة فيما يتصل بالقياس وقدرته على تطبيقه، وحساسيته في التحليل اللغوي، وفهمه العميق لأسرار اللغة، ومحاولته أن يضع لعلم العربية أصولاً عامة كما رأى الفقهاء والمتكلمين قد وضعوا للفقه وعلم الكلام أصولا(14)، يضاف إلى ذلك انشغاله بنشأة اللغة الإنسانية وأصلها وطبيعة العلاقة بين الصوت والمعنى والعلل العامة للتصريف والإعراب وغير ذلك مما نجده في «الخصائص» و«سر صناعة الإعراب» اللذين يعبران بحق عن روح هذا العصر العلمية في ميدان الدرس اللغوي.

أمّا ابن فارس فإنه أيضًا قد شغل بفكرة الأصول هذه - كما سنرى- في ميدان علم المعاجم وفن صناعة المعجم، وكتابه «الصاحبي» ومعجماهُ «المجمل» و«المقاييس» تمثل كلّها جهدًا علميًا آخر من جهود علماء هذا القرن. وقد يلتقي مع ابن جني في فكرة وضع الأصول ولكنه يختلف عنه، فإن الأول حاول تطبيقها في مجال الدراسات اللغوية العامّة والثاني أي ابن فارس حاول تطبيقها في العمل المعجمي نظريًا وتطبيقيًا.

وما أشرنا إليه في الجزء الأول من هذا البحث من ملامح كبرى لنظرية المعجم وعلم المعاجم إذ انتهينا إلى أن علم المعاجم النظري Lexicology يهتم بدراسة الوحدات المعجمية في لغة ما من حيث المبنى والمعنى، فيدرس طرق الاشتقاق وتكوين المفردات والصيغ المختلفة ووظائفها الصرفية والنحوية ودلالتها والعلاقات الدلالية مثل الترادف والمشترك اللفظي وغير ذلك ممّا يتصل بالمبنى والمعنى - نجده بصورة أو بأخرى في كتاب «الصاحبي» الذي يمثل خبرة ابن فارس في صناعة المعجم، فقد ألف هذا الكتاب بعد وضع معجمه «المقاييس» إذ يشير في الصاحبي إلى نظريته في «النحت» وهي أن الكلمات الزائدة على ثلاثة أحرف أكثرها منحوت، ثم يقول وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب مقاييس اللغة(15). ومعنى هذا أن هناك صلة بين عمله في هذا الكتاب وعمله في صناعة المعجم، وهذه الصلة تؤكد التصور العام للعلاقة بين تحليل اللغة من حيث هي بنية والمعجم من حيث هو جزء من اللغة.

---

(14) راجع ابن جني : الخصائص ، 48/1.

(15) انظر الصاحبي، تحقيق السيد صقر، ص 461.

ومنذ الوهلة الأولى أي في مقدمة كتاب «الصاحبي» نجد ابن فارس مشغولاً بفكرة الأصول والفروع، ولكن في اتجاه يخالف اتجاه ابن جني الذي راح يبحث عن تلك الأصول عند الفقهاء والمتكلمين، أمّا ابن فارس فهو يبحث عنها في إطار علم اللغة العربية.

يقول في مقدمة الكتاب: «إن لعلم العرب أصلاً وفرعًا، أمّا الفرع فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا: رجل وفرس، وطويل وقصير وهذا هو الذي يُبدأ به عند التعلم، وأمّا الأصل فالقول على موضوع اللغة وأوليتها ومنشئها، ثم على رسوم العرب في مخاطباتها وما لها من الافتنان تحقيقا ومجازًا، والناس في ذلك رجلان: رجل شُغل بالفرع فلا يعرف غيره وآخر جمع الأمرين معًا وهذه هي الرُّتبة العُليا لأن بها يعلم خطاب القرآن والسنة، وعليها يعول أهل النظر والفُتيا» (16).

في هذا النص نجد التصور العام لعلم اللغة العربية عند ابن فارس من حيث أصل اللغة العربية ونشأتها وبنيتها التي تتألف من الأسماء والصفات، وطريقة العرب في الكلام وبناء الجمل والدلالات الحقيقية والمجازية، ثم الهدف من معرفة ذلك أو العلم به وهو معرفة خصائص الخطاب القرآني والسنة النبوية.

وقد يبدو أن ابن فارس يقلل من أهمية المفردات في مقابل الخطاب والكلام الذي يتركب من الجمل، غير أننا نلاحظ أنه يرى بعد ذلك أن معرفة المفردات والتراكيب هي الرتبة العليا لأن بهما يُعلم خصائص خطاب القرآن والسنة كما قال، كما نلاحظ أيضًا في هذا النص أنه استخدم في الإشارة إلى المفردات مفاهيم نحوية مثل الأسماء والصفات ولم يستخدم مصطلحات مثل الكلمات أو المفردات، غير أنه يشير بعد ذلك إلى أن تفسير آيات القرآن ومعرفة خصائص النظم فيها لا يكون بمعرفة غريب اللغة والوحشي من الكلام: «ولو أنه لم يعلم [يقصد طالب علم اللغة العربية] توسع العرب في مخاطباتها لعَيَّ بكثير من محكم الكتاب والسنة. ألا تسمع قول الله جل ثناؤه: «ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه» إلى آخر الآية. فَسرُّ هذه الآية في نظمها لا يكون بمعرفة غريب اللغة والوحشي من الكلام وإنما معرفته بغير ذلك ممّا لعل كتابنا هذا يأتي على أكثره» (17).

(16) المصدر السابق، ص 3 - 4.

(17) المصدر السابق، ص 4.

وغريب اللغة والوحشي من الكلام يتصل بمفردات اللغة بشكل عام مما يدل على أن الأسماء والصفات تمثل المفردات. ومعنى هذا أن ما أجمله من حيث الأصول والفروع وسيعيد بسطه وتفصيله في الكتاب يتمثل في المسائل الآتية :

1 - أصل اللغة العربية ونشأتها من حيث هي توقيف[18].

2 - أصل الكتابة العربية ونشأتها، أو «القول على الخط العربي»[19] وهو عنده توقيف مثل اللغة أو الكلام.

3 - المفردات كما تتمثل في الأسماء والصفات.

4 - الجمل والتراكيب كما تتمثل في خطاب القرآن والسنة.

5 - الدلالة أو المعنى بين الحقيقة والمجاز.

وذلك في إطار عام من استخدام ابن اللغة Native speaker، وهم العرب الذين نزل القرآن على طريقتهم في الكلام، والهدف هو فهم القرآن والسنة واستنباط الأحكام.

فإذا تجاوزنا الخلاف حول توقيفية اللغة أو اجتماعيتها[20]، نجد أن ابن فارس رغم إيمانه بالتوقيف يشير في مواضع أخرى من كتابه الصاحبي إلى الأثر الاجتماعي والفكري في تطور الدلالة فيما أطلق عليه «الأسباب الإسلامية»[21]. إذا تجاوزنا ذلك إذن نجده من الناحية اللغوية يقدم لنا حقائق عامة حول اللغة الإنسانية توصل إليها الفكر اللغوي العربي من خلال دراسته للغة العربية وهي :

1 - وجود مستويين متميزين في اللغة هما : النطق والكتابة.

2 - أن اللغة بنية تتمثل في المفردات والتراكيب.

3 - أن لهذه البنية وظيفة اجتماعية .

غير أنه قبل أن يخلص إلى تحليل هذه البنية صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ودلاليًا، يتناول عددًا من القضايا اللغوية وغير اللغوية المتصلة باللغة العربية بصورة خاصة واللغة الإنسانية

---

(18) المصدر السابق، ص 6.

(19) المصدر السابق، ص 10 - 15.

(20) راجع ابن جني : الخصائص ، 1/40- 47. وانظر أيضًا حلمي خليل : مقدمة لدراسة اللغة، ص ص95 - 114.

(21) راجع الصاحبي، ص 78 - 86.

بشكل عام. ففيما يتصل باللغة العربيّة يتحدث عن أفضلية العربية على غيرها من اللغات، وأفصح القبائل العربية، واللغة التي نزل بها القرآن، ومعرفة اللغة عند الفقهاء والأصوليين، وإن اللغة العربية لم تصل إلينا بكليتها، وإن كثيراً من كلام العرب لم يصل، والأسباب الإسلامية في تطور الدلالة (22).

أما فيما يتصل باللغة من حيث هي ظاهرة إنسانية وذلك من خلال العربية أيضًا فيتحدث عن التنوع اللهجي واكتساب اللغة عند الأطفال ورواية اللغة (23).

ورغم أن الدراسات اللغوية الحديثة والمعاصرة قد استقرت على مفاهيم علمية في بعض القضايا التي تناولها ابن فارس لا تتفق ورأيه فيها مثل أفضلية لغة على لغة، أو لهجة على لهجة، وغير ذلك من الأحكام المعيارية على بعض الظواهر اللغوية، فلعل ذلك يرجع إلى ارتباط العربية في وجدان علمائها بالدين.

غير أننا نلاحظ أن هناك بابًا يتصل بصورة مباشرة بمفهوم المعجم وهو حديثه عن «القول على لغة العرب هل لها قياس؟ وهل يُشتَق بعض الكلام من بعض؟» (24) يقول : «أجمع أهل اللغة -إلا من شذّ عنهم- أن للغة العربية قياسًا، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم الجن مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبدًا على الستر، تقول العرب للدرع : جُنَّة، وأجَنَّهُ الليلُ، وهذا جنين، أي هو في بطن أمه مقبور. وأن الإنس من الظهور، يقولون آنَسْتُ الشيء : أبصرته، وعلى هذا سائر كلام العرب. عَلِم ذلك من عَلِم وجَهِلَهُ من جهل» (25)، وهو أصل من الأصول التي أقام عليها معجمه المقاييس كما سنرى فيما بعد.

أما التحليل اللغوي لبنية اللغة المنطوقة spoken language أو الكلام، فيبدأ من : «باب القول في حقيقة الكلام» حيث يحدد مفهوم مصطلح «الكلام» طبقًا لمعيارين هما : المعنى والمبنى، يقول : «زعم قوم أن الكلام ما سُمع وفُهم وذلك قولنا : قام زيد، وذهب عمرو، وقال قوم : الكلام حروف مؤلفة دالة على معنى. والقولان عندنا متقاربان، لأن

(22) انظر المصدر السابق، ص 18 وما بعدها.

(23) المصدر السابق، ص 18 - 30، 48، 67 - 68.

(24) المصدر السابق، ص 57.

(25) المصدر السابق ، ص 57.

المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلا بحروف مؤلفة تدل على معنى» [26]. ومصطلح «الحرف» هنا يعني الصوت، وهذا القول هو ما يعبر عنه علماء اللغة «بثنائية التركيب» Duality of structure وهي خصيصة من أبرز خصائص اللغة الإنسانية.

وطبقًا لذلك ينتقل إلى اللغة العربية لكي يحلل البنية الصوتية للكلمة العربية وما يأتلف فيها من الأصوات وما لا يأتلف بما لها من صلة بالدلالة، وهو في ذلك يجري في حلبة الخليل ابن أحمد (ت 175هـ) ويعتمد على تحليله ومصطلحاته من حيث المستعمل والمهمل من الأبنية، يقول : «وقال لي بعض فقهاء بغداد : إن الكلام على ضربين مهمل ومستعمل، قال : فالمهمل هو الذي لم يوضع للفائدة، والمستعمل ما وضع ليفيد، فأعلمته أن هذا الكلام غير صحيح».

وكان رأي ابن فارس أن البناء الصوتي للكلمة أو الكلام بما له من صلة بالمعنى على ثلاثة أضرب :

1 - ضرب لا يجوز ائتلاف أصواته في كلام العرب بتة مثل :

أ - الجيم مع الكاف.

ب - كاف تتقدّم على جيم.

ج - عين مع غين.

د - حاء مع هاء أو عين.

2 - ضرب يجوز تأليفه من أصوات العربية لكن العرب لم تنطق به مثل : «عضخ» فهذا يجوز تأليفه من «خضَعَ» لكن العرب لم تنطق بالأول ونطقت بالثاني.

3 - ضرب ثالث وهو أن تتألف الكلمة من خمسة أصوات ليس فيها من أصوات الذَّلَق والإطباق [27] صوت واحد.

---

(26) المصدر السابق، ص 87 - 88.

(27) الأصوات الذلق في العربية ستة كما قال الخليل وهي : الراء واللام والنون والفاء والباء والميم، وقد أطلق عليها مصطلح «ذلق» لأن مخرجها أو موضع نطقها Point of articulation يشترك فيه طرف اللسان والشفة، وقال : «إذا وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من الحروف الذلق أو الشفويّة ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك، فاعلم أن تلك الكلمة محدثة مبتدعة وليست من كلام العرب» أما الحروف المطبقة فهي أربعة : الصاد والضاد والطاء والظاء وما سوى ذلك فمرقّق غير مطبق ؛ أمّا الإطباق من الناحية

وأيّ هذه الثلاثة لا يجوز عنده أن يُسمى كلامًا لافتقاره إلى المعنى، أو كما قال لأنه وإن كان مسموعًا مؤلفًا فهو غير مفيد (28).

ومعنى هذا أن تصور ابن فارس للكلمة أو الكلام هو بناء كصوتي له معنى، وهو في ذلك لا يختلف عن تصور الخليل أو تصور علماء اللغة المعاصرين من حيث إدراك ثنائية التركيب في بنية اللغة، وسنرى بعد ذلك كيف وظف ابن فارس ذلك في معجمه مقاييس اللغة.

وبناءً على ذلك أيضًا يأخذ ابن فارس في تحديد وظائف الكلمات في العربية، وهي عنده كما هي عند سيبويه والنحاة القدماء جميعًا تنقسم إلى اسم وفعل وحرف (29)، ثم يخصص لكل قسم من أقسام الكلام بابًا يناقش فيه تعريفات النحاة لكل قسم، فباب (30) للفعل وآخر للحرف (31) وثالث لأجناس الأسماء (32)، غير أنه يقسم الأسماء إلى خمسة أنواع هي :

1 - اسم فارق مثل : «رجل» و«فرس»، فرقنا بالاسمين بين شخصين.

2 - اسم مفارق مثل : «طفل» يفارقه هذا الاسم إذا كبر.

3 - اسم مشتق مثل : «كاتب» مشتق من «الكتابة».

4 - اسم مضاف مثل : «كل» و«بعض» لا بد أن يكونا مضافين.

5 - اسم مقتضٍ مثل : «أخ» و«شريك» و«ابن» و«خصم» كل واحد منها إذا ذكر اقتضى غيره ؛ لأنّ الشريك مقتضٍ شريكًا، والأخ مُقْتَضٍ آخر وهكذا، ولعله يقصد بذلك ما يشير به علماء اللغة والمعاجم من التلازم collocation بين بعض الوحدات

.. الفسيولوجية والنطقية، فيحدث نتيجة لتقعّر وسط اللسان إلى أسفل مما يشكل مع الحنك الأعلى غرفة رنين للصوت وهو ما يوصف بالصوت المطبق. انظر الخليل بن أحمد : العين (المقدمة) تحقيق عبد الله درويش، صفحات 53 - 57 - 58 - 65 .

(28) الصاحبي، ص 87 - 88. وانظر أيضًا العين، تحقيق عبد الله درويش، المقدمة ص 68 - 69.

(29) انظر «باب أقسام الكلام» : الصاحبي، ص 89 - 92.

(30) المصدر السابق ، ص 93 - 94 . .

(31) المصدر السابق، ص 95.

(32) المصدر السابق، ص 96 - 97.

المعجمية أو التلازم في المعنى بين دلالة وحدة معجمية وما تستدعيه هذه الدلالة (33) connotation، غير أنه يتوقف عند الاسم المشتق ليفرق بين نوعين من الأسماء المشتقة :

1 - أحدهما : المشتق من الفعل مثل : كَتَبَ فهو كاتب، ويطلق على ذلك المشتق المبنيّ على الفعل.

2 - الثاني : يكون مشتقًا من الفعل وغير مبنيّ عليه مثل : «الرحمن» فهو مشتق من «الرحمة» وغير مبنيّ من «رحيم»، لا تقول رَحِمَ فهو الرحمن كما تقول كتب فهو كاتب.

ولذلك يرى أن كل ما كان من الأوصاف أبعد عن بنية الفعل فهو أبلغ لأن «الرحمن» أبلغ من «الرحيم» لأنا نقول : رَحِمَ فهو راحم ورحيم كما نقول : قدر فهو قادر وقدير.

أما إذا قلنا «الرحمن» فليس هو من «رحيم» وإنما هو من الرَّحمة(34)، ومعنى هذا أن ابن فارس لا يرى أن المصدر هو دائمًا أصل المشتقات وإنما يكون الفعل أحيانًا هو الأصل.

وعلى الرغم من إشارته الواضحة في باب أجناس الأسماء إلى النعت والنعوت من حيث هي قسم من الأسماء، فإنّنا نجده يخص النعت بعد ذلك بباب مستقل يطلق عليه «باب النعت» حيث فرّق بين النعت والوصف، فالوصف مثل قولنا : «عاقل» و«جاهل»، ويرى رأي الخليل بن أحمد في أن النعت لا يكون إلا في محمود، والوصف قد يكون فيه وفي غيره، ثم يفرق بين وظيفتين للنعت :

إحداهما : تخليص اسم من اسم مثل قولنا : «زيد العطار» و«زيد التميمي».

والأخرى : على معنى المدح والذم نحو : «زيد العاقل أو الجاهل»، ويرى أن أسماء الله تجري على النحو الثاني إذ لا سَمِيٌّ له فيفرق اسمه من غيره(35). فهل كان ابن فارس يرى أن أقسام الكلام أربعة وليست ثلاثة كما أجمع على ذلك النحاة القدماء ؟

---

(33) انظر : Crystal, David, op.cit; p. 71, p.80

(34) المصدر السابق، ص 96 - 97.

(35) المصدر السابق، ص 98.

ولا يتوقف ابن فارس في إطار مصطلح «الاسم» عند التفريق بين الاسم والنعت، وإنما يخص الاسم بمزيد من التحليل من حيث وظيفته الدلالية والرمزية ومن حيث أنه كالعلامة والسمة (36) ثم من حيث تطور دلالته وتغيرها وانقراض بعض الأسماء بانقراض ما تدل عليه والفرق بين الاسم واللقب وأسباب تسمية العرب أولادها بأسماء بعض الحيوان (37). وكل ذلك يدل على إدراكه لتنوع الدلالة وتغيّرها وأسبابها اللغوية والاجتماعية.

ومما يلفت النظر في هذه الدراسة اللغوية والمعجمية للأسماء عند ابن فارس من حيث هي كلمات أو وحدات معجمية، أنها تنطلق مما يُطلق عليه علماء اللغة والمعاجم حديثًا العلاقات الدلالية Semantic relations (38)، وذلك في باب عنوانه «الأسماء كيف تقع على المسميات»، وهو عنوان يشوبه الغموض ويحتمل أكثر من معنى، غير أننا نتبين أنه يناقش ويحلل فيه العلاقات الدلالية بين الكلمات أو الأسماء كما قال مثل الترادف والمشترك اللفظي والتضاد، وهي كما يرى علماء اللغة والمعاجم من العلاقات الدلالية التي يتوقف عليها كثير من قرارات المعجمي سواء في شرح المعنى أو ترتيب الكلمات تحت المداخل، وهي بصورة عامة تشكل صعوبة ظاهرة في صناعة المعجم(39). وينتهي ابن فارس من مناقشة آراء علماء العربية القدماء حول الترادف إلى أن الترادف تسمي Near-Synonymy، وهو ما قال به علماء اللغة والمعاجم حديثًا(40). أمّا المشترك اللفظي والتضاد - وهو أيضًا من قبيل المشترك اللفظي كما قال السّيوطي (ت 911 هـ)(41) - فقد رأى ابن فارس انهما يقعان في اللغة مثلما يقع الترادف.

أمّا علماء المعاجم حديثًا فقد فرّقوا بين المشترك اللفظي Homonymy وتعدّد المعنى Polysemy، وقالوا إن الأمر في النهاية يتعلق بصيغة الكلمة، فالدلالتان المختلفتان لصيغة لغوية واحدة هما كلمتان مختلفتان في إطار المشترك اللفظي، ومن ثم يكون لهما مدخلان

---

(36) المصدر السابق ص 101 - 107.

(37) المصدر السابق و ص 108 - 109.

(38) انظر: Lyons, op.cit, Vol I. 270

(39) انظر: Zgusta, op.cit, p. 60, p. 74

(40) راجع Ibid, p. 89

مختلفان في المعجم، لكنهما في إطار تعدد المعنى يكون لهما مدخل واحد وكل ذلك يتوقف على تحديد المعنى المعجمي لكل منهما في سياقات مختلفة (42).

وبذلك انتهى ابن فارس من دراسة الأسماء وتحليلها من حيث المبنى والمعنى والعلاقات الدلالية وتغير المعنى لظروف اجتماعية أو لغوية، وكلّ ذلك يدخل في إطار علم المعاجم النظري Lexicology.

ثم ينتقل بعد ذلك إلى «الحرف»، وهو يستخدم مصطلح «الحرف» بمعنى الفونيم Phoneme أي أصغر وحدة لغوية منطوقه إذا تغيرت تغير المعنى (43)، ويدل على ذلك أنه يقول إن أصل الحروف هو الثمانية والعشرون التي منها يتألف الكلام كله، ثم يشير بعد ذلك إلى ما يتولد منها من أصوات في مثل : «اضطر» و «ادكر» حيث تنقلب «التاء» في صيغة افتعل إلى«طاء» أو «دال» للتماثل Assimilation في النطق، وذلك يدلّ على أنه كان يقصد الأصوات المنطوقة لا المكتوبة. وقد وصل سيبويه (ت180 هـ) بأصوات العربية التي تتولد من أصل الثمانية والعشرين إلى اثنين وأربعين صوتًا تشكل في مجموعها المساحة الصوتية التي تضم العربية ولهجاتها، وبعضها -كما قال- لا يستحسن في قراءة القرآن ولا في الشعر.

كما يستخدم أيضًا مصطلح «الحرف» للدلالة على المورفيم Morpheme أي أصغر وحدة مركبة تدل على معنى أو وظيفة صرفية أو نحوية (44).

وبناء على ذلك يأخذ في تحليل الحروف والأدوات ودراستها من حيث البنية الصوتية والدلالة النحوية مثل التعريف وألف التعدية ودلالة باء الجر وأنواع التاء وغير ذلك من الوظائف والدلالات وقد عقد لكل حرف أو أداة بابًا مستقلاً واستغرق ذلك ثلث كتاب الصاحبي تقريبا (45).

وكأن ابن فارس كان يرى ما رآه عالم اللغة الأميركي المعاصر «فريز» Fries في أنّ

---

(41) راجع، السيوطي : المزهر، 387/1.

(42) راجع Zgusta, op.cit., p. 78.

(43) حول مفهوم الفونيم Phoneme ووظائفه انظر حلمي خليل: مقدمة لدراسة اللغة، ص 224 - 232.

(44) حول مفهوم المورفيم وأنواعه ووظائفه انظر : مقدمة لدراسة اللغة، ص 245 - 263.

(45) راجع الصاحبي، ص 123 - 288.

جزءا غير يسير من عمل المعجمي هو دراسة دلالة الأدوات والحروف ووظائفها مثل حروف الجر والنفي والعطف والنسخ وغير ذلك (46).

أما دلالة الصيغ الصرفية ووظائفها فيخصص لها عدة أبواب مثل باب الأفعال التي تأتي على صيغة الماضي وتدل على الحاضر أو المستقبل، والمفعول الذي يأتي على صيغة اسم الفاعل، والفعل اللازم والمتعدي بصيغة واحدة، والصيغ الفعلية التي تدل على أكثر من معنى أي تعدد معنى الصيغة الواحدة (47).

أما بقية أبواب الكتاب فتخلص إلى أنواع الجمل والتراكيب ودلالة الجمل وتنوع أساليب الخطاب عند العرب مثل : الخبر والاستفهام والأمر وحقائق الكلام والمجاز والحذف والتقديم والتأخير والاعتراض والتوكيد، وغير ذلك من أساليب الجملة ودلالتها.

غير أن ما يلفت النظر أن ابن فارس في إطار دراسته لهذه الجمل والأساليب يعقد بابًا للنحت في العربية كأنه يراه جزءاً من التركيب ولكن في الكلمات المفردة، ولذلك يصفه بأنه جنس من الاختصار، يقول : «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار، وذلك رجل عبشمي منسوب إلى اسمين . . . وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت مثل قول العرب للرجل الشديد : «ضبطر» من «ضبط» و «ضبر»، وفي قولهم : «صَهْصلق» إنه من «صهل» و«صلق»، وفي «الصّلدم» إنه من «الصّلد» و«الصدْم»، وقد ذكرنا ذلك بوجوهه في كتاب مقاييس اللغة» (48).

والكلمتان أو الاسمان عندما يتحولان إلى كلمة واحدة وهو جنس من الاختصار كما قال ابن فارس قد يؤكد تحولهما ما أشرنا إليه من قبل من أن الكلمة المفردة التي تقوم عليها نظرية المعجم هي عبارة عن صورة مصغرة للجملة Compressed وهو ما يوحي به كلام ابن فارس عن الاختصار.

---

(46) راجع Hartmann & Stork, op.cit, p. 138

(47) انظر الصاحبي، ص 364 - 375.

(48) انظر المصدر السابق، ص 461، وهو ما يؤكد أنه ألف معجم مقاييس اللغة قبل الصاحبي كما أشرنا من قبل.

والنحت كما سنرى في الجزء الثالث من هذا البحث، يمثل إحدى النظريتين اللتين أقام على أساس منهما بناء معجمه مقاييس اللغة.

وصفوة القول أن كتاب الصاحبي يمثل بصورة مباشرة ما يتناوله علماء اللغة والمعاجم المعاصرون تحت علم المعاجم النظري Lexicology، بما احتوى عليه من دراسات وموضوعات تتصل بتحليل مفردات العربية صوتيًا وصرفيًا ونحويًا ودلاليًا. ولعل ابن فارس لم يقصد ذلك وإنما ملابسات تأليف الصاحبي بعد وضعه لمعجمه «مقاييس اللغة» وعقده للصلة بين ما جاء في المعجم من تطبيقات لنظريته في النحت والمقاييس اللغوية التي استند إليها، كل ذلك يرجح ما ذهبنا إليه من أن ابن فارس كان يرى أن هناك صلة عضوية بين التحليل اللغوي للمفردات من حيث هي وحدات معجمية، وفن صناعة المعجم أو علم المعاجم التطبيقي، وهو ما يؤكد إدراكه للصلة بين المعجم واللغة وأن المعجم هو جزء من اللغة.

3 - في صناعة المعجم عند ابن فارس

يتمثل الشق الثاني من علم المعاجم، في فن صناعة المعجم عند ابن فارس في معجميه «مجمل اللغة» و«مقاييس اللغة»، ويبدو أنه وضع الأول قبل الثاني ويتجلى ذلك في نظرته الكلية الشاملة أو تطبيق نظريته في الأصول والفروع في المقاييس، مما يجعل «المجمل» يمثل تجاربه الأولى في صناعة المعجم.

ولعل نظرة نلقيها على المجمل تؤكد ذلك وتدعمه.

أولا - مجمل اللغة :

يقدم ابن فارس هذا المعجم بمقدمة يشير فيها إلى أنه اطلع على معجم العين للخليل بن أحمد (ت 175 هـ) فوجد في ألفاظه وعورة وعناء في الوصول إلى أبوابه، ويعزو ذلك إلى أنه كان مناسبًا لأهل عصر الخليل ؛ كما نظر أيضًا في جمهرة ابن دريد (ت321 هـ) فوجده قد قصد إلى تكثير الألفاظ كما أراد إظهار قدرته وأن يُعلم الناظرين في معجمه بأنه قد ظفر بما سقط عن المتقدمين وأن قصب السبق مُسلم له[49].

ولذلك حاول أن يضع «المجمل» بحيث يخلو مما لاحظه على «العين»

---

(49) انظر ابن فارس : المجمل، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، مقدمة المؤلف 75/1.

و«الجمهرة». يقول : «فأنشأت كتابي هذا بمختصر من الكلام قريب، يقل لفظه وتكثر فوائده . . . وسميته مجمل اللغة لأني أجملت فيه الكلام إجمالاً، ولم أكثرهُ بالشواهد والتصاريف إرادة الإيجاز» (50).

أي أن تصور ابن فارس للمجمل كان يتمثل في قلة الأبواب والشواهد واختصار المادة اللغوية بما يفيد مستخدم المعجم. ومعنى هذا أن فكرة الاستيعاب والشمول التي تجلت في العين والجمهرة قد تراجعت وحلت محلها فكرة الاستخدام، أي أننا أمام معجم يؤلف ربما لأول مرة في تاريخ المعاجم العربية للاستعمال لا للاستيعاب وحفظ اللغة.

فمن أين استقى ابن فارس المادة اللغوية لهذا المعجم ؟

1 - مجمل اللغة ومبدأ الجمع :

استخدم ابن منظور (ت 711 هـ) مصطلحيْ «الجمع» و«الوضع» ليدل بالأول على المادة اللغوية التي يجمعها المعجمي استعداداً لعمل المعجم، في حين يستخدم المصطلح الثاني ليدل به على ترتيب المداخل وترتيب المشتقات تحت كل مدخل (51). وبناء على ذلك سنستخدم هذين المصطلحين بهذا المعنى خلال معالجة هذا القسم من البحث.

ولعلّنا قد لاحظنا أن ابن فارس حينما ذكر «العين» و«الجمهرة» ذكرهما ناقداً لهما من حيث الجمع والوضع ولم يذكرهما من حيث هما مصدران من مصادر الجمع عنده، كمالم يذكر أيضاً مصادره مباشرة كما سيفعل في «المقاييس»، وإنما اكتفى في «المجمل» بذكر كثير من أسماء علماء العربية الذين اعتمد على كتبهم وذلك في أول كتاب الألف من المجمل، ثم يقول بعد ذكره لأسمائهم : «دخل كلام بعضهم في بعض ولم يَعْدُ ما ألفناه في كتابنا هذا مقال جماعتهم، وإن كان أحدهم قد زاد في التصاريف والشواهد على الآخر» (52).

كما يقول في مقدمة كتاب «الجيم» من المجمل : «هذا كتاب الجيم من مجمل اللغة قد ذكرنا فيه الواضح من كلام العرب والصحيح دون الوحشي المستنكر، ولم نألُ في اجتباء المشهور الدال على غريب آية أو تفسير حديث أو شعر، والمتوخَّى في كتابنا هذا

(50) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(51) انظر ابن منظور، مقدمة اللسان.

(52) المجمل، باب الألف، 77/1.

من أوله إلى آخره التقريب والإبانة عما ائتلف من حروف اللغة فكان كلامًا، وذكر ما صح من ذلك سماعًا أو من كتاب لا يُشك في حجة نسبه»[53]. وعبارة «عما ائتلف من حروف اللغة فكان كلامًا» من العبارات التي ترددت في الصاحبي[54].

ومعنى هذا أن ابن فارس قد اختار وانتقى من كُتب هؤلاء الأئمة الصحيح والمشهور من كلام العرب دون الوحشي المستنكر وعقد لفظه وكلامه في المجمل بألفاظ أئمة علماء اللغة في عصره وقبل عصره وأنه استقى مادة المجمل من مؤلفات هؤلاء الأئمة وعلى رأسهم الخليل وابن دريد، بالإضافة إلى حفظه، هذا عن مبدأ الجمع، فماذا عن نظام الوضع ؟

2 - مجمل اللغة ونظام الوضع :

يقول في مقدمة المعجم واصفًا نظام الوضع فيه : «فمن مرافقه قرب ما بين طرفيه، وصغير حجمه، وفيها حُسن ترتيبه وفي ذلك توطئة سبيل مذاكرة اللغة، ومنها أمنة قارئة المتدبر من التصحيف وذلك أني خرجته على حروف المعجم، فجعلت كل كلمة أولها ألف[55] في كتاب الألف، وكل كلمة أولها باء في باب الباء، حتى أتيت على حروف المعجم كلها، فإذا احتجت إلى كلمة نظرت في أول حروفها فالتمسها في الكتاب الموسوم بذلك الحرف»[56].

ومعنى هذا أنه اتخذ من الترتيب الألفبائي نظامًا عامًا للمجمل وأهمل التقاليب التي ابتكرها الخليل، كما قسم المعجم إلى كتب خصّ بكل كتاب منها الحرف الأول من الجذر ورتب المادة المعجمية في كلّ كتاب على مداخل، ومعنى هذا أن عدد الكتب كان بعدد حروف الألفباء أي ثمانية وعشرين كتابًا، وبناء على ذلك بدأ بكتاب «الهمزة» ثم كتاب «الباء» فكتاب التاء . . . الخ حتى كتاب الياء.

ثم قسم هذه الكتب من حيث الأبنية على ثلاثة، تبدأ بالثنائي ثم الثلاثي ثم ما زاد

---

(53) المصدر السابق، باب الجيم، 1/ 168.

(54) انظر الصاحبي، ص 123.

(55) يقصد من جذر الكلمة

(56) المصدر السابق، مقدمة المؤلف.

على الثلاثي. وقسم الثنائي إلى قسمين : المضاعف والمطابق، يقول في باب الهمزة : «باب الألف وما بعدها في الذي يقال له المضاعف »[57]، وفي باب الباء يقول : باب الباء وما بعدها من المضاعف والمطابق»[58] وهكذا في بقية أبواب كلّ كتاب.

ولم يحدد ابن فارس بصورة مباشرة مفهوم المضاعف أو المطابق عنده، ولكن من خلال ترتيب مداخل كل كتاب نعرف أنه يقصد بالمضاعف مثل : أبَّ وأتَّ وبتَّ وثجَّ، أي ما كان الحرف الثاني منه مضاعفًا أي مشددًا أو بمصطلح المحدثين من علماء اللغة الصامت الطويل Long consonant أو الصامت المضعف Double consonant. وأمّا المطابق فيقصد به مثل : «ثرثر» و «جرجر» و«جلجل»، وهو ما أطلق عليه الخليل مصطلح «الرباعي المنبسط»[59].

وأما الثلاثي فقد قسمه ابن فارس إلى أبواب كل باب يبدأ بالحرف المعقود له في ترتيب الكتب مع الذي يليه في الترتيب الألفبائي والثالث منه، أو كما قال في باب الهمزة : «باب الهمزة والباء وما يثلثهما»[60].

أما ما زاد على الثلاثي، فكان يضعه في نهاية كلّ كتاب من كتب المعجم، فقال في كتاب الباء : «باب ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف أوله باء»[61] ومثل ذلك في كتاب التاء والثاء . . . الخ[62].

ويبدو أن نظرية ابن فارس في أن كل ما زاد على الثلاثي فهو منحوت لم تكن قد استقرت في ذهنه بعد كما سنراها في معجم مقاييس اللغة.

ثم رتب المداخل في باب الثنائي والثلاثي حسب الحرف الثاني لاتفاق الحرف الأول فيها دائمًا لأنه الحرف المعقود له الكتاب كما أشرت من قبل، فالثنائي في كتاب

---

(57) المصدر السابق 77/1.
(58) المصدر السابق 110/1 وانظر أيضًا 114/1.
(59) العين، تحقيق المخزومي والسامرائي، 53/1.
(60) المجمل، 82/1.
(61) المصدر السابق، 141/1.
(62) المصدر السابق، 153/1، 167/1.

الهمزة مثلاً يستهله بالهمزة مع الباء (63) ثم الهمزة مع التاء (64) ثم الهمزة مع الثاء (65) وهكذا.

أما الثلاثي فقد رتب مداخله حسب الحروف : الأول والثاني والثالث فهو يستهل الثلاثي من كتاب الهمزة مثلاً بـ : أبت، أبث، أبد . . . الخ. كما كان لا يستهل المداخل إلا بالحرف المعقود له الباب مع ما يليه، ولذلك وجد بعد أن وصل إلى الياء مداخل مؤلفة من الحرف المعقود له الكتاب والحروف السابقة عليه، فوضعها في باب مستقل في نهاية كلّ كتاب ثم رتبها حسب الحرف الأول منها، يقول في نهاية باب الباء «باب الباء والألف وما يثلثهما» (66) وفي الثلاثي من كتاب الهمزة يبدأ بالهمزة مع الباء والتاء ويستمر إلى الياء (67) ولكنه في «باب الهمزة مع التاء وما يثلثهما» يبدأ بالهمزة مع التاء وما يليها من حروف حتى يصل إلى «أتي» فيرجع إلى ما قبلها من حروف ويأتي المدخل أتب» (68).

وهكذا يجد في كل كتاب عدا المداخل المؤلفة من الحرف المعقود له الباب والحروف السابقة عليه كلمات بقيت فيضعها في نهاية كل باب مرتبًا إياها الترتيب العادي ابتداءً من الهمزة فالباء فالتاء حتى ينتهي عند الحرف السابق مباشرة لحرف الباء (69) وهو اضطراب في ترتيب المداخل لم يشر إليه ابن فارس بشكل واضح أو مباشر، ولكن المستعمل للمعجم يدركه من خلال الاستعمال والتعود على هذا النظام في وضع المعجم.

أما الشق الثاني من مفهوم الوضع فيتصل بترتيب المشتقات تحت المدخل الواحد، والترتيب الغالب هو البداية بالمصادر ثم الأفعال بصيغها المجردة والمزيدة، وهو يحاول في الغالب استقصاء صيغ الأفعال، ثم يأتي بالأسماء حيث يحرص أحيانًا على ذكر المفرد والجمع والمؤنث والمذكر (70).

أمّا من حيث شرح المعنى المعجمي Lexical meaning فالغالب على الشرح

---

(63) المصدر السابق، 78/1.

(64) المصدر السابق، نفس الصفحة.

(65) المصدر السابق، نفس الصفحة

(66) المصدر السابق، 141/1.

(67) المصدر السابق، 85/1.

(68) المصدر السابق، 80/3.

(69) انظر حسين نصّار : المعجم العربي، في مواضع كثيرة من دراسته للمجمل.

الايجاز والاختصار، ونظراً إلى أنه التزم بالواضح المشهور والصحيح دون الغريب المستنكر، فقد أثر ذلك في المشتقات التي ذكرها وبالتالي في تنوع المعاني والدلالات. وقد ظهرت في عبارات الشرح وطرقه طرقُ شرح المعنى عند من سبقه من علماء المعاجم، مثل شرح الكلمة بكلمة أو بكلمتين أو أكثر، والتعريف بالضد أو الخلاف وهو كثير، كما استخدم السياق بشقّيه اللغوي Verbal context والمقامي Situational context . كما يستعمل كلمة «معروف» في الشرح بصورة لافتة للنظر، وبشكل عام فالشرح عنده يميل إلى الايجاز والاختصار (71).

تلك هي الملامح العامة لمعجم «مجمل اللغة» لابن فارس من حيث الجمع والوضع، ومنها نتبين أنه كان يجري في حلبة القدماء، ومن ذلك فقد حاول أن يخرج بمفهوم المعجم من الاستقصاء والشمول إلى الاستعمال القائم على اختيار المفردات الصحيحة المشهورة مع الاختصار والاجمال، ولم تكن نظريته في النحت والقياس قد تبلورت بعد، ومن ثم جاء معجمه الثاني «مقاييس اللغة» مختلفًا على الأقل من حيث الهدف ومعالجة المعنى.

ثانيًا : معجم مقاييس اللغة :

كان هدف ابن فارس في هذا المعجم مختلفًا عن هدفه في «المجمل»، إذ حاول في المقاييس أن يثبت نظريتين :

الأولى : أن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع.

وأما الثانية : فهي أن كلّ ما زاد على الثلاثيّ فأكثره منحوت.

وعن النظرية الأولى يقول في مقدمة المقاييس : «إن للغة العرب مقاييس صحيحة وأصولاً تتفرع منها فروع، وقد ألف الناس في جوامع اللغة ما ألفوا، ولم يُعربوا في شيء من ذلك عن مقياس من تلك المقاييس، ولا أصل من الأصول، والذي أومأنا إليه باب من العلم جليل وله خطر عظيم، وقد صدرنا كل فصل بأصله الذي يتفرع منه مسائله

---

(70) انظر على سبيل المثال : «باب العين والجيم وما يثلثهما» المدخل (ع.ج.م) 3/649 - 650، والمدخل (ع.ج.ذ) 3/648، وانظر أيضًا المدخلين (ع.ج.ف) و (ع.ج.ل).

(71) انظر على سبيل المثال المداخل : (ع.ج.م)، (ع.ر.ض) ، (ع.ر.ى).

حتى تكون الجملة موجزة شاملة للتفاصيل ويكون المجيب عما يُسأل عنه مجيباً عن الباب المبسوط بأوجز لفظ وأقربه» [72].

من هذا النص نخلص بالحقائق الآتية :

1 - أنه في تأليف هذا المعجم يريد أن يحكمه بأصول عامة تتفرع منها فروع.

2 - أنه صدّر كلّ فصل بأصله الذي تتفرع منه الفروع.

3 - أن أحداً من المعجميين قبله لم يلتفت إلى ذلك.

وهنا نجد أن ابن فارس يستخدم مصطلح «القياس» بدلالة خاصة، فليس هو القياس الذي شاع عند الفقهاء والنحويين، وإنّما القياس عنده يمثل الاطراد والأصل وهو يقصد به أمرين :

الأول : الاشتقاق من الجذر اللغوي من حيث البنية.

والثاني : العلاقة الدلالية بين المشتقات من جذر واحد.

ويؤكد ذلك قوله في كتاب الصاحبي، في «باب القول في لغة العرب هل لها قياس؟» : «أجمع أهل اللغة -إلا من شذّ منهم- أن للغة العرب قياساً، وأن العرب تشتق بعض الكلام من بعض، وأن اسم «الجن» مشتق من الاجتنان، وأن الجيم والنون تدلان أبداً على الستر، تقول العرب للدرع : جُنّةٌ، وأجَنَّهُ الليل، وهذا جنين، أي هو في بطن أمه أو مقبور. وأن الإنس من الظهور، يقولون : آنست الشيء : أبصرته : وعلى هذا سائر كلام العرب، علم ذلك من علم وجَهِلَهُ من جَهِل» [73].

وهو هنا يعقد الصلة بيّن مفهوم القياس ومفهوم الأصل حيث يمثل الجذر الأصل الذي تشتق منه المشتقات، والقياس يتمثل في اطراد الدلالة العامة في جميع المشتقات من الجذر.

ولكن من الغريب حقًا أن يصل ابن فارس بين هذه المفاهيم العامة المجردة التي يظهر أثر العقل في تجريدها وبين مفهوم توقيفية اللغة، إذ يقول بعد ذلك مباشرة : «وهذا أيضاً مبنى على ما تقدم من قولنا في التوقيف ، فإن الذي وقَّفنا على أن الاجتنان الستر، هو

(72) ابن فارس : المقاييس، تحقيق عبد السلام هارون، 3/1

(73) الصاحبي، تحقيق السيد صقر، ص 37. وانظر أيضاً المقاييس المدخل (أ.ن.س) 145/1.

الذي وقّفنا على أن الجنّ مشتقّ منه. وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا نقول إلا ما قالوه، ولا نقيس قياساً لم يقيسوه، لأن في ذلك فساد اللغة وبطلان حقائقها، ونكتة الباب أن اللغة لا تؤخذ قياساً نقيسه الآن نحن»(74).

ولعله أراد بذلك الردَّ على من توسّع من علماء اللغة القدماء في مفهوم القياس، وذهب إلى أن كلّ ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، خوفًا من أن يدخل على العربية ما ليس منها من المفردات، وظن أن ذلك يُفسد اللغة؛ أو أنه أراد تثبيت ألفاظ العربية ودلالاتها في مقابل التفسير المجازي الذي توسع فيه بعض المفسرين حتّى وصلوا بالكلمات إلى التجريد والرمز، كلّ ذلك محتمل، لكنه لا ينفي حقّ القياس مطلقًا على هذا النحو الذي أشار إليه وقيده بتوقيف اللغة، رغم أنه يشعر شعوراً قويًا بتغيّر الدلالات كما أشرنا من قبل.

ويبدو أن فكرة الأصل والفرع هذه قد شغلت ابن فارس وسيطرت على نظرته إلى اللغة لأنّه -كما أشرت من قبل- يرددها في كتابه الصاحبي الذي ألّفه بعد المقاييس، حيث خرج بمفهوم الأصل والفرع عن حدود القياس كما طبقه في المقاييس إلى حدود أعم وأشمل حاول فيها تطبيقه على اللغة وليس على المعجم فقط، وهو ما يؤكد ما أشرنا إليه من أن ابن فارس كان يشعر شعوراً قويًا بالصلة بين اللغة والمعجم، وهذه الصلة جعلته ينطلق من المعجم إلى اللغة وليس العكس، فقد طبق نظريّته في الأصول و الفروع و المقاييس في عمله المعجمي قبل أن يعممه بعد ذلك في الصاحبي على اللغة بمفرداتها وتراكيبها .

أما في العمل المعجمي فالمفردات هي نظرية المعجم، و لذلك يرتبط الأصل عنده بالدلالة العامة على المشتقات من جذر واحد، بالإضافة إلى الدّلالات الخاصة بكل مشتق، و كل ذلك يتّصل بشرح المعنى المعجمي و دلالة كل مشتقّ، و هي الخصيصة التي تميز بها معجم مقاييس اللغة على بقية المعاجم العربية الأخرى قديمها و حديثها .

و لكي ندلل على ذلك نأخذ الجذر (أس) :

---

(74) الصاحبي، ص 57.

يقول : «الهمزة والسين يدل على الأصل والشيء الوطيد الثابت، فالأسّ أصل البناء، وجمعه آساس، ويقال للواحد أساس بقصر الألف، والجمع أسس، قالوا الأسُّ أصل الرجل، والأسُّ وجه الدهر» (75) . فالأصل هنا أصل حسيّ يدل على الشيء الثابت وأصل البناء، أمّا المعنى المجرّد غير الحسي منه فهو أسّ الرجل بمعنى أصله وكذا وجه الدهر.

ومن الأصول الثلاثية نذكر على سبيل المثال الجذر (أ د ب) : يقول : «الهمزة والدال والباء أصل واحد تتفرع مسائله وترجع إليه» (76) وهو يقصد بالأصل الواحد«الجمع» الذي هو عكس التفريق، ولذلك نراه يحاول تلمس هذه الدلالة في بقية المشتقات.

يقول : «فالأدب أن تجمع الناس إلى طعامك، وهي المأدَبَة والمأدُبَةُ والآدب الدّاعي» (77) ويستشهد على ذلك بالبيت المشهور لطرفه بن العبد الذي يقول فيه :

«نحن في المَشْتَاة نَدْعُو الجَفَلَى   لا ترى الآدبَ فينا يَنتقر» (78)

ثم يقول بعد ذلك : «ومن هذا القياس الأدب أيضًا لأنه يُجْمعُ على استحسانه»(78). وعلى هذا النحو يمضي في تلمس معنى الجمع في بقية المشتقات.

غير أن هذا الأصل لا يسلم له أحيانًا فقد تتعدد الأصول والفروع، مثال ذلك الجذر (ع ج م) :

يقول : «العين والجيم والميم ثلاثة أصول، أحدها يدل على سكوت وصمت والآخر على صلابة وشدة والآخر على عض ومذاقة» (80).

ومن الناحية النظرية فإن المشتقات مهما تعددت ينبغي أن تعود إلى أصل واحد كما

---

(75) انظر المقاييس، 14/1 .

(76) المصدر السابق ، 74/1.

(77) المصدر السابق ، 74/1.

(78) المصدر السابق ، 74/1.

(79) المصدر السابق ، 75/1.

رأينا في المداخل السابقة ولكنه في مثل هذا الجذر وغيره أيضًا يقول بأصول متعددة لا بأصل وفروع، وهو بذلك يخالف اطراد المعنى العام الذي يظهر في المشتقات أو ما أطلق عليه القياس.

وبناء على تعدد الأصول على هذا النحو، يأخذ في توزيع المشتقات على هذه الأصول الثلاثة، وبذلك يقطع الصلة الدلالية بينها، وهو ما حرص على إثباته على مستوى النظر، سواء في الصاحبي أو في مقدمة معجم المقاييس كما رأينا من قبل (81).

يضاف إلى ذلك أنه غالبًا ما كان يثبت الأصل المادي المحسوس دون تطور الدلالة من الحسيّ إلى المجرد، ولعلّ مردّ ذلك إلى أنّ هذا اللون من التطوّر الدلالي لم يكن من الأفكار المتداولة في عصره، ولذلك كان أحيانًا يضطرب ويخفق في اكتشاف بعض الأصول.

يقول تحت المدخل (أ ج ل) : «اعلم أن الهمزة والجيم واللام يدل على خمس كلمات متباينة لا يكاد يمكن حمل واحدة منها على واحدة من جهة القياس فكل واحدة أصل في نفسها وربك يفعل ما يشاء» (82) أو يحكم عليها بالتباعد في الدلالة مثل قوله : «الجيم والخاء والشين متباعدة جدًا» (83)، أو يحكم بالتفرد وعدم وجود أصل ترجع إليه مثل : «الجيم والدال والفاء كلمات كلّها منفردة لا يقاس بعضها ببعض، وقد يجيء هذا في كلامهم كثيرًا» (84)، وأحيانًا يقول بعدم الانقياس مثل : «الجيم والعين واللام كلمات غير منقاسة لا يشبه بعضها بعضًا» (85).

ولذلك نراه يقول إن بعض كلام العرب موضوع وضعًا من غير قياس ولا اشتقاقَ له، أو أن اللغة كلها ليست اشتقاقًا ولكن جلّها ومعظمها (86) وهو محق في ملاحظته هذه لأن بعض الكلم مشتق وبعضه غير مشتق، أو على الأقل لا نعرف له أصلاً اشتُقّ منه

(80) المصدر السابق ، 239/4 - 241.

(81) انظر أمثلة أخرى على تعدد الأصول والفروع : 8/1 - 18، 37، 89، 141 و 59/2 ، 69، 71، 89 و غيرها كثير.

(82) المصدر السابق 64/1.

(83) المصدر السابق، 427/1.

(84) المصدر السابق ، 1/ 433.

(85) المصدر السابق، 460/1.

مثل حروف الجر والضمائر والأسماء الموصولة وأسماء الإشارة، وغير ذلك من الأدوات والكلمات في إطار العربية وحدها، ومع ذلك فإنّ الدراسات التاريخية المقارنة قد تكشف عن هذا الأصل، وصدد هذا لا بد لنا أن نلتمس العذر لابن فارس، لأنه لم يكن يعرف علاقة العربية بغيرها من اللغات السامية وأنها جميعًا انحدرت من أصل واحد، ربما تكون أصول مثل هذه الكلمات وبعض دلالاتها موجودة في إحدى اللغات السامية، وهذا اللون من الدراسة اللغوية المقارنة مازالت العربية تفتقر إليه حتى الآن ومكانها المعجم اللغوي التاريخي.

ورغم ذلك فإننا لا نستطيع أن نتجاهل المحاولة الجادة الرائدة التي قام بها ابن فارس عندما حاول إرجاع دلالات المشتقات إلى أصل واحد انحدرت منه، كما أنها انحدرت من حيث المبنى من جذر واحد ، وهي محاولة لم يعرفها علم المعاجم أو فن صناعة المعجم إلا بعد قرون طويلة، كما لا نستطيع أن نتجاهل أيضًا نجاح ابن فارس في تحديد كثير من الأصول الدلالية الحسية وغير الحسية أحيانًا، أو الأصل كما أطلق عليه لكثير من جذور المعجم خاصة تلك التي أثبت لها أصلاً واحداً ، كذلك انتباهه إلى بعض الكلمات المعربة أو الدخيلة التي ليس لها أصل أو مشتقات في العربية، كأنه شعر أن قلة عدد المشتقات، كما يتمثل في كلمة أو كلمتين، دليل على عدم أصالة الكلمة في العربية، مثال ذلك قوله تحت المدخل (أ ج ص) : «الهمزة والجيم والصاد ليست أصلاً لأنه لم يجئ عليها إلا الإجاص، ويقال إنه ليس عربيًا، وذلك أن الجيم تقل مع الصاد» (87).

وفي المدخل (أ رس) يقول : «الهمزة والراء والسين ليست عربية، ويقال إن الأريس الزرّاعون وهي شامية» (88) .

أما النظرية الثانية بجانب نظرية القياس أو القول بالأصل والفرع، فهي نظريتهُ في النحت، وقد أشار إليها في المقاييس أولا (89) ثم في الصاحبي ثانيًا (90)، حيث رأى في كلّ ما زاد على الثلاثي - أي الرباعي والخماسي - مذهبا في القياس يستنبطه النظر الدقيق،

---

(86) المصدر السابق 259/4.

(87) المصدر السابق، 64/1.

(88) المصدر السابق 79/1. وانظر أيضًا المدخل (ب ذ ج) 217/1.

وذلك أن أكثره منحوت، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة واحدة آخذة منهما جميعًا بحظ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل. ثم يضرب أمثلة على ذلك من المنحوتات الفعلية مثل «حيعل» إذا قال : حيّ على، ومن الإسمية مثل : «عبشمي»، ويرى أن ذلك على ضربين : أحدهما منحوت والآخر موضوع وضعًا لا مجال له في طرق القياس (91). ثم يدلل على صحة القانون الذي وضعه بأن كلّ ما زاد على الثلاثي فهو منحوت ويمثل لذلك بكلمة « البلعوم». يقول : «ومما جاء منحوتًا من كلام العرب من الرباعي أوله باء : البلعوم مجرى الطعام في الحلق ، وقد يحذف فيقال : بُلْعُم، وغير مشكل أن هذا مأخوذ من بلع إلا أنه زيد عليه ما زيد لجنس من المبالغة في معناه» (92).

ومعنى هذا أن أصل كلمة «بلعوم» من «بلع» الثلاثي زيدت عليه حروف من قبيل زيادة المبنى لزيادة في المعنى.

ومع ذلك تراه يقول في بَلْطَحَ : « بلطح الرجل : إذا ضرب بنفسه الأرض، فهي منحوتة من بُطحَ وأبلط إذا لصق ببلاط الأرض»، وكان أولى طبقًا لزيادة المبنى لزيادة المعنى أن يقول إنها من بطح مع زيادة اللام (93).

وقد قامت دراسات لغوية معاصرة حول ظاهرة النحت في اللغة العربية للكشف عن القوانين التي تجرى عليها (94)، ولعل توسع ابن فارس في القول بالنحت هو ما لفت أنظار الباحثين إليه. ومع ذلك فقد اختلف القدماء حوله، وعرفه الخليل بقوله : «إن العرب تلجأ للنحت إذا كثر استعمالهم للكلمتين ضموا بعض حروف إحداهما إلى بعض الأخرى» (95)، ولذلك عده القدماء من السماعي الذي لا يقاس عليه، ولعل كثرة الاستعمال -كما قال الخليل- والمعرفة الحدسية Intuition لابن اللغة Native

(89) المصدر السابق، 1/328 - 329.

(90) الصاحبي، ص 416.

(91) المقاييس، 1/328 - 329.

(92) المصدر السابق، 1/329.

(93) المصدر السابق، 1/330 - 331.

(94) انظر على سبيل المثال : محمد رشاد الحمزاوي : البنية النحتية في العربية، مجلة المعجمية، العددان التاسع والعاشر ، ص ص 83 - 108.

speaker وراء هذه الظاهرة.

غير أن ابن فارس قد تحمس لنظريته وأخذ يرى في كلّ حرف زائد صورة رمزية لكلمة أخرى، وهو في هذا لا يفرق بين الكلمات العربية الأصل والكلمات غير العربية أو تلك التي اقترضتها العربية من بعض اللغات الأخرى.

فمن ذلك خلطه المنحوت بالمعرب أو الدخيل عندما يقول إن كلمة «البُرْجُد» منحوتة، ويقول إن «البُرْجُد» وهو كساء مخطط قد نحت من كلمتين هما : «البجاد» وهو كساء ومن «البرد» والشبه بينهما قريب (96).

والحقيقة أن كلمة «البُرْجُد» ليست عربية وإنما هي دخيلة من اللاتينية وهي تدل على كساء من الصوف الأحمر، وقيل كساء مخطط يصلح للخباء ؛ وقد أشار ابن منظور في اللسان إلى أن الكلمة دخيلة ولم يحدد مصدرها (97) ؛ والكلمة من اللاتينية : بارجودا Paraguda أي الثوب المذهب (98)، وقد دخلت الكلمة إلى العربية منذ العصر الجاهلي وذكرها طرفه بن العبد في معلقته (99).

ومثل ذلك أيضًا كلمة «جُرْدبَان» فقد قال : «ومن ذلك قولهم للرجل إذا ستر بيديْه طعامه كي لا يتناول (جَرْدب) من كلمتين : من جَدَب لأنه يمنع طعامه فهو كالجدب المانع خيره، ومن الجيم والراء والباء، كأنه جعل يديه جرابًا يعي الشيء ويحويه» (100)، ثم يستشهد على ذلك بقول الشاعر :

إذا ما كنت في قوم شهاوى فلا تجعل شمالك جُرْدُبانا (101)

والحقيقة أن الكلمة ليست عربية الأصل، إنما هي دخيلة من الفارسية (102) وأصلها في هذه اللغة «كرده بان»، و«كرده» تدل على الشيء المستدير أو رغيف الخبز (103). أما

---

(95) انظر لسان العرب، ط. بولاق 230/14.

(96) المقاييس 330/1.

(97) اللسان المدخل : (برجد).

(98) حسن ظاظا : الساميون ولغاتهم ص 161، وانظر أيضًا رفائيل نخلة اليسوعي : غرائب اللغة العربية ص 288.

(99) لسان العرب المدخل (برجد).

(100) المقاييس، 506/1.

«بان» فهي عبارة عن لاحقه Suffix إذا دخلت على الكلمة الفارسية دلت على معنى الحفظ والحراسة، فمثلاً يقال: «دربان» أي الحارس أو البوّاب (104). وبناء على ذلك تكون «يكردبان» الفارسية أو جردبان الدخيلة في العربية تدل حرفيًا على «حارس الخبز»، ومجازًا على البخيل الذي يضنّ بالطعام، وهو المدلول الذي استقرت عليه في العربية.

الكلمة إذن ليست عربية الأصل وليست منحوته كما توهّم ابن فارس، مما يدل على أن توسّعه في مفهوم النحت على هذا النحو الذي أثبته في المقاييس، يحتاج إلى إعادة النظر خاصة إذا أخذنا في الحسبان تأويل الدلالة بين الكلمتين المنحوت منهما.

هذا هو الأصل الثاني الذي بنى عليه ابن فارس معجمه المقاييس، وربما كان عمله هذا هو الثاني في تاريخ المعاجم العربية الذي أقامه صاحبه على أصول نظرية بعد الخليل، وهو اجتهاد من ابن فارس لا شك فيه.

ولكي نستكمل صورة هذا المعجم كاملة ونعرف كيف بني، ننظر في مسألتي الجمع والوضع فيه.

1 - المقاييس ومبدأ الجمع :

إذا كان ابن فارس قد اكتفى في «المجمل» بذكر أسماء العلماء والرواة الذين استقى من مصادرهم المادة اللغوية لمعجمه، فانه في المقايس كان أكثر تحديدًا ووضوحًا، حيث حدد المصادر التي اعتمد عليها في خمسة كتب وصفها في مقدمة المعجم بأنها : «كتب عالية تحوي أكثر اللغة» (105)، وهذه الكتب هي :

1 - كتاب «العين» للخليل بن أحمد، وهو أعلاها وأشرفها كما قال (106).

2 - كتاب «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224 هـ).

3 - كتاب «مصنف الغريب» لأبي عبيد أيضًا، وقد حقق الكتاب محمد مختار

---

(101) المصدر السابق، 506/1.

(102) انظر الجواليقي : المعرّب ص 110.

(103) انظر Haim, S.: Persian English Dictionary, vol. 2, p. 702.

(104) Ibid, vol. I; p. 219

(105) المقاييس، المقدمة، 3/1.

(106) المصدر السابق، 3/1.

العبيدي ونشره بتونس سنة 1989 تحت عنوان «الغريب المصنف».

4 - كتاب «المنطق» لابن السكيت (ت 246 هـ) وقد حُقِّقَ ونشر في القاهرة عام 1956 بعنوان : «اصلاح المنطق».

5 - كتاب «جمهرة اللغة» لابن دريد (ت321 هـ).

«فهذه الكتب الخمسة -كما قال- معتمدنا فيما استنبطناه من مقاييس اللغة وما بعد هذه الكتب فمحمول عليها وراجع إليها، حتى إذا وقع الشيء النادر نصصناه إلى قائله»(107).

وهو يقصد بذلك أنه إذا أخذ من غير هذه الكتب الخمسة ذكر المصدر أو صاحبه أو هما معًا. فمن العلماء الذين ذكرهم : ثعلب (ت 291 هـ) والفراء (ت207 هـ) وابن الأعرابي (231 هـ) والكسائي (ت198 هـ) وأبو زيد الأنصاري (ت 215 هـ) والأصمعي (ت 213 هـ) وأبو عمْرو الشيباني (ت 202 هـ) ، وغيرهم(108) ؛ ومن العلماء الذين ذكرهم وكتبهم : كتاب الفصيح لثعلب، وكتاب الإبل والأجناس للأصمعي، وكتاب الهمز لابي زيد الأنصاري وغيرها(109) .

ومعنى ذلك أن ابن فارس قد استقى مادته اللغوية من مصادر أساسية ممثلة في الكتب الخمسة التي ذكرها بالإضافة إلى مصادر أخرى فرعية ممثلة في آراء بعض علماء العربية القدماء وبعض كتبهم.

2 - المقاييس ونظام الوضع :

اتبع ابن فارس في المقاييس نظام الوضع الذي طبقه في «مجمل اللغة» دون أدنى تغيير، وقد أشرنا إليه من قبل.

أما الكلمات المنحوتة أو ما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف كما يقول فيؤخره إلى أواخر الأبواب ويرتبه حسب أوائل الحروف، وهو يفصل في ذلك بين نوعين من الرباعي، أولهما الرباعي المنحوت من كلمتين وثانيهما الرباعي المزيد بحرف واحد، ويضعه تحت عنوان مستقل مثل «باب من الرباعي آخر» أو كما يقول أيضًا «و من

(107) المصدر السابق، 1/4-5.

(108) المصدر السابق، 1/12، 16، 17، 28، 29، 53، 166.

(109) المصدر السابق، 1/220، 307، 480.

هذا الباب ما يجيء على الرباعي وهو من الثلاثي على ما ذكرناه ولكنهم يزيدون فيه حرفاً لمعنى يريدونه من المبالغة» (110).

وأمّا من حيث ترتيب المشتقات تحت المدخل، فلعل أول ما نلاحظه هو قلة عدد المشتقات التي يذكرها تحت كل مدخل. فأحياناً تتراوح المشتقات التي يذكرها من مشتق واحد إلى أربعة أو خمسة مشتقات (111)، ومع ذلك فقد تطول قائمة المشتقات في بعض المداخل الأخرى (112).

كما لم يطّردْ توزيعه لها على الدلالات الأصلية والفرعية، كذلك لا يكاد يلتزم بنظام ثابت في ترتيب المشتقات تحت المدخل الواحد، فأحياناً يقدم المزيد من الأفعال على المجرد وأحياناً يفعل العكس، وقد يذكر الأفعال قبل المصادر أو يذكر الأسماء والصفات قبل الأفعال، ولعل الاضطراب في ترتيب المشتقات وقلة عددها يرجعان إلى أن ابن فارس ربما كان ينتقي من المشتقات ما يُلائم نظريته في القول بالأصول والفروع والنحت وبثبتها إذ كان ذلك الهدف الأساسي من وضع المعجم وتأليفه، فهو لا يقصد الإحاطة أو الشمول وإنما يسعى إلى إثبات نظرية معجمية.

وصفوة القول إن معجم «المقاييس» معجم فريد بين المعاجم العربية القديمة والحديثة، وخاصة من حيث المادة اللغوية وطريقة شرح المعنى المعجمي حيث نظر إلى الدلالة العامة لكل جذر تدور المشتقات في فلكه، وهي نظرة لم يسبقه إليها أحد من المعجميين القدماء، كما لم يلتفت إليها أحد ممن جاء بعده إلا في العصر الحديث عندما أفاد مجمع اللغة العربية في مصر من هذه الفكرة في شرح المعنى المعجمي لكل جذر من جذور «المعجم الكبير» بل نقل عن ابن فارس كثيراً مما قاله.

حلمي خليل

عميد كليّة الآداب، جامعة بيروت العربيّة

---

(110) المصدر السابق، 332/1.

(111) انظر على سبيل المثال: المداخل (ح ر ت) 45/2، (ح ز ق) 52/2، (ح س د) 61/2.

(112) انظر على سبيل المثال: المداخل (أ ب ل) 39/1 - 43، (أ ث س) 50/1 - 52، (ح ض ر) 75/2 - 78.

في «علم اللفظ» عند
بعض المفكرين القدامى

بحث : منجية عرفة منسية

المقـــــدمة :

من العادة أن ننسب الاهتمام باللفظ إلى اللغويين من معجميين ونحاة، إلا أنه ظهر من المتحتم كذلك أن نسأل أولائك الذين أخذوا على عاتقهم ضبط معايير العلم، من الفلاسفة والعلماء، واعتنوا بحصرها وترتيبها. لذلك ارتأينا أن نبحث في الأسباب التي دعت بعضهم إلى الاعتناء بـ«علم اللفظ» أو «المفردات» وتنزيلهم إيّاه منزلة يتبوّأ فيها مكانة العلم ويخضع لمقوّماته. ويفرض هذا التوجّه أن ننطلق من مسألة بعض تصنيفات العلوم التي أتى بها عدد من القدامى، مثل الخوارزمي والفارابي وابن سينا والغزالي وإخوان الصفاء، وذلك لما توفّره لنا هذه التصورات الموسوعية من مزايا، أهمها القيام بإحصاء المشهور من العلوم المذكورة علما علما والتعريف بالأجزاء التي يشتمل عليها كلّ واحد منها(1). هذا فضلا عن المقاصد الأخرى من التصنيف، التربوية والدينية والفلسفية والمنهجية، حتى أن كلّ تصنيف يراعي في ترتيبه لأنواع العلوم الأولويات حسب حاجات العصر أو درجة استيعاب العلوم من أبسطها إلى أكثرها تعقيدا (2)، ويحترم كذلك العلاقات الممكنة بينها بعد فصلها بعضها عن بعض، لتجتمع في النهاية حول تصوّر متكامل يمثّل المعرفة العلمية شاملة. ويتطلّب ذلك منّا أن نبادر بمعاينة مدى اندراج علم اللفظ ضمن مفهوم العلم.

---

(1) انظر الفارابي : إحصاء العلوم، ص 53 - 55 ؛ وكذلك ابن الأكفاني : إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد، ص 14 - 15.

(2) انظر ابن الأكفاني، ص 14 - 15.

1 - في «علمية» علم اللفظ

يحتاج إدراج الاهتمام باللفظ ضمن قائمة العلوم إلى تحديد مفهوم العلم الذي سيكون إطارا له يخضع لمبادئه وقوانينه.

1 - 1. في مبحث العلم عموما :

جمع الجرجاني (3) التعريفات المختلفة التي جاء بها الفلاسفة والمتكلمون العرب وأصحاب المذاهب لضبط مفهوم العلم، فبينّ لنا جمعه هذا أهمية ما أثارته تلك الاجتهادات المتنوعة من جدل بين المدارس (4). وما يهمّنا منها في هذا المجال أن جلّ هذه التعريفات تحمّل العلم شواغل ما ورائية، فتكشف لنا عن مدى خوض العرب في مظاهر مجرّدة، مثل قضية الإدراك والتعقل والتصور والإحساس في علاقتها بالشيء ذاته، كما تبيّن لنا الدرجات المختلفة لتقدير الشيء والواقع وتوفّر آلات التفكير الضرورية. وقد أضاف الجرجاني إلى وظائف العلم هذه الاهتمام بالمسائل المخصوصة، لندرك في النهاية أن حقيقة كل علم تكمن في مسائله أو التصديق بها (5). ولئن اختلف العلماء في مفهوم العلم ونزّله كل منهم منزلة العلم الذي هو بصدد الاعتناء به (6)، فقد مثّل في التعريفات الحديثة عموما مجموعة الخبرات والتصورات التي تعين الانسان على ربط الأسباب بالمسببات وفهم ظواهرها بالإدراك أو النظر أو الاختبار (7). وإذا ما أخذنا هنا علم اللفظ نموذجا وأردنا أن نبحث في مدى انتمائه إلى مفهوم من هذه المفاهيم المختلفة للعلم، يتجلّى لنا أنه يندرج ضمن جلّ زواياها النظرية والعملية. فيصبح عملنا في ذلك البحث منحصرا بصفة خاصة في ما يعيننا من هذه المفاهيم على الإحاطة بهذا العلم، فلعل الإحصاء يجيبنا عن كنهه إن ذكر والمقصد منه وكذلك قوانينه وآلاته إن ضبطت. هذا فضلا عن محاولة تحديد مكانته في سلّم العلوم من التصنيف، وهذا يحصل عندما نبيّن

---

(3) الجرجاني : التعريفات، ص 155 - 156.

(4) انظر كذلك حاجي خليفة في كشف الظنون حيث أدرج بعض التعريفات عند بعض المعتزلة والأشعري وكذلك الباقلاني وفخر الدين الرازي والغزالي وغيرهم، ج1، ص 4.

(5) انظر ابن سينا : رسائل في الحكمة والالاهيات، ص 2.

(6) انظر الغزالي : إحياء علوم الدين، حيث أعطى لذلك عددا من الأمثلة، ج1، ص 24.

(7) سعيدان، أحمد سليمان : مقدمة لتاريخ الفكر العلمي في الاسلام، ص 17.

الفروق بين بعض التصنيفات والخلفيات الكامنة وراء كل تصنيف، ثم نبحث في إمكان تطبيق تلك المعطيات النظرية إذا ما أخذنا اللفظ المخصوص نموذجا.

1-2. اندراج اللفظ ضمن مباحث العلم ومكانته :

لم يخل تصنيف من التصانيف التي عدنا إليها من ذكر اللفظ وإيلاء مكانة له ضمن قائمة العلوم المذكورة، إلا أن هذه المكانة اختلفت حسب المقصد من كل تصنيف. وأهم هذه التصانيف ما أتى به الفارابي في كتاب الإحصاء (8) الذي سنركّز عليه بصفة خاصّة، فلقد نزّل علم اللفظ ضمن علم اللسان وبدأ به تصنيفه. وإذا عرفنا أن الفلاسفة والعلماء اهتموا بالمقايسة بين العلوم أفضلها وأكثرها شرفا (9)، استنتجنا أن الفارابي قد قصد الابتداء بعلم اللسان قبل المنطق، وقد برّر الخوارزمي ذلك الترتيب بأنّ علم اللغة آلة لدرس الفضيلة وسبب إلى تحصيل العلوم الجليلة (10). لذا وجب تقديم هذا العلم على سائر العلوم والصنائع.

هذا على مستوى الأصل، أما على مستوى الفروع، فإنّ الفارابي قسّم علم اللسان أجزاء عظمى، نذكر منها علم الألفاظ المفردة وعلم الألفاظ المركّبة وعلم قوانين الألفاظ عندما تكون مفردة وعلم قوانينها عندما تكون مركّبة. وهكذا تَصَدَّر علم الألفاظ مرة أخرى بقية العلوم التي تركّب منها علم اللسان. ثم أخذ في تعريف اللفظ تعريفا معجميّاً ونحويا وقسّمه قسمين، مفردا ومركّبا ليهتمّ به اهتماما صرفيا فصوتيا. أمّا علم قوانين تلك الألفاظ فكان ضبطها عنده من الضرورات حتى «لا يدخل فيها ما ليس منها أو يشذ عنها ما هو منها» (11). وبذلك تهيّأ الفارابي للحديث عن قوانين الألفاظ المفردة، فميّز بين المشتقّة منها وغير المشتقّة، كما ميّز بين المصادر وغيرها وشرح كيفية استحالتها إلى كلمات وأنواعها الصرفية، ثم أشار إلى الألفاظ العسيرة النطق واقترح طرائق نطقها. وبعد ذلك انتقل إلى ضبط قوانين الألفاظ المركّبة في الجملة ثم الكلام. ونتبين هنا أنه قد ربط بين المجال الذي

---

(8) تحقيق عثمان أمين، ط.3، مكتبة الأنجلو المصرية، 1968.

(9) انظر ابن الأكفاني، ص 15 - 16.

(10) ينظر الخوارزمي : مفاتيح العلوم، ص 8.

(11) انظر الإحصاء، ص 57.

اشتمل على أصناف الألفاظ الدالة وبين قوانين تلك الألفاظ التي نظرت في مصدر الحروف وكيفية اشتقاقها. ويكون الفارابي، بذلك المجهود، قد أضاف إلى القضايا اللغويّة المطروحة البحث في كيفية نشأة الألفاظ وهي إشكالية كانت محلّ صراع بين النحاة والمناطقة (12). وواضح هنا أنه قد بنى تصنيفه هذا على القياس الفلسفي فأدى به ذلك إلى تركيز اهتمامه على العلاقة الجدلية بين المنطق ووظيفة اللفظ الدلالية.

2 - توسّط اللفظ بين صناعة المنطق والدلالة :

دفع كلّ ذلك القدامى إلى إبراز العلاقة بين المنطق واللفظ. وقد سبق لعدد من الباحثين المحدثين أن تعرّضوا لهذه القضية فبحثوا فيها بحثا وافيا أو أشاروا إليها عرضا(13). وسنحتاج إلى الوقوف على بعض أقوالهم.

2-1. العلاقة الجدلية بين المنطق واللفظ :

يعرّف الفارابي صناعة المنطق عامّة بأنها تعطي «بالجملة القوانين التي شأنها أن تقوم العقل وتسدد الانسان نحو طريق الصواب ونحو الحق في كلّ ما يمكن أن يغلط فيه من المعقولات والقوانين التي تحفظه وتحوطه من الخطإ والزلل والغلط في المعقولات، والقوانين التي يمتحن بها في المعقولات ما ليس يؤمن أن يكون قد غلط فيه غالط» (14). إلا أنه سبق لنا أن أشرنا إلى أن هذا الفيلسوف قد اشترط ضبط القوانين التي تحيط بالقول وبالعبارة عنه لتحرسه من الغلط(15). فارتبطت أهمية اللفظ في علاقتها بالقول، إذ لا يمكن أن يفهم القول عامة إلا إذا ما فهمنا جميع مفرداته وتصورناها. وإذا علمنا أن التصور هو من ناحيته وسيلة من وسائل الحكمة لاستكمال النفس (16)، فإنه لا يحصل إلا بذكر الحد

---

(12) انظر حول نشأة الحروف والألفاظ : الفارابي : الحروف، ص 135 - 137.

(13) انظر على سبيل المثال لا الحصر: المسدي، عبد السلام : اللسانيات وأسسها المعرفية، حول الأنساق الدلالية، ص 45 - 58. وانظر كذلك، Mahdi, Mohsen, S, Language and Logic in Classical Islam, In *Logic in Classical Islamic Culture*, edited by G.E. von Grunebaum, Wiesbaden : Otto Harrassowitz, 1986, p. 51 - 83.

(14) الإحصاء، ص 67.

(15) المصدر نفسه، ص 75.

(16) ابن سينا، ص 2.

ولا يضبط هذا الحد إلا بتطبيق المنطق وله على تلك العلاقة الوثيقة دليلان اثنان، أولهما اشتقاق المنطق من النطق في معانيه الثلاثة المعروفة عند القدامى على أصوب ما يكون، وثانيهما اعتراف العلماء بهذه العلاقة عند تسميتهم لكثير من الكتب التي تعطي قوانين في النطق الخارج باسم المنطق (17). وتتضح هذه العلاقة بين الحد والمنطق، في بعض أجزائه على الأقل، عند الغزالي الذي ربط التصور كذلك بالحد واشترط أن يكون الحد والبرهان «الآلة التي بها يقتنص سائر العلوم المطلوبة» (18).

وقد أدّت هذه المقارنة بين المنطق والنحو إلى علاقة تفاضلية بين العلمين من حيث الغرض والوظيفة. فلئن اختصّ النحو بلغة أو لسان أمة ما، مما يحصر نطاق فاعليته على مستوى ضيق، فإن المنطق اتّسم بالشمولية، وذلك لأنّه اهتم بالمعقولات التي هي واحدة لدى جميع الناس والتي يمكن إدراكها بالعقل ذاته (19). وقد بيّن عثمان أمين، انطلاقا من هذه المفاضلة أنّ الفارابي أراد بذلك الرد على النحاة الذين تحاملوا على صناعة المنطق واعتبروها علما دخيلا على العربية (20).

وفي المقابل يصبح علم اللسان بما فيه اللفظ آلة هذه الآلة أي آلة ضرورية للمنطق، وذلك لأن موضوعات المنطق «هي المعقولات من حيث تدل عليها الألفاظ والألفاظ من حيث هي دالة على المعقولات» (21)، هذا على الرغم من أنهما يشتركان في الغاية ذاتها والتي تتمحور في اقتناء الصواب لكلا الغرضين. وعلى كل حال نلاحظ هنا أن الفارابي تجاوز الاهتمام باللفظ اهتماما نحويا إلى مستوى أوسع وأعمق وأكثر معقولية، وذلك لأن المنطق اهتم، كما سبق أن بينا، بالنطق به على أصوب ما يكون وأتمّه وأفضله. وبيّن عنده كذلك «أن الذي يسدد نحو الصّواب في جميع أنحاء النطق أحرى بهذا الاسم»، (22) وذلك لاستعماله في المخاطبة، سواء كانت الأقوال برهانية أو جدلية أو سوفسطائية أو

(17) الإحصاء، ص 79.

(18) الغزالي : المستصفى، 1، ص 13. وانظر حول الحد، ص 12 - 17، وانظر للغزالي كذلك المقاصد، ص 5.

(19) الإحصاء، ص ص 76 - 77.

(20) انظر في رد الفارابي على النحاة، مقدمة تحقيق الحروف، ص ص 45-47 و ص ص 48 - 49.

(21) الإحصاء، ص 74

(22) المصدر نفسه، ص 79.

خطبية أو شعرية(23). فيحتاج كل جزء من أجزاء المنطق، لهذا التصوّر، أن يحوي قوانين المفردات من المعقولات والألفاظ الدالة عليها. ونقتصر هنا على التذكير باثنين منها، أولهما كتاب المقولات، وذلك لأنها موضوعات جميع الصنائع والعلوم(24)، والثاني فيه «قوانين الأقوال البسيطة التي هي المعقولات المركبة من معقولين مفردين معقولَين مفردَين، والألفاظ الدالة عليها المركبة من لفظين لفظين»(25)، وهو كتاب العبارة. ويظهر هنا وعي الفارابي بجدلية العلاقة بين النحو والمنطق، وذلك خاصة عند محاولة تقسيم المهام بينهما. وقد حرص على ابراز المناسبة بينهما : «ذلك أن نسبة صناعة المنطق إلى العقل والمعقولات كنسبة صناعة النحو إلى اللسان والألفاظ» (26). وقد أثبت الفارابي اجتماع هاتَين الصناعتين لديه (27)، وذلك بمحاولة التوفيق هذه بينهما، حتى قيل إنه جمع بين علمي أستاذين هما ابن السراج النحوي ومتّى بن يونس الفيلسوف(28). وتتبلور القضية عند ابن سينا فيتقدّم بها شوطا أبعد ليصوغ نظرية منطقية للغة، ولهذا يحتاج إلى مناهج المنطق فضلا عن قوانينه (29). ونجد آثار ذلك كذلك عند الغزالي الذي دعا إلى تطبيق المنطق عندما أراد أن يبيّن ضرورة ارتباط اللفظ بالعلم، فانطلق على غرار ابن سينا من كون العلم تصوّرا لمفردة من المفردات أو تصديقا بالنسبة بين المفردات، واعتبر أن ذلك المنهج هو الطريق الوحيد المؤدي إلى العلم(30). وبهذا نصل إلى دعوة صريحة إلى توظيف المنطق ومبحثه في دلالة الألفاظ.

وفي المقابل جاءت مكانة المنطق عند إخوان الصفاء ثانوية على المستوى الوظيفي وذلك عند إدراجهم لنظام آخر مغاير للنسق المنطقي الذي انتظم فيه اللسان، لغة ولفظا،

---

(23) المصدر نفسه، ص 79.

(24) أو قاطيغورياس، المصدر نفسه، ص 56.

(25) أوباري أرمينياس، المصدر نفسه، ص 87.

(26) المصدر نفسه، ص 68.

(27) مقدمة تحقيق الحروف، ص 44 - 47.

(28) انظر مقدمة تحقيق الحروف، ص 44 - 49.

(29) انظر فرحان : «دراسة في المشروع المنطقي للغة عند ابن سينا»، ص 87 - 88، 100.

(30) معيار العلم، ص 57، وانظر كذلك مقاصد الفلاسفة، ص 33.

عند الفارابي وابن سينا. فلقد رتبوا العلوم التي يتعاطاها البشر ثلاثة أجناس، العلوم الرياضية والعلوم الشرعية الوضعية والعلوم الفلسفية الحقيقية. وواضح أن نظامهم قد تأسّس على الرياضيات، لاعتبارهم إيّاها أصل الموجودات في بناء الكون، وذلك لانتظامها فيه انتظاما مرتّبا (31). هذا مع الملاحظة أنهم فرّقوا بين العلوم الرياضية والعلوم التي تدخل فيها الرياضيات وتندرج ضمن العلوم الفلسفية. لذا خرج علم اللغة عندهم من العلوم الفلسفية لينضمّ إلى العلوم العملية المرتبطة بالتعليم والمعاش، إذ العلوم الرياضية «هي علم الآداب التي وضع أكثرها لطلب المعاش وصلاح أمر الحياة الدنيا» (32) وأول هذه العلوم القراءة والكتابة ومنها علم اللغة والنحو. ويظهر أن إدراج علوم اللسان ضمن العلوم الرياضية قد وجّه اهتمام إخوان الصفاء إلى ما يتعلّق من هذه العلوم بالنطق ورسمه، وقد فسروا هذا الانتماء بكون الألفاظ عندما نطق بها في الكلام تأتي مرتبة ترتيبا رياضيا (33). واحتاجوا كذلك إلى الرياضيات لتفسير المدة الزمنية التي تستغرق عند ترتيب هذه الألفاظ ضمن القول. والملاحظ أنه سواء ارتبط اللفظ بالمنطق أو الرياضيات، وسواء تعلّق تأثّر العلماء بالتصوّر الأرسطي أو الفيثاغوري، فقد احتاجوا إلى إثارة بعض القضايا المتعلقة بجانبه الدلالي لإثبات هذا العلم، نعرض بعضها :

2 - 2. بعض دلالات القول في اللفظ

يظهر اهتمام العلماء بدلالة اللفظ في تقسيم الفارابي للضرب الأول من علم اللسان إلى قسمين : قسم يهتم بحفظ الألفاظ الدالة عند أمة ما وقسم يبحث في علم ما يدلّ عليه شيء منها (34). وهو الموضوع حسب ابن سينا إما على سبيل المطابقة أو التضمن أو الاستتباع أو الالتزام (35). أما الناحية المعنوية الصرفة فيتكفّل بها في نظر الغزالي التعريف الذي ينبغي له أن يحدّد مجموعة المبادئ والمفاهيم الأولية التي ينطوي عليها اللفظ. فيبرز جوانب المفهوم المختلفة وصوره المتعددة والمتراتبة. وقد فسر الفارابي في كتاب الحروف ما

---

(31) الرسائل، ج 1، الرسالة الرابعة، ص 266.

(32) المصدر نفسه.

(33) المصدر نفسه، ج 1، الرسالة الأولى، ص 49.

(34) الإحصاء، ص57.

(35) معيار العلم، ص 72.

كان يعني «بالألفاظ الدالة» وذلك بربط علاقة أولي بين المقول والملفوظ وما يحصل من إمكانية الدلالة بينهما والمعنى الأعم منها والأخص أو ما يعني منه من مدلول أو محمول أو معقول. إذ أن القول تعبير عمّا يرمز في النفوس أو ما يحدد أو ما يرسم(36). ثم رتّب أنواع اللفظ حسب معناها، المحسوس والتجريدي والمعقول(37). وأعطى لذلك أمثلة على معاني الألفاظ الفلسفية(38) مثل لفظة وجود وغيرها. وتتجلى هذه الاحتمالات الممكنة لربط اللّفظ بالدلالة المجردة عند محاولة تلبية احتياجات العقل بأنواعه الستة إلى ست عبارات في التفهيم، تكون إما متباينة أو متشابهة أو مشككة أو متواطئة أو مشتركة أو مترادفة(39).

أما الغزالي، فلئن اختلفت مواقفه من اللفظ ودلالته باختلاف مقصد تأليفه وموضوع العلم الذي كتب فيه، فإنّه ألحّ في معيار العلم على علاقة اللفظ بالمنطق والدلالة. فنظر في اللفظ من حيث دلالته على المعاني، وذلك عند انطلاقه من الفن الأول حول نسبة الألفاظ إلى المعاني(40) ثم في الفن الثاني حول مفردات المعاني الموجودة ونسبة بعضها إل بعض، حيث نظر في المعنى من حيث هو ثابت في نفسه. إلا أنّه استخلص، مع ذلك، أنّه لا يمكن تعريف المعاني إلا بذكر الألفاظ. وذلك لأنّ دلالة النص(41)، وإن اعتبرت أصلا، فإنّها لا تتمّ إلا بالدلالة اللفظية، أي إذا ما حدّدت دلالة اللفظ الملائمة، لذا تحتاج هذه الدلالة إلى البحث في علوم اللغة(42).

وتدفعنا هذه الاعتبارات إلى الخروج ببعض الاستنتاجات، منها أن دراسة اللغة عند المفكّرين العرب كانت وسيلة لاغاية وذلك لأن قصدهم الأساسي كان يتمحور في

---

(36) الحروف، ص ص 63 - 64.

(37) المصدر نفسه، ص 137.

(38) المصدر نفسه، ص 112 - 115.

(39) معيار العلم، ص 84.

(40) المصدر فسه، ص 72- 89.

(41) المصدر نفسه، ص 89 - 104.

(42) انظر الرسم الذي اقترحه النقاري في ذلك، في : المنهجيّة الأصوليّة والمنطق اليونانيّ، ص 91، 121.

تحديد المفاهيم والفكر، على غرار أرسطو الذي اعتبر اللفظ وسيلة لبلوغ المفهوم وعلامة للمعقولات (43)، فحاولوا لذلك الجمع بين الاهتمام النحوي والوظيفي والدلالي (44) ولعلّهم اختلفوا في ذلك عن علماء اللغة الذين تقوم دراستهم على ملاحظة العبارة في ظواهرها النحوية والبلاغية فحسب.

واحتدّت هذه العلاقة أكثر بين اللفظ والمعنى المجرد عندما ربط العلماء والفلاسفة، وعلى رأسهم الفارابي، اللغة بالمعقولات. فقد اعتبر المناطقة الكلمة علامة للمعقولات في النفس لا علامات مباشرة للمحسوسات، ورأوا أنّ تركيبها يعكس تركيب المعقولات (45)، لذا اقترحوا أن تضبط بعض مبادئ المنطق، في علاقتها بالألفاظ (46). وقد سبق أن أثرنا هذه القضية عند الاهتمام بالعلاقة القائمة بين النحو والمنطق والمتمثلة بالأساس في اعتبار المناطقة الكلمة علامة للمعقولات (47). وواضح أن توجيه هذه القضية هذا التوجيه يربو عن تصور فلسفي، تغلب فيه العلاقة بين الفكر والمعقولات والتصور وتتجاوز الجانب الاختباري للمعجم إلى مستوى تنظيري بل وما ورائي أحيانا. لذلك احتاج الفلاسفة إلى ابتكار ألفاظ في هذا المجال ضمن المقولات الفلسفية (48) وذلك عند اشتقاقها مثلا من بعض الحروف، مثل اشتقاق كيفية من كيف وكمية من كم وبهذه سميت المقولات مقولات (49). ولمعرفة المقولات ينبغي أوّلا أن نعرّف أنواع اللّفظ من متّفق أو متواطئ أو متوسّط بين المتواطئ والمتّفق (50). وندخل هنا في دقائق هذه العلاقة حول قرب مطابقة اللفظ للمعنى أو بعده عنه. ومن بين القضايا التي ينبغي أن تطرح في هذا المجال العلاقة أو

---

(43) انظر مصطفى النشارة : نظرية العلم الأرسطية، الباب الثاني حول الجانب الايجابي من نظرية العلم الأرسطية، ص 87 - 116. وكذلك النقاري في المنهجيّة الأصوليّة والمنطق اليونانيّ، فصل «السيمياء الأرسطية»، ص 38 - 61 + والحلواني ، ص 19 - 20.

(44) النقاري، ص 25.

(45) الحروف، ص ص 140 - 141..

(46) المصدر نفسه، ص 67.

(47) الاحصاء، ص 74.

(48) انظر مثلا الحروف، ص 62.

(49) المصر نفسه، ص ص 62 - 64.

(50) معيار العلم، ص 82.

الاختلاف بين المعنى الحقيقي والمجازي، إذ اعتبر الالتجاء إلى الاستعارة مثلا من باب التخييل الذي ينتقل بفضله القول من البسيط إلى الشعري. كما ينبغي كذلك إثارة مسألة التفريق في التسمية، على المستوى الدلالي، بين اللفظ العام والمخصوص، وهذا يجرّنا حتما إلى الوقوف على اللفظ المخصوص، وذلك لاعتناء العلماء به اعتناء يفوق اعتناءهم باللفظ العام.

3 - اللفظ المخصوص أو المصطلح :

فرّق العلماء بين الألفاظ العامة التي تعامل بها الجمهور والألفاظ الخاصة بكل علم (51)، لذا اجتهدوا عموما في اختيار ما وظّفوه من اصطلاحات قام عليها العلم الذي ألفوا فيه، وكان قصدهم من ذلك حسن الربط بين الفكرة والمفهوم وكيفية التعبير عنهما أو التعريف بهما بدقّة. فلَطَالَمَا شغلتهم قضية ربط الفكر باللغة (52). ثم إنّه لا يمكن أن نفهم مقصد العلم الحقيقي بدون أن ندقّق أوّلا معنى اللفظ المختار، حتى اعتبرت الألفاظ عند الخوارزمي «مفاتيح العلوم»، ومن أجل ذلك اقترح تصنيف كتاب بهذا الاسم «يكون جامعا لمفاتيح العلوم وأوائل الصناعات متضمّنا ما بين كل طبقة من العلماء من المواضعات والاصطلاحات التي خلت منها أو من جلها الكتب الحاصرة لعلم اللغة» (53) فاهتم الكثير من القدامى لهذه الأسباب بكيفية اختيار اللفظ الملائم، فاعتمدوا الدخيل والمعرّب وابتدعوا ألفاظا عن طريق التوليد المادي والمعنوي وحدّدوا قوانين مختلفة للاقتداء بها. فكانت مرّة أخرى فرصة أعلنوا فيها خروجهم عن اللغويين والنحاة.

3-1 . اللفظ المخصوص (54) أو مخاصمة العلماء للغويين :

مثّل اللفظ مناسبة عاين *فيها العلماء الكيفيات* المختلفة لابتكار اللفظ والخلفيات الكامنة وراء ذلك. ومثلت ميزاته كذلك مناسبة أبدى فيها هؤلاء موقفهم من اللغويين. فأعطانا البيروني أمثلة لطريقة اللغويين في استعمال الألفاظ وكيفية اشتقاقها للتفاؤل والتيمّن

---

(51) انظر في الجمهور والخاصة : الحروف، ص ص 132 - 134، ص 146.

(52) - انظر العمراني، ص 60، حيث أعطى بعض الأمثلة، فذكر السرخسي وأبا بكر الرازي.

(53) الخوارزمي، ص 7.

(54) انظر حول ابتكار الألفاظ العلمية والفلسفية ومعانيها : الحروف، ص ص 114 -115، وحول الألفاظ المترجمة : الحروف ص143، وص ص 157 - 160.

والتشاؤم (55). كما أنه لم ير بدًا من الإشارة إلى طرائق جمعهم الألفاظ بقوله : وأكثر أصحاب اللغة يجمعون المسموعات في كل طائفة وقبيلة ويفسرون بذلك على المستفيد ضبطها من غير فائدة لهم فيها سوى الإغراق في التفاخر والتكاثر حتى أنهم طرحوا الأمانة وصاغوا للاستشهاد فيها شعرا طوقوه أهل المقابر وسموه بالأول والآخر عملا بما قيل في الوصايا إذا أردت أن تكذب فكن ذكورا ولا تستشهد بحي حاضر يردّه عليك واقصد فيها الميّت فإنه غيّب على الأبد» (56). لهذا اتّخذ موقفا واضحا من كثرة الألفاظ والمرادفات حول الشيء الواحد، فأعرض مثلا عن ذكر كل ما جمعه الكندي من أسماء اللآلئ التي كثرت في العربية ككثرة أسماء الأسد فيها وبرّر امتناعه عن ذكرها جميعها عجزا مرّة واستثقالا مرّة أخرى (57). وظهرت مرة أخرى قسوة الخوارزمي على اللغويين عندما عاب عليهم الإغراق في علم يعتبر من العلوم الوسائل دون أن ينالوا ثمرة الغايات «حتى أن اللغوي المبرز في الأدب إذا تأمّل كتابا من الكتب التي صنّفت في أبواب العلوم والحكمة ولم يكن شدا صدرا من تلك الصناعة لم يفهم شيئا منه وكان كالأمي الأغتم عند نظره فيه» (58) . وهكذا يظهر سبب اختلاف العلماء عن اللغويين في تعاملهم مع الألفاظ والغاية منها وندرك كذلك حاجة العلماء الملحّة إلى إعداد معاجم مختصّة وتحديد القوانين التي يقوم عليها المصطلح ومعناه الخاص قبل تحصيل العلوم ذاتها.

وقد كانت العلوم الدينية من بين هذه العلوم التي احتاجت إلى البحث في اللغة احتياجا خاصّا، لذا أدمجها المصنفون ومن بينهم الخوارزمي والغزالي ضمن العلوم الشرعية وما اقترن بها من العلوم المقدمة لها والمتممة.

3 - 2. اللغة وإحياء الدين :

ضبط الغزالي مقصد كتابه إحياء علوم الدين في «الكشف عن العلم الذي تعبد الله على لسان رسوله الأعيان بطلبه» (59). ولأجل ذلك قسّم العلوم قسمين، فرض عين

(55) البيروني : الجماهر، ص 87.

(56) المصدر نفسه، ص ص 104 - 150 .

(57) المصدر نفسه، ص 107 .

(58) الخوارزمي، ص 7.

(59) الإحياء، 1، ص 30.

وفرض كفاية. ثمّ فرّع هذه الأخيرة إلى العلوم المذمومة والمحمودة. أمّا العلوم المحمودة فقسّمها إلى علوم شرعية وقد صنفها من ناحيتها إلى أصول وفروع، وشملت الفروع ما فهم من تلك الأصول «لا بموجب ألفاظها بل بمعان تنبهت لها العقول فاتسع بسببها الفهم حتى فهم من اللفظ به غيره»(60). لذا اعتبر الغزالي علمي اللغة والنحو من مقدّمات العلوم الشرعية التي تجري مجرى الآلات وذلك لأنها في الأصل غير شرعية، إلا أنه لا يمكن فهم النص فهما دقيقا بدونها. وقد برّر ذلك بكون القرآن نزل بالعربية ولا يمكن فهمه إلا بفهم تلك اللغة. ولتأكيد ذلك، وظّف اللفظ مرّة أخرى في العلوم المتمّمات للعلوم الشرعية، وهي التي شملت جميع العلوم التي تمكّن المسلم من معرفة القرآن، مثل علم القراءات ومخارج الحروف والتفسير(61). وهكذا ارتبطت اللغة والنحو في نظره بالنص الديني ارتباطا وثيقا. ودفعت هذه الوظائف التي تكفّل بها اللفظ إلى اجتهاد العلماء والفلاسفة لاستكماله ماديا ومعنويا وتنبهوا إلى الضرر الناتج عن المبالغة في التصرف فيه.

3-3 . اللفظ بين التباس المعنى واستكماله :

مثّل استثمار اللفظ أقصاه هاجسا عند القدامى فحاولوا معرفة المراحل التي مرّ بها وبحثوا في جلّ الأساليب الممكنة لبلوغ أكثر المعاني كمالا. أما على مستوى البحث التاريخي، فقد طرق بعض العلماء والفلاسفة، قضية تطوّر اللغة(62). فاهتم الفارابي بالتأريخ للغة مبتدئا بما خص الله به الانسان من ميزة النطق، ثم انتقل إلى كيفية حدوث حروف الأمة وألفاظها المركبة من تلك الحروف، وذلك منذ الاستعمال الأول الذي قام به الإنسان بالفطرة والملكة الطبيعية ثم بتكرار المستعملين فعله بالملكة الاعتيادية والتجاء في مرحلة موالية إلى الإشارة للتعبير عما في ضمائرهم ليعتمدوا الأصوات بعد ذلك وأوّل هذه الأصوات النداء. ثم تعددت الأصوات واختلفت في المخارج حسب كل مشار إليه. إلا أنه تبيّن لهم مرّة أخرى أنّ هذه الأصوات غير قادرة على الايفاء بما في الضمائر،

---

(60) المصدر نفسه، 1، ص 29.

(61) المصدر نفسه، 1، ص 29، 30

(62) انظر التفكير اللساني للمسدي، ص 72 - 100.

فمهّد ذلك إلى تركيب بعضها في صورة ألفاظ(63) تداولها السامعون شيئا فشيئا فاصطلحوا عليها حتى شاعت، ولا يزالون هكذا يتدبرون «أمرهم إلى أن تُوضعَ الألفاظ لكل ما يحتاجُون إليه في ضرورية أمرهم» (64). ومن ثمّ ارتقى اللفظ ومعناه أعلى المراتب بفضل عملية التوليد، وتم هذا حسب ذكاء كلّ أمة وذلك لأنّ الله «جعل مقادير عباده في الأخطار والقيم على حسب حظوظهم من العلوم والحكم حتى أصبح لكل أمة لغة خاصة، فاختلف اسم الشيء الواحد في اللغات المختلفة أو حسب الطوائف المكونة لأمة ما» (65).

أما داخل اللغة الواحدة فقد خط العلماء طرائق كانت تستعمل للارتقاء باللفظ إلى أعلى المراتب الدلالية، وذلك باستعمال التجوز والمسامحة»(65). ويتمثل ذلك في التعبير بلفظ غير اللفظ الخاص. وتستعمل هذه الطريقة عند الحاجة إلى إظهار القدرة على الإبانة عن الشيء بغير لفظه (67). وما يمكن أن نستنتجه هنا هو حرص العلماء العرب على أن يسبق ضبط دلالة اللفظ فيمهّد لضبط معنى النص. ويتمثل التمهيد هنا في سنّ عدد من القواعد والقوانين الخاصة بكلّ علم، لتعين على بلوغ المعنى الملائم. لذلك نسب إخوان الصفاء غموض ما جاء من أفكار القدامى إلى ضعف الترجمة وسوء تبليغ المترجمين أفكار النص، بينما ذهب الفارابي أكثر من ذ لك، ففسّر الوسائل التي اعتمدها بعض المتكلمين لعلم الكلام، ومنها اعتماد المعنى وضده للفظ الواحد حسب ما تقتضيه حاجة التأويل عندهم(68). وقد دفع موقف الفارابي هذا النقوري إلى الخروج ببعض الاستنتاجات من أهمها أن «تحديد دلالة الألفاظ مرحلة مهمة في إغلاق النص المفتوح بدوره دلاليا وذلك بضبط معناه عن طريق توظيف مجموعة من القواعد تبيّن كيفية تحديد دلالة النص حسب

---

(63) الحروف، ص 135 - 137.

(64) المصدر نفسه، ص 138.

(65) الخوارزمي : مفاتيح العلوم، ص 7.

(66) الفارابي : الحروف، ص 225.

(67) المصدر نفسه، ص 225.

(68) انظر شرح الفارابي لكيفية التصرف في اللفظ ودلالاته في : الإحصاء، ص 135 - 136.

موضوعه واختصاصه وذلك باعتبار لغة النص والنسق الذي ينتمي إليه والغاية منه» (69) .
وتثبت هذه الحاجة خاصة إذا ما تعلق الأمر بعلم أصول الفقه وذلك لتحديد معنى الألفاظ التي تتضمّنها النصوص الدينية والقصد البلاغي منه» (70). لهذا اهتم الأصوليون بضبط قواعد التأويل ومنها ضبط معاني الألفاظ في النص الشرعي. كل ذلك لانتقاء دلالة ملائمة للتفسير من بين الدلالات الممكنة التي يحملها النص. فاهتم الغزالي بتقسيم الألفاظ إلى أربعة أقسام لاختيار اللفظ الملائم والتنبيه إلى خطر استعمال اللفظ المشترك في المخاطبات والبراهين (71) وإمكانية الزلل بين المشترك والمتواطئ. وبهذا كلّف اللفظ مسؤولية التباس العلوم المذمومة بالعلوم الشرعية، وجعل السبب في ذلك تحريف الأسماء المحمودة وتبديلها بمعان غير ما أراده السلف الصالح والقرن الأول (72). وهكذا نقلت جملة من الألفاظ مثل العلم والفقه والتوحيد، كانت في الأصل محمودة، إلى بعض المعاني المذمومة التي تنفر القلوب منها. وللتدليل على صحة ما ذهب إليه، اختار الغزالي عددا من المصطلحات الدينية وأشار إلى اختلاف استعمالاتها وضياع معناها الأصلي إلى حد أن قابل المعنى الجديد أحيانا ذلك المعنى الأصلي مقابلة تامة، وبذلك وقع اللبس. وقد أعطى بعض الأمثلة على ذلك، منها ما يتعلّق بلفظة فقه وتوحيد وعلم وشعر وشطح وحكمة. وذهب الغزالي إلى اعتبار أن هذا التصرف في المعاني وتحويل اللفظ من معناه الأصلي إلى معنى مخالف أو مقابل حرام «لأن الألفاظ إذا صرفت عن مقتضى ظواهرها بغير اعتصام فيه بنقل عن صاحب الشرع ومن غير ضرورة تدعو إليه من دليل العقل اقتضى ذلك بطلان الثقة بالألفاظ وسقط به منفعة كلام الله وكلام رسول الله»، وبهذا الطريق الذي تألفه النفوس وتستلذه «توصل الباطنية إلى هدم جميع الشريعة بتأويل ظواهرها» (73). لذا دعا إلى أهميّة الاقتداء بالسلف وذلك لرفع اللبس الواقع، وهي

---

(69) النقاري، ص ص 115 - 116

(70) المرجع نفسه، القسم الخاص بالسيمياء الأصولية الإسلامية وقواعدها، ص 114-145.

(71) معيار العلم، ص 43.

(72) انظر الإحياء، الباب الخاص ببيان ما بدل من ألفاظ العلوم، 1، ص 53 - 65.

(73) الإحياء، 1، ص 62.

الطريقـة الوحيـدة لإعـادة الألفـاظ إلى صفـائها الدلالي الأصلي عند مراعاة أصلها الاصطلاحي والاحتراز من استعمالها في غير محلها.

الخـاتمـــة :

هكذا أردنا من هذا البحث أن نشير، وإن إشارة متواضعة، إلى مدى انتماء علم الألفاظ إلى مجال العلوم وأن نثير أهم القضايا التي يطرحها، فتبين لنا أن العلماء جعلوا اللفظ محور اهتمامهم باعتباره من أدنى المكونات الدلالية، فربطوا بينه وبين المفهوم لاعتبارهم إيّاه وعاء للفكر والمفاهيم، حتّى وإن رأوا أن القضية اللغوية في الظاهر هي قضية ثانوية وكذلك بالرغم من كل الطعون التي أبدوها إزاء اللغويين. كما أدركوا أن اللفظ هو من أهم الوسائل التي تساعد على نمو العلوم والفكر عامة. لذلك أرادوا الوقوف على أسراره وضبطوا قوانين التعامل معه. وزادوا على ذلك دقة المفهوم لما تتطلبه دقة العلم والمعطيات العلمية. وهكذا رفعوا من *شأن اللفظ بالارتفاع* به من مرتبة اللفظ السائر إلى مرتبة اللفظ العالم. مما دعاهم إلى الاعتناء به اعتناء خاصا والتفكر فيه على مستوى الأصل والصورة والتعريف والبلاغة. إلا أنهم لم يقتصروا على البحث فيه في المطلق بل تركوه ضمن تصوّر معيّن وجعلوا له مكانة اختلفت حسب توجّهاتهم الفكرية والدينية وذلك ليمهّدوا للبحث في العلم الذي خصّوه بالتأليف.

منجية عرفة منسيّة
جامعـة تونس الأولى
معهد بورقيبة للغـات الحيّة

دلالة الجذر على المعنى
في نظر اللغويين القدامى

بحث : زكية السائح دحماني

اللّغة العربيّة هي إحْدَى اللّغات السّامية. وهذه اللّغات تُولّد فيها المفردات توليدا اشتقاقيّا داخليّا من جذر حرفيّ موحّد على أساسه تنظّم المعاجم وتعمل. هذا الجذر لا يمثّل وحده كلمة منجزة قائمة الذّات يمكن النّطق بها لأنها تفتقر إلى الحركات. وهو مادّة متكوّنة من مجموعة من الأصوات الصّامتة تتوزّع بترتيب معيّن على الكلمات المصوغة منه. ولكنّه ليس مجرّد بنية شكليّة خالية من أيّة دلالة. إنّه يحمل المعنى العام المطلق الّذي تشترك فيه كل المشتقّات المتّصلة به. ولقد انتبه النّحاة القدامى - خاصّة الاشتقاقيين منهم- إلى دلالة الأصل على المعنى، ولئن اختلف الأصل عندهم، فصاحبت كلمة معنى الأصل في تعريفهم للاشتقاق، حيث قسّم الاشتقاقيون الأصل إلى طرفين متلازمين : أصل لفظيّ وهي الحروف الأصول، وأصل معنويّ يتّصل بما تحمله الوحدات المعجميّة من معنى، فإنّ الدّلالات عند التّصريفيّين متأتّية من الصّيغ لا من الجذور (1) يشاركهم في ذلك جلّ المستشرقين الذين اعتبروا الجذر بنية شكليّة وحروفا مجرّدة خالية من كل دلالة، الغاية منه تصنيف الكلمات تصنيفا آليّا في المعاجم (2).

سنحاول من خلال هذا البحث أن نبيّن أن الكلام على دلالة الجذر على المعنى ليس من باب إثبات ما لا يحتاج إلى إثبات كما يزعم البعضُ بل هي قضيّة اختلف فيها القدامى والمعاصرون، وسنستند في تبرير موقفنا على مجموعة من القضايا المتعلّقة بالجذر

---

(1) ابن يعيش : شرح الملوكي في التّصريف، ص 108.

(2) يقول بروكلمان : "La racine n'est qu'une abstraction qui rend d'ailleurs de bons services pour ranger d'une façon systématique le vocabulaire ..." ذكره كنتو في مقاله Racines : schèmes, p.119.

والمعنى في سياق أسئلة نحاول من الإجابة عنها أن نثبت أنّ للجذر وجودا لسانيّا حقيقيّا :

فما هي علاقة الجذر بالمشتقّات ؟

ومن أين تستمدّ المشتقّات دلالاتها ؟

وما هي العلاقة بين دلالة الجذر ودلالة الصيغة ؟

وهل للاشتراك والتّرادف صلة بالجذر أم بالاستعمال ؟

إنّ الحديث عن دلالة الجذر على المعنى ليس حديثا عن أصل اللّغة أهي توقيف أم اصطلاح، وإنّ احتواء الجذر على معنى مطلق يفهمهُ مستعملو اللّغة الأمّ ليس انتصارا للفكرة الطّبيعيّة الذّاتيّة في تكوّن الكلمات(3) ، إذ المنطلق ليس الصوتم وإنّما هو الجذر، وليس الأفعال الّتي تعود في تكوّنها إلى أصول صوتيّة من محاكاة الطّبيعة، وإنّما تشمل الدّراسة كلّ الجذور المكوّنة لأصول الرّصيد اللّغوي العربيّ، ثلاثيّة ورباعيّة وخماسيّة. فالدّراسة لا تنطلق من مرحلة النّشأة بل من مرحلة اكتمال الرّصيد في ذهن مستعمليه، ولا تنظر في اعتباطيّة العلاقة الّتي تجمع الدّال بالمدلول وإنّما تبحث في الصّلات المعنويّة بين الجذر ومشتقّاته، وخاصّة في ما يحمله الجذر من معنى أوّليّ مجرّد يتبادر إلى ذهن مستعمل اللّغة قبل صوغ (ض. ر. ب) مثلا في أشكال وقوالب عديدة لكلّ منها معنى خاصّ يميّزه عن بقيّة المشتقّات الأخرى من نفس الجذر.

1 - للجذر دلالة ودلالته تتوزّع على مشتقّاته :

كثيراً ما نجد كلمة معنى ملازمة للحروف الأصول عند التّعريف بنظام الاشتقاق سواء كان الحديث عن الاشتقاق الصّغير أو الاشتقاق الكبير، وبقطع النّظر عن أصل الاشتقاق وعن نظريات المدارس اللّغويّة في هذا الموضوع. فالمشتقّ والمشتقّ منه حاملان لنفس المعنى العامّ المشترك مع إضافة دلالة خاصّة بصيغة المشتقّ. وقد اهتمّ النحاة العرب القدامى بمعنى الأصل، حروفا أو مصادر أو أفعالا. فابراهيم بن السّري الزجّاج (ت. 311 هـ/923م) - فيما رواه عنه أبو بكر ابن السّراج (ت. 316 هـ/928م) - كان لا يرى اتفاقا في اللّفظ بين كلمتين إلاّ بحث عن علاقة معنويّة تجمعهما وظنّ إحداهما مشتقّة من

---

(3) انظر دي سوسير : دروس في الألسنيّة العامّة، ترجمة صالح القرمادي ومحمد الشاوش ومحمّد عجينة، ص 113 - 115. وانظر مقالاً لصالح القرمادي في آخر الترجمة بعنوان : أمّهات نظريات فاردينان دي سوسير، ص 349-368.

الأخرى (4). هذه العلاقة الدّلاليّة بين الأصل والفرع تعود في كتابات كلّ النّحاة، فهم يعقدون في تعريفهم للاشتقاق علاقة جامعة بين المشتقّ والمشتقّ منه أو بين الفرع والأصل. وهذا الرّابط معنويّ بدرجة أولى. فالاشتقاق عند الجرجاني هو «نزع لفظ من آخر بشرط مناسبتهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصّيغة» (5)، وهو عند أبي البقاء العكبري - وقد نقل عن أبي الحسن علي بن عيسى الرماني - هو «اقتطاع فرع من أصلٍ يدور في تصاريفه على الأصل» (6). وأبرز ابن جنّي في تعريفه للاشتقاق الأصغر دلالة الجذر على المعنى من خلال تفسيره لنظام الاشتقاق بقوله «كأن تأخذ أصلا من الأصول فتتقرّاه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه وذلك كتركيب (س. ل. م) فإنّك تأخذ منه معنى السّلامة في تصرّفه نحو سلم ويسلم وسالم وسلمان وسلمى والسّلامة والسّليم» (7).

وتبرز علاقة المعنى بالجذر بوضوح ودقّة أكبر في الأبواب الّتي تحدّث فيها ابن جنّي عن الاشتقاق الأكبر الّذي يتمثّل في «أن تأخذ أصلا من الأصول الثّلاثيّة فتعقد عليه وعلى تقاليبه السّتّة معنى واحدا» (8). فمن ذلك أصل الكلام والقول وما يجيء من تقليب تراكيبهما مثل (ك. ل. م)، (ك. م. ل)، (م. ك. ل)، (م. ل. ك)، (ل. ك. م)، (ل. م. ك) ؛ وكذلك في (ق. و. ل)، (ق. ل. و)، (و. ق. ل)، (و. ل. ق)، (ل. ق. و). فمهما قلّبت هذه الجذور وغيّرت طريقة هيئتها فهي تشتمل دائما على معنى عام مشترك بين التّقاليب السّتة وهو القوّة والشدّة للكلام والإسراع والخفّة لتقاليب القول. هذا النّوع من الاشتقاق الذي تدلّ فيه الجذور ذات الحروف الواحدة والمحلاّت المختلفة على معنى، هو تطوير لنظريّة التقليب التي طبقها الخليل بن أحمد في ترتيب معجمه «كتاب العين»، ثم عمل بها أبو علي الفارسي ثم تبناها ابن جنّي الذي أورد على امتداد سبع صفحات من الخصائص (9) أمثلة عديدة لجذور تربط بينها علاقات دلاليّة واحدة أو متقاربة رغم تقليباتها وتغيير هيئاتها كجذر (ج. ب. ر) الذي يفيد القوّة والشدّة كيفما تقلّبت حروفه

---

(4) السراج : رسالة الاشتقاق، ص 15.

(5) الجرجاني : كتاب التّعريفات، ص 27.

(6) أبو البقاء العكبري : مسائل خلافيّة في النّحو، ص 74.

(7) ابن جني : الخصائص، 134/2.

(8) المرجع نفسه، 134/2.

(9) المرجع نفسه، 134/2 - 139.

و(ق. س. و) الدّال على معنى القوّة والاجتماع و(س. ل. م) الذي يشتمل على معنى الإصحاب والملاينة.

إنّنا نتساءل أمام هذه الأمثلة العديدة : إذا كان الجذر رغم ما يطرأ على حروفه من تقليبات وانعدام ترتيب يحافظ على معنى عامّ مشترك في الاشتقاق الأكبر، فلم لا يعتبر ذلك ممكنا في الاشتقاق الأصغر بين المادّة ومشتقّاتها فنبني على أساسه علاقة دلاليّة بين الجذروما يتولّد عنه من مشتقّات ؟

لا يختلف النّحاة المتأخّرون عن المتقدّمين في إكساب الجذر معنى. نتبيّن ذلك من تعريف ابن عصفور للاشتقاق الأصغر. فهو «إنشاء فرع من أصل يدلّ عليه» (10). والدّلالة هنا معنويّة مشتركة، ولا يخلو الاشتقاق الأكبر - وإن كان ابن عصفور يرى مثل السّيوطي أنّه لم يستنبط به اشتقاق في لغة العرب (11) - من الدّلالة على المعنى فهو يعمل بـ« عقد تقاليب الكلمة على معنى واحد» (12). وتتّضح دلالة الجذر على المعنى عند ابن يعيش في شرح الملوكي في التصريف في سياق حديثه عن الأصل والفرع وما للفرع من علاقة وطيدة بالأصل كعلاقة الجوهر بالمادّة، ويقيم الشارح مجموعة من التّشابيه بين ثنائيات عديدة وثنائيّة الأصل والفرع يحاول من خلالها أن يبرز مدى احتواء الأصل على المادّة الأساسيّة الّتي هي المعنى المشترك. فالأصل «عبارة عن الحروف اللاّزمة للكلمة [...] تجري مجرى الجنس للأنواع» (13) فالأصل والفرع كالحياة للإنسان والحيوان وكالمادّة للمصنوعات وكالذهب للخاتم والحلقة. والجوهر الذي يحمل نوعه في ذاته مهما تعدّدت صوره كالجذر الذي يحمل معناه في ذاته وفي حروفه الأصول مهما اختلفت تصريفاته، والفرع يشترك معه في ذاك المعنى المطلق مع معنى جديد إضافيّ تكتسبه الصّيغ الّتي تُبنى عليها الفروع : «فالحروف الأصول هي مادّة لما يبنى منها من الأبنية المختلفة موجودة في جميعها من نحو ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب، فـ (ض. ر. ب) موجودة في جميع هذه الأبنية» (14).

---

(10) ابن عصفور : الممتع في التّصريف 41/1.

(11) انظر المزهر للسّيوطي ج 347/1.

(12) ابن عصفور : الممتع، 41/1.

(13) ابن يعيش : شرح الملوكي، ص 108.

(14) المرجع نفسه، 109.

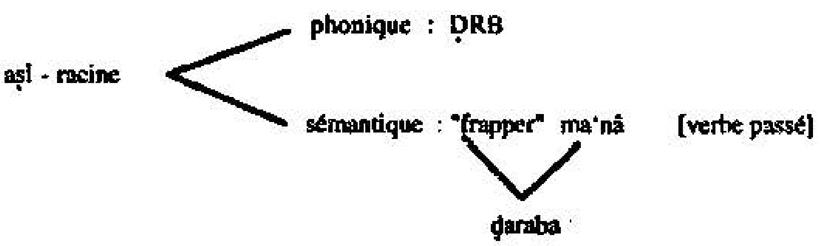
وأثناء تمييزه بين مفهوم التّصريفيين - أو أهل الصّناعة حسب تعبيره - ومفهوم أرباب الاشتقاق للأصل يبرز ابن يعيش علاقة الجذر بالفرع معنويًا. فالأصل عند التصريفيين عبارة عن حروف أصول تكتسب وجودها اللّغوي عند تحقّقها في صيغ عديدة حسب مقولات تصريفيّة (الجنس - العدد - الزّمن - الشخص). فضاربة وضاربات ويضرب هي من التصريف، والتّصريف هو "تغيير الحروف الأصول ودورها في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها" (15). وهذه الدّلالات تتأتّى عند التصريفيين من الصّيغ لا من الجذر. أمّا أرباب الاشتقاق فيعرّفون الأصل تعريفا تصريفيّا معجميّا ويتّفقون مع التّصريفيين في أنّ الأصل «لفظيّ» أي حروف خالية من الحركات والزّيادة ولكن يضيفون إليه طرفا آخر من طرفي توازنه وهو دلالته على المعنى، فالأصل المعنوي إنّما يتّصل بالوحدات المعجميّة التي ستتفرّع عنه وتحمل سمته الدّلاليّة الأولى أي المعنى العام المطلق أو المعنى المجرّد. إنّه «المعنى المتصرّف في جميع المعاني المتصرّفة منه، نحو : عين الحيوان وعين الماء وعين الذّهب والميزان. والأصل منها : عين الحيوان لعموم تصرّفها» (16). فتكون دائرة الاشتقاق محتوية على معنيين : معنى(1) : وهو معنى الجذر الذي يتوزّع على كلّ الفروع، ومعنى (2) : وهو المعنى الخاصّ بكلّ بنية على حدة وهو يتحقّق بمجموعة من المقولات الشتقاقيّة والتّصريفيّة (17).

---

(15) المرجع نفسه ص، 19.

(16) المرجع نفسه ص، 110.

(17) لقد درس جورج بوهاس في أطروحته : Contribution à l'étude de la méthode des grammairiens arabes en morphologie et en phonologie العلاقة بين الأصل اللّفظي والأصل المعنوي من جانب وبين الأصل المعنوي والبنية من جانب آخر. ولخص هذه العلاقة بالترسيمة ص 39.



انظر أيضا : زكيّة السّائح دحماني : « تساؤلات حول قضايا أصل الاشتقاق»، مجلة دراسات لسانيّة، عدد 1/1996.

تـبـيّن من هذين الفـرعين للأصـل أنّ الجذر لـيس له دلالة عند التّـصـريفـيين وأنّ الدّلالة المشـتركة بين مجمـوعة مشـتـقّاته متأتّيـة من المشتقّات لا من الجـذر، وهو رأي تتبنّاه بعض الدّراسات العـربيّة والاستشـراقية الحديثـة. وقد شك بعض المستـشرقين في حقيـقة وجود الجذر في العربيّة وفي وظيفته المعنويّة (18) وأقره آخرون من أصل سامي لاطّلاعهم على الأساس الذي تتولّد به اللّغات السّاميّة، وهو توليد اشتقاقيّ بالأساس (19) ويوصف الجذر - عامّة - في دراسات المستشرقين بأنّه مجرّد تجريد أورموزحرفيّة غير وظيفيّة كما ورد في دراسات كنتنو وكوهين (20). أمّا بروكلمان فـهو لا يرى فـيه أكـثر من طريقـة ملائمـة لتصنيف وحدات المعـجم، وهي طريقة مصطنعة متكلّفة - حـسب رأيه - فلا يعْدُو الجذْرُ أن يكون عنده مجرّد مجموعة صوائم خرساء.

ويقيم كنتنو بين الجذر والوزن علاقة تـشابك وتلاحم وتكامل. لا يوجد أحدهما تطبيـقيًا دون وجود الآخـر. وينتج عن تقاطعهمـا في نقطة الالتقاء بناء مـشتقّات مـتعدّدة. فعلى الجذر والوزن يقـام الاشتقاق، أما الجذر منعـزلا فهو مجرّد حروف جـامدة لا معنى لها، فهو حسب تعبيره «une suite consonanique abstraite».

إذا كان الجذر حـسب هذا التصوّر لا وجود له دلاليًا، وهو لا يحمل هذا المعنى المجرّد المطلق قـبل حدوث الحدث وصـوغه، فكيف لنا أن نفسّر حينئـذ أن الضّارب هو الّذي يقوم بـحدث الضّرب وأنّ المضـروب هو من وقع عليه الحـدث، والضرْبُ تحـقيق لحدث الضّرب من المحدث في الزّمن الحاضر، وضَرْبٌ تسمية للحدث.

2 - في دلالة حروف الجذر على المعنى :

في حـالة دلالة الجـذر على المعنى : هل يدلّ عليه أحـاديًا أم ثلاثيًـا أم رباعيًا أم أنّ الثّلاثيّ يدلّ عليه بالثّنائي والرّباعي بالثلاثي والثّنائي ؟

---

(18) انظر رأي بروكلمان في مقال كنتنو : .Racines et schèmes, p.119

(19) انظر : -G. Denombynes : R. Blachère et Grammaire de l'arabe classique, p. 13.

- H. Fleisch : Traité de philologie arabe, p.248

(20) - D. Cohen : Etudes de linguistique sémitique et arabe, pp. 30 - 33, 50-54.

Cantineau (Jean) : Racines et schèmes pp. 119 - 124; Idem : La notion de schème et son altération dans diverses langues sémitiques pp.73-83.

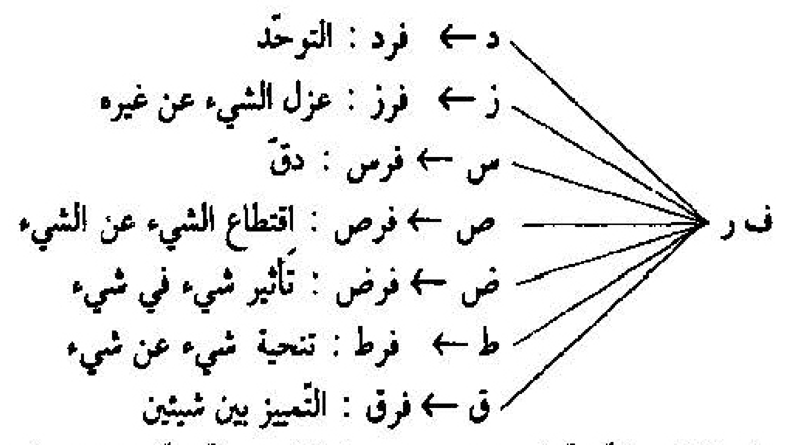
كثير من النّحاة يربطون بين اللّفظ والمعنى ربطا قويّا كما فعل ابن جني في «باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني» (21). وقد لاحظنا ظاهرة مهمّة في الدّراسات الاشتقاقيّة القديمة تتمثل في أن النحاة يبحثون عن الصلة المعنويّة بين المواد الاشتقاقيّة وأصوات اللّغة. فالصوت الواحد قد يدلّ على معنى يستمدّه من سمة من سماته ويكسبه للجذر. هذا الموقف يجعلنا نتساءل مرّة أخرى هل من صلة بين ما ننطق به من أصوات وما تحمله هذه الأصوات من دلالات ؟ نتبيّن من خلال عديد الأمثلة الّتي ذكرها النّحاة أنّ الجذر يمكن أن يدلّ على معنى في حالة اكتساب ذاك المعنى من صوت واحد. فهو يدلّ عليه أحاديًا كما في «تنضخ». فالخاء تعبّر عن فوران السّائل في قوّة وعنف بينما إبدالها بالحاء «تنضح» يجعل الفعل دالاّ على تسرّب السّائل لكن في تؤدة وبطء. ومن أمثلة مناسبة الحروف للمعاني تغيير المعنى بتغيير حرف واحد من الجذر، فـ«قضم» تدلّ على أكل اليابس و«خضم» على أكل الرّطب. فالصوّت الناشئ عن أكل اليابس تعبّر عنه القاف الشديدة بينما تناسب الخاء الرّخوة الصّوت الذي يحدثه أكل الرّطب، فهذا النّوع من الدّلالة يُستمدّ من طبيعة الأصوات. وقد تحدّث النحاة منذ القديم عن مناسبة اللّفظ للمعنى مناسبة حتميّة اكتسبها الانسان من تجاربه وممّا يسمعه حوله من أصوات في الطّبيعة ومحاكاة لها. ويعدّ ابن جنّي (في العربيّة) رائدا في مجال إبراز العلاقة الطّبيعيّة بين الألفاظ والمعاني. فقد عقد فصولا أربعة طويلة في الخصائص (22) حاول أن يكشف من خلالها عن الصّلة المعنويّة القائمة بين الألفاظ ودلالتها وبالتّالي بين الجذر ومعناه. وقد توسّع ابن جنّي في فكرة مسايرة اللّفظ للمعنى وأجاد في بيان اتّحاد اللّفظ بالمعنى وتآلف الأصوات والمعاني، فردّ أصل أصوات اللّغة إلى الأصوات المسموعة كدويّ الرّيح وخرير الماء وصهيل الفرس. وعن هذه الأصوات تولّدت كلمات عديدة. وأقرّ ابن جنّي كذلك اتّفاق المعنى واللّفظ فيما هو جذر ثنائيّ مستمدّ من محاكاة الأصوات إذ كثيرا ما تنتقل الأصوات المعبّرة عن صوت طبيعيّ لتصبح اسما أو فعلا معبّرا عن مصدر الصوت ونوعه أو عن صاحبه، وهو يحيل في هذه المسألة على الخليل وسيبويه اللّذيْن قالا باتّحاد اللّفظ بالمعنى

(21) ابن جنّي : الخصائص 145/2 - 152

(22) المرجع نفسه، 145/2 - 196. والأبواب هي : (1) في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني ؛ (2) في إمساس الألفاظ أشباه المعاني ؛ (3) في مشابهة معاني الإعراب معاني الشّعر ؛ (4) في خلع الأدلة.

وتوليد كلمـات من أصوات الحيـوان. ويورد ابن جنّي أمثلة من المصادر الرّباعـيّة المضعّـفة استـمدّت معناها من الجـذر الثنائي والثلاثي تأتي للتكرير نحـو الزعزعة والقلقلة والجـرجرة والصّـرصرة. فـالزّيادة في المبنى ينتج عنهـا عادة زيادة في المعنى. ويعلّل الاخـتلاف الدّقـيق الذي يكتـسبه الجذر الرّباعي، تعليـلا صوتيّـا جاء على لـسان الخليل «فكأنهم توهّـموا في صـوت الجندب استـطالـة ومدّا فـقـالوا صـرّ وتوهّموا فـي صوت البـازي تقطيـعـا فقـالوا صرصر» (23).

ولم تقف دلالة الحـرف الواحـد أو الحـرفين على المعنى عـند مـحـاكـاة أصـوات الطّبيعة. فإن بعض المعجميين قد انطلق من الحرفين في ترتيب مداخل المعجم. فقد نظم أحمـد بن فارس مثـلا معجـمه مقـاييس اللغة منطلقـا في ترتيب المداخل الثلاثيّـة الحرفين الأوّل والثاني وما يثلّثهما. من ذلك أن الفاء والراء مثـلا يعدّان أصلا دالاّ على التّمييز. أمّا مـا يضاف إليه من لواحـق تثلّثه فـتـعطيـه مـعنى جـديـدا مع المحـافظة على المعنى العـامّ المشترك (24).



هذه الجذور الـثّلاثيّة ليـست مرادفـة تماما للأصل الثّنائيّ وإن اشـتملت على مـعنى التّمييـز لأنّها دالّة على فروقـات معنى التّمييـز بواسطة تنوّع اللاّحقة. ويتفـاوت معنى الجذر

(23) ابن جنّي : الخصائص 152/2.

(24) انظر في هذا السّياق ما كتب حول معاني الجذور الثّنائيّة في العبريّة وتثليثها بحرف يحمل المعنى الخاصّ مع المحافظة دائما على المعنى المشترك العامّ للجذور الثّنائيّة، واشتراك العربيّة والعبريّة في نفس المعنى العـامّ لكثير من الجـذور الثّنائيّة. ينظر مـثلا : René Samuel Sirat : " Y a-t-il un élément commun à plusieurs racines hebraïques.» In : Actes du premier congrès international de linguistique sémitique et chamito sémitique, éd. Mouton, 1969, pp. 234 - 245.

الثنائي والجذر الثلاثي المتولّد عنه بقوّة الحرف الملحق أو ضعفه فالأصل «ج. ذ» الّذي يدور حول معنى «الأصل» تضاف إليه حروف تتلّه فتكسبه معنى أدقّ من معناه الأول.

جذر ← أثل اللّسان وأصل الحساب

جذع ← أصل جذع النخلة

جذل ← أصل جذل الشجرة

جذم ← أصل جذم الشيء

فالجذل أصل عامّ للشجر ولكنّه يصبح جذعا للنخل، والعين الحلقيّة أقوى من اللاّم المذلّقة أو المائعة. والجذر أصل اللّسان وأصل الحساب اكتسب قوّته من قوّة الرّاء المكرّرة والتكرار فيها سمة لا نظير لها في اللاّم والعين. فكلّ حرف زيد على الأصل الثنائي يجري على قانون التطوّر اللّغوي بإضافة معنى جديد وبالمحافظة على اللّحمة المعنويّة بين الثّنائي والثلاثي أو بين الثّنائي والرّباعي في مثل عجّ وعجعج وصلّ وصلصل ورقّ ورقرق، أو بين الثلاثي والرّباعي في مثل شمل وشملل وجلب وجلبب.

وتتجلّى دلالة الجذر على المعنى أيضا في الأفعال المشتقّة من أدوات النّفي والشرط مثل لو، ولا، فتقول لوليت لي أي قلت لولا ولاليت أي قلت لا. وتقول في اشتقاق الأفعال الجارية مجرى الحروف والحاملة لمعناها حاحيْتُ وعاعيْتُ(25) فيكتسب الجذر معناه من حرف واحد أي يدلّ على المعنى أحاديّا. وهذه الأمثلة كثيرة حسب أبن جنّي، وقد ألف فيهاكتابا بحث فيه عمّا بين الصّوت والمعنى من التّناسب(26).

3 - في حالة دلالة الجذر على المعنى : ماهي العلاقة بين دلالة الجذر ودلالة الصّيغة ؟

يتحدّد معنى الكلمات الجامدة بالمواضعة والاصطلاح كـ«رجل» الّتي هي اسم لمسمّى نوع الانسان خلاف المرأة، و«شجرة» الّتي تدلّ عند القدماء على كل نبات قائم

---

(25) لمزيد الاطّلاع على الاشتقاق من الأصوات ينظر : ابن جنّي : الخصائص 34/2 ؛ السيوطي: الأشباه والنّظائر 73/1 - 74.

(26) تحدّث ابن جنّي عن كتاب ألفه في الاشتقاق من الأصوات بعنوان كتاب الزّجر، ولكنّه لم يصلنا: «وقد كانت حضرتني وقتا فيه نشْطة فكتبت تفسير كثير من هذه الحروف في كتاب ثابت في الزّجر. فاطلبها في جملة ما أثبتّه عن نفسي في هذا وغيره»، الخصائص 40/2.

على ساق، و«الّذي» الكلمة الدّالة على الاسم الموصول. أمّا دلالة الكلمات المشتقّة فتتحدّد بمعنى الجذر أساسا وبمعنى الصّيغة ثانيا. ويلازم المعنى الّذي يدلّ عليه الجذر كلّ الصّيغ المتّصلة به. فمعنى الفهم موجود في فاهم ومفهوم ومفاهمة واستفهام . . . وإضافة إلى معنى الجذر تدلّ الصّيغة الصّرفيّة في فاهم وعامل وجارٍ على معنى صرفيّ اشتقاقيّ وزنه فاعل كما تدلّ «فهْم» اشتقاقيًا على معنى حدث الفهم ومفهوم على معنى ما يتحقّق به هذا الحدث. فالكلمة المشتقّة تحمل معناها من معنى جذرها ومعنى صيغتها التّصْريفيّة الاشتقاقيّة في آن واحد. وهو ما يذكّرنا بنظريّة تقاطع الجذر والوزن لبناء الكلمة الّتي تحدّث عنها كتنو، غير أنّ الجذر عنده جامد لا يحمل دلالة. هذه المسألة التّصريفيّة الاشتقاقيّة درسها النّحاة العرب القدامى وسمّاها ابن جنّي «إمساس الألفاظ أشباه المعاني» (27). فالألفاظ تكتسب معنى مخصّصا من النّمط الصّيغي الّذي تنضوي تحته كدلالة صيغة «فَعَلاَن» على الاضطراب كالغليان والفوران، عند سيبويه ومن أتى بعده. وكدلالة صيغة الفعللة على التكرير في الصّوت والحدث كصرصرة الجندب. وتفيد صيغة الفَعَلَى السّرعة مثل الجَمَزَى.

إلاّ أنّ إمكانيّة قبول الجذر لصيغة أو عدم قبولها يعود إلى معنى الجذر في ذاته. فالأوزان أشكال يُسكب فيها ما أمكن من الجذور وما يسمح به معنى تلك الجذور. إنّها توظف للجذور ولا تكسب الجذر معنى. مثال ذلك :

أ - (ن.و.م) + تفاعل ← تناوم : التّظاهر : أي جعل الفاعل يظهر على حالة الحدث وهو حدث مفرد. والجذر الّذي يعبّر عن حدث مفرد لا يمكن أن يدلّ على معنى التّشارك إذ كلّ فرد يتظاهر بالنوم بمفرده دون أن يشارك غيره في نفس الحدث.

ب - (خ.ص.م) + تفاعل ← التّخاصم : التّشارك : أمكن بناء تفاعل بمعنى تشارك لأنّ الجذر لا يسمح بمعنى التّظاهر لتعدّد فاعل تفاعل في هذا السّياق. فلا يمكن أن يدلّ على التّظاهر لأنّ الجذر قابل للتّعدّد لا للإفراد.

---

(27) ابن جنّي : الخصائص، 152/2 - 168.

ج - (ع.ل.م) + استفعل ← استعلم: طلب الشيء: وهو معنى يستمدّه الوزن من طبيعة الجذر. فمعاني استفعل متعدّدة تتحدّد بنوع الجذر الذي تتعامل معه.

هـ - (ح.س.ن) + استفعل ← استحسن: وجود الشيء على حالة: الجذر (ح.س.ن) يدلّ على الصّفات كاستقبح واستهجن فلا يبنى من إستفعل إلاّ في هذا المعنى.

و - (خ.ف.ق) + فَعَلاَن ← خَفَقَان: التّعبير عن حركة أو اضطراب: لا يمكن لجذر مثل (ك.ت.ب) أن يصاغ منه مصدر على وزن فعلان لأنّ الجذر يدلّ على العمل لا الاضطراب. بينما يدلّ جذر (خ.ف.ق) على الحركة والاضطراب معا.

وإنّ ما قيل حول الأوزان المزيدة يسحب أيضا على الأوزان المجرّدة وعلى أوزان الأسماء. فحركة العين في الماضي المجرّد تدلّ على العمل والحركة والنّشاط في فعَل، بينما تغلب على فَعِل وفعُل العيوب والصّفات والأمراض فتصرّف مع جذور دون أخرى. وقد نظرنا في مادّة (ع.ر.ب) في لسان العرب. وهو جذر للصّفات وللتحوّل من حالة إلى أخرى ولا يعبّر عن حركة فيزيائيّة. لذلك كانت الأفعال المجرّدة المشتقة من مادة (ع.ر.ب) مكسورة العين أو مضمومتها.

عرُب يعرُب: فصُح

عرُب: صار لسانه عربيّا

عرِب: إذا فصُح بعد لكنة في لسانه

عرِب: أصيب بتخمة

عرِب الجرح: فسد

عرِب الجرح: بقي فيه أثر بعد البُرء

أمّا إذا انظرنا في جدول المشتقّات الاسميّة، فنلاحظ أنّ الخانة الخاصّة باسم الفاعل واسم المفعول المتّصلين بالأوزان: افعلّ وافعالّ وافعوعل تبقى شاغرة لأنّ الجذر (ح.م.ر) مثلا و(ح.د.ب) يدلاّن على الألوان والعيوب والصّفات فتصاغ منهما الصّفة المشبّهة دون اسم الفاعل واسم المفعول: وهذا الحكم لا يفرضه الوزن بل تفرضه

طبيعة الجذر :

- (ح.م.ر) + اسم فاعل متّصل بالوزن افعل ← Ø
- (ح.م.ر) + اسم مفعول متّصل بالوزن افعلّ ← Ø
- (ح.م.ر) + صفة مشبهة متصلة بالوزن افعل ← مُحْمَرّ
- (ح.د.ب) + اسم فاعل متصل بالوزن افعوعل ← Ø
- (ح.د.ب) + اسم مفعول متّصل بالوزن افعوعل ← Ø
- (ح.د.ب) + صفة مشبّهة متّصلة بالوزن افعوعل ← مُحدَوْدِبٌ

يمكن أن نستنتج من هذه الأمثلة القليلة أنّ دلالة الصّيغة من دلالة الجذر.

4 - الاشتراك الدّلالي في الجذر الواحد : هل للاشتراك والتّرادف صلة بالجذر أم بالاستعمال ؟

يعرّف السّيوطي الاشتراك الدلاليّ بأنّه «اللّفظ الواحد الدّالّ على معنيين مختلفين فأكثر دلالة على السّواء عند أهل تلك اللّغة» (28). وحاجة اللّغة إليه ضروريّة «لأنّ المعاني غير متناهية والألفاظ متناهية فإذا وزع لزم الاشتراك» (29)، فالجذر الواحد تتعدّد معانيه وتختلف حسب السّياقات الّتي فيها يستعمل إذ لولا تنوّع الاستعمال لما تنوّع معنى اللّفظ. وكمثال على الاشتراك يورد السّيوطي كلمة «خال» الّتي تعني أخا الأمّ كما تطلق على الشّامة في الوجه وعلى السّحاب وعلى البعير الضّخم وعلى الأكمة الصّغيرة. فالاشتراك الدلالي ظاهرة من مظاهر الاتّساع الدّلالي ووسيلة من وسائل إثراء المعجم. والمشترك حامل للفظ الأصل ومخالف لمعناه ولكن تبقى بينهما علاقة ترابط دلالي. نمثّل لهذه الظّاهرة بالجذر (ع.ي.ن) الّذي يفيد المعاينة والإبصار، ويكوّن حقلا دلاليّا ضخما تحتمل فيه الكلمة معاني متعدّدة يمكن أن تتفرّع إلى حقول دلاليّة داخليّة. وستتبع التّرتيب الوارد في لسان العرب والمزهر (30). فما يطلق على عين من (ع.ي.ن) يقسّمه السّيوطي إلى

(28) السّيوطي : المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، 369/1. ولمزيد التعمق في مسألة المشترك ينظر : الأزهر الزنّاد : «مراتب الاتّساع في الدّلالة المعجميّة»، مجلة المعجميّة، العددان 9-10 (1993 - 1994)، ص 169 - 199.

(29) السّيوطي : المزهر، 369/1.

(30) المرجع نفسه، 371/1 - 375.

قسمين أحدهما يدلّ على البصر وثانيهما يدلّ على معان مختلفة.

1) العين : البصر. النّظر : جاءها الاشتراك من وجهين : الاشتقاق، والتّشبيه.

أ - بالاشتقاق (عن الحقيقة) :

- العين (الإصابة بالعين : الحسد)،
- العين : أن تضرب الرجل في عينه،
- العين : المعاينة،
- العين : أهل الدّار (لأنّهم يعاينون)،
- العين : المال الحاضر،
- العين : الشيء الحاضر.

ب - بالتشبيه (عن المجاز) : معان مشبّهة بالعين لشرفها :

- العين : الجاسوس،
- عين الشيء : خياره،
- العين : الرّبيئة (الّذي يرقب القوم)،
- عين القوم : سيّدهم،
- العين : واحد الأعيان (وهم الإخوة الأشقّاء).
- العين : الحرّ.

2) العين : مالا يرجع إلى الباصرة :

- الدّينار،
- اعوجاج في الميزان،
- عين القبلة،
- سحابة تأتي من ناحية القبلة،
- مطر أيام كثيرة لا يُقلع،
- طائــر،
- عين الركبة (نقرة في مقدّمها)،
- عين الشمس

- عين المـــــاء.

- عين كلّ شيء : ذاته.

أمّا عن دلالة الجذور المتعدّدة عن معنى واحد أو اختلاف اللّفظ واتّفاق المعنى وهو التّرادف، فقد عجّت المعاجم بالأمثلة وخاصّة في أسماء الجنس. فتشارك رمق ورنا ولحظ وحدج في الدلالة على حدث النّظر وارد طبعا، لكن مع اختلاف في طريقة النّظر، وهذه الفروق الدّقيقة لا تثيرها المعاجم بل تبرزها النصوص أي الاستعمال بينما يقوم التّرادف الحقيقي على شرط الاتحاد التّامّ في المعنى وإمكانيّة تبادل الصّيغ فيما بينها رغم اختلاف جذورها.

هذا النوع من التّرادف يستبعده عدد من النّحاة والدّارسين . يقول ابن السرّاج في رسالة الاشتقاق «وحكي لي عن أحمد بن يحي أنّه قال : لا يجوز أن يختلف اللّفظ والمعنى واحد، وهو في هذا القول أبعد ممّن قال إنّه لا يجوز أن يتحقّق اللّفظ ويختلف المعنى» (31). وينكر أبو هلال العسكري في كتابه التّلخيص في معرفة أسماء الأشياء، التّرادف ويعتبره تدقيقا من اللّغة العربيّة في إسناد المعاني للجذور، «فأرسل» لا ترادف في نظرة «بعث» وارفضّوا» تعني رفض بعضهم بعضا بينما تفيد انفضّوا تباينوا. فالرفض والتّباين ليسا من باب التّرادف. ويدقّق أبو هلال العسكري في بيان هذه الفروق الجزئيّة الّتي بها يختلف المعنى تدقيقا كبيرا فأوّل النّوم هو الوسن والسّنة والنّعاس، والنوم هو الهجود والهجوع والرّقاد والتّهويم، والإغفاءة هي النّومة الخفيفة.

ويبدو ابراهيم أنيس مشكّكا في مذهب الاشتقاقيين لإبرازهم العلاقة المعنويّة بين المشتقّ والمشتقّ منه. فهو يرى أنّ طريقة التّقليبات الخليليّة الّتي بني عليها معجم العين ومنهج ابن جنّي في الاشتقاق الأكبر بتوليد جذور جديدة من جذر أصليّ عن طريق تغيير محلاّت صوامت الجذر، وطريقة ابن فارس في ترتيب معجمه على ما بين الجذور والمشتقّات من رابط معنويّ، هي مجرّد طرق إحصائيّة وقسمة عقليّة، وقد «كلّفهم هذا الصّنيع من العنت والمشقّة قدرا كبيرا» (32)، كما يرى في استنباط الصّلات بين الألفاظ

(31) السرّاج : رسالة الاشتقاق : «باب ما يجب على النّاظر أن يتوقّاه ويحترس منه»، ص 33.

(32) ابراهيم أنيس : دلالة الألفاظ، ص 67.

ودلالاتها عند الاشتقاقيين بصفة خاصّة مغالاة وإسرافا في الحكم وأحيانا تعسّفا وتكلّفا في البحث عن الصّلة بين اللّفظ ودلالته. وتبدو المبالغة حسب ابراهيم أنيس عند ابن فارس حيث «يسوق المادّة اللّغويّة ويحمل لها أصلا عامّا تندرج تحته عدّة كلمات لكلّ منها معنى خاص، ولكنّها مع ذلك تشترك جميعا في دلالة عامّة تجمع بينها أو تؤلّف بينها. وفي بعض الأحيان يسوق للمادّة الواحدةأصلين عامّين أو ربّما ثلاثة أصول عامّة ويندرج أيضا تحت كل أصل مجموعة من الكلمات الّتي تختلف في معانيها الخاصّة وتشترك جميعا في معنى عامّ» (33). ولكن ابن فارس لم يختصّ بالقول بنظريّة الأصل الحامل للمعنى، ومابين الدّال (ض. ر. ب) والمدلول (المعنى المطلق العامّ للضرب) من علاقة. فقد قال بها معاصرُه ابن جنّي الذي فصل في التصريف الملوكي بين مفهوم الأصل عند التّصريفيين ومفهومه عند الاشتقاقيين. وقد وسّع ابن يعيش شارح التصريف الملوكي الأصل عند أرباب الاشتقاق إلى أصل لفظي وأصل معنويّ. فاللّفظي - كما سبق أن فسّرنا - هو عبارة عن الحروف المشتركة بين كلّ المشتقّات والّتي لا تدخل ضمنها الزّوائد التّصريفيّة والاشتقاقيّة، والمعنوي هو المعنى المطلق الذي تحمله الحروف الأصول عند التّلفّظ بصواتم الجذر (ض. ر. ب). هذا التّفريع الثاني للأصل إنّما مردّه ما تبيّنه القدامى، وأثبتته الدّراسات اللّسانيّة الحديثة من وطيد العلاقة بين الاشتقاق واللّغة أو المعجم - فقد عدّ الاشتقاق عند بعض النّحاة العلم الملحق بالتصريف وعُدّ عند البعض الآخر أقرب إلى اللّغة - أي المعجم- منه إلى التّصريف (34) لأنّه يتعامل مع الألفاظ وما تحمله من معان مختلفة باختلاف الصّيغ. فدلالة الجذور من المعجم، فهي وحدات معجميّة خام أو أوّليّة لا يتبيّن معناها إلاّ ممارس اللّغة العربيّة. فما هو وظيفيّ معنويّ في الجذر، أي ما يفهم عند التّلفّظ بالصواتم(ض. ر. ب) يصبح عند غير مستعمل اللّغة اعتباطا إذ ليس ضمن خصائص الأصوات المكوّنة للجذر (ض. ر. ب)، عند من لا يتقن العربيّة، ما يؤهّلها سلفا للتعبير عن متصوّر ذهني - هو «مفهوم الضّرب»- يختلف التّعبير عنه تماما في

---

(33) المرجع نفسه، ص 67.

(34) يقول ابن جني في المنصف ص 4 «إلاّ أنّ التّصريف وسيطة بين النّحو واللّغة يتجاذبانه، والاشتقاق أقعد في اللّغة من التّصريف كما أنّ التّصريف أقرب إلى النّحو من الاشتقاق».

الفرنسيّة باستعمال أصوات مكوّنة للجذع «Frapper». فمعنى الجذر في العربيّة إنّما هو هذا التّماثل الدّلالي بين الدّال (ض. ر. ب) والمدلول (حدث الضّرب). هذه العلاقة التّرابطيّة ليست من باب التّماثل الصّوتي مع المدلول. وليس الربط تلقائيًا طبيعيًا وإنّما هو ربط فرضه الاستعمال. فهو ربط من اللّفظ والكلام لا من اللّغة، واعتباطيّة الجذر كدليل أو علامة إنّما هي في المنطلق والنّشأة لا في الاستعمال والمنتهى (35).

الجذر عندنا وظيفيّ دلاليّ حامل لمعنى. ورغم عدم انتمائه إلى بناء معيّن وخلوّه من الحركات الّتي هي جزء لا يتجزّأ من الدلالة على المعنى، ومن حروف الزّيادة الاشتقاقيّة والتصريفيّة، فهو ليس جامدا خاليا من الدّلالة وليس هيكلا بدون روح. إنّه يدلّ على المعنى وما الأوزان والحركات والزوائد إلاّ توابع له تساهم في إثراء حقله المعجمي وتوسع مشتقاته.

زكية السائح دحماني

كلية الآداب بمنوبة - جامعة تونس الأولى

(35) أنظر صالح القرمادي : أمهات نظريات فاردينان دي سوسير، ص 304.

الصيغمية المعجمية

بحث : ابراهيم بن مراد

1 - تقديم :

ننطلق في بحثنا هذا من تقسيم علم الصرف إلى فرعين كبيرين (1) :

(1) علم الصرف الاشتقاقي (Morphologie dérivationnelle)، وهو من مكونات النظرية المعجمية لأنّ مجال بحثه الوحدات الصرفية المعجمية (Morphèmes lexicaux) سواء كانت وحدات تامة، وهي المنتمية إلى المقولات المعجمية التامّة الأربع، أي الاسم والفعل والصفة والظرف، أو كانت وحدات غير تامة، وهي المنتمية إلى مقولة «الأداة». وهذا الفرع من علم الصرف يبحث :

(أ) في بنية الوحدة المعجمية ؛

(ب) في قواعد توليد الوحدات المعجمية توليدا صرفيا.

(2) والفرع الثاني من علم الصرف هو علم التصريف (Morphologie flexionnelle)، وهو من مكونات النظرية النحوية لأنه في نظرنا من توابع علم التركيب (Syntaxe). فإنّ مجال بحثه الوحدات المعجمية في حال تصريفها إذا كانت مستعملة في الجملة، أي إذا أضيفت إليها الزوائد التصريفية (Affixes flexionnels). وهذه الزوائد تختلف من حيث الوظيفة عن الزوائد الاشتقاقية (Affixes dérivationnels) التي تنتمي إلى علم الصرف الاشتقاقي وتؤدي وظيفة معجمية لأنها تضاف إلى الجذور لتوليد الجذوع وإلى الجذوع لتوليد جذوع أخرى منها. وأما الزوائد التصريفيّة فتضاف إلى الجذوع القائمة

(1) ينظر حول الفرق بين علم الصرف الاشتقاقي وعلم التصريف : S. Anderson : Morphological theory, pp. 167-180; Idem : A-Morphous morphology, pp. 218-220، ابراهيم بن مراد : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 40 - 44.

في الاستعمال اللغوي - باعتبارها وحدات معجمية- للدلالة على المقولات التصريفية (Catégories flexionnelles) مثل مقولة الجنس ومقولة العدد ومقولة الشخص ومقولة الزمن، وهي مقولات نحوية. ويلاحظ إذن أن وظيفة الزيادة في التصريف وظيفة نحوية، بخلاف وظيفة الزيادة في الصرف فهي وظيفة معجمية (2).

وإذن فإن بحثنا يعنى بعلم الصرف الاشتقاقي الذي نسميه أيضا علم الصرف المعجمي (Morphologie lexicale)، وقد خصصناه لمبحث البنية، أي للبنية الداخلية (Sturcture interne) في المفردة. وهذا المبحث نفسه يتفرع حسب اللغات القريبة منا إلى فرعين :

(1) الاول نسميه «الصّرفميّة» ؛

(2) والثاني نسمية «الصيغميّة».

2 - في الصرفميّـــــة :

ومصطلح «الصّرفميّة» مشتق من «الصرفم» (Morphème)، وهو «الوحدة الصرفية». فالصرفمية إذن هي البحث في شكل الوحدة المعجمية من حيث هي بنية (Structure) ذات تكوين صرفمي (morphématique)، أي من حيث العناصر الصرفية الدنيا التي تكونها، وبنية المفردة الداخلية تكون إمّا سلسلية (Structure concaténative) وإمّا غير سلسلية (Structure non-concaténative)، والبنية السلسلية بنية غير مقيدة تقييدا صارما لأنها تنتج في اللغة عن عملية تحويل خارجي (Transformation externe) تبنى المفردة بمقتضاه بناء سلسليا بأن تتابع الصرافم (Morphèmes) تتابعا غير مقيد بأن تزاد إلى الأسّ (Radical) - الذي يمثل منطلق تكوّن المفردة - الزوائد الصرفية الاشتقاقية، أي السوابق (Préfixes) واللواحق (Suffixes)، زيادة غير مقيدة بقانون صارم. ولذلك فإن الأس الواحد تزاد إليه السابقة فيتولد الجذع الأول، ثم تزاد إلى هذا الجذع لاحقة فيتولد الجذع

---

(2) كثيرا ما يقع الخلط بين الزوائد الصرفية والزوائد التصريفية والأدوات، فإن الأدوات قد تكون حروفا تضاف إلى المفردة فتؤدّي وظائف نحوية أيضا، مثل حرف العطف [ف] وحرف الجر [ب] وحرف الاستقبال [س]، وكذلك الزوائد التصريفية مثل [ي] في «يكْتُبُ» و [ت] في «كَتَبَتْ» و [ن] في «كَتَبْنَ» و [ـان] في «كَاتِبَانِ»، فإنها تضاف الى الفعل والاسم والصّفة فتؤدي وظيفة نحويّة. ينظر نقدنا لضرب من هذا الخلط في «مقدمة لنظرية المعجم»، ص ص 43-44.

الثاني، ثم تزاد إلى هذا الجذع لاحقة أخرى فيتولد الجذع الثالث، وقد يولد من الجذع الثالث رابع، ومن الرابع خامس. وهذا يجعل المفردة من حيث الطول غير مقيدة بحدود دقيقة (3)، ويجعل بنيتها سلسلة متعددة الحلقات التي تمثلها الصرافم، أو العناصر الصرفية. وهذا النوع من البنية نجده بكثرة في اللغات الهندية الاوروبية.

ونستدل على ذلك بالمثالين التاليين من الفرنسية :

(1) س :	Form.
ج 1 :	Former
ج 2 :	Informer
ج 3 :	Désinformer
(2) س :	Ven.
ج 1 :	Venir
ج 2 :	Devenir
ج 3 :	Redevenir

ويلاحظ أن هذا النموذج قابل لأن تطبق عليه قاعدة :

س ← ج 1 ← ج 2 ← ج 3،

حيث ترمز (س) إلى الاس، و (ج 1) إلى الجذع الأول، و(ج 2) إلى الجذع الثاني، و(ج 3) إلى الجذع الثالث. بل إن القاعدة قد تتوسع فتتجاوز (ج 3) (4).

وأما البنية غير السلسلية فبنية مقيدة لانها تنتج في اللغة عن عملية تحويل داخلي (Transformation interne) تبنى المفردة بمقتضاه بناء غير سلسلي تكون الزيادة (Affixation)

---

(3) تنظر أمثلة معبرة من اللغة الانقليزية في : S. Pinker : The Language instinct, pp. 129-130.

(4) ليس نادراً في الفرنسية أن نجد قاعدة :

س ← ج 1 ← ج 2 ← ج 3 ← ج 4 ،

ومثالها :

س :	-stit-
ج 1 :	Constitution
ج 2 :	Constitutionnel
ج 3 :	Anticonstitutionnel
ج 4 :	Anticonstitutionnellement

فيه مخضعة لنظام دقيق، وذلك بأن تزاد في مرحلة أولى إلى الجذر (Racine) - وهو مركّب صوتي صامتي - الصوائت فيتولّد الجذع الأول، ثم تتولد عن الجذع الاول جذوع أخرى تولدا غير سلسلي بزيادة السوابق والدواخل (Infixes) واللواحق. فإن الزوائد التي تدخل على البنية الاصلية ليست حلقات في سلسلة تضاف إلى المفردة إضافة غير مقيدة في أولها وفي وسطها وفي آخرها، بل هي زوائد معلومة ذات مواضع معلومة في البنية.
وإذا نظرنا في العربية مثلا وجدنا التسلسل لا يتجاوز الحلقات الثلاث (5)، ومثاله :

(1) أ : √ق ط ع
ج 1 : قَطَعَ
ج 2 : قَاطَعَ
ج 3 : تَقَاطَعَ

(2) أ : √ر ف ع
ج 1 : رَفَعَ
ج 2 : رَفَّعَ
ج 3 : تَرَفَّعَ

ويلاحظ أن هذا النموذج قابل لأن تطبق عليه قاعدة :

أ ← ج 1 ← ج 2 ← ج 3،

حيث ترمز (أ) إلى الجذر، و(ج1) إلى الجذع الأول، و(ج2) إلى الجذع الثاني، و (ج3) إلى الجذع الثالث. على أن (ج1) في المثالين (1) و (2) يعد «أصلا جذعيا» لأنه منطلق الاشتقاق السلسلي المحدود الذي رأينا. وهو حلقة وسط بين الجذر و(ج2). ولا يخرج عن القاعدة التي ذكرنا في العربية الرباعيّ المولد صوتيا بالإقحام (أي بزيادة صامت

---

(5) من الخطإ في نظرنا اعتبار جملة مثل «سَيَرَاهُمْ» أو مثل «فَسَيَكْفِيكَهُمْ» كلمةً واحدة متكوّنة تكوّنا سلسليا، فإن اعتبارها كذلك يدلّ على خلط بين الأدوات - وهي وحدات معجمية- والزوائد التصريفية، ثم إن وجود الزوائد التصريفيّة يخرج المفردة من حيّز الصرف الاشتقاقي إلى حيّز التصريف، والأول من مكوّنات النظرية المعجمية والثاني من مكونات النظريّة النحوية. ينظر نقدنا لمثل هذا الخطإ في : مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 43 - 44.

إلى أول الثلاثي أو إلى وسطه أو إلى آخره)، والصيغ المشتقة منه (6).

وإذن فإن الصّرفميّة هي البحث في تكوّن الوحدة المعجمية الصرفميّ. وهذا التكوّن لا تختص به اللغات ذات البنى السلسلية بل هو مشترك بينها وبين اللغات ذات البنى غير السلسلية لأن للمفردة فيها جميعا قابلية التكون من عنصر واحد صرفميّ أو أكثر. على أن عدد العناصر مقيد في اللغات ذات البنى غير السلسلية وغير مقيد في اللغات ذات البنى السلسلية، وخاصة في لغة العلوم التي تكثر فيها المولدات (Néologismes) المصطلحية (7)، وهي مولدات لا تراعى فيها جمالية اللغة بقدر ما تراعى تأدية المصطلح المولد للمفهوم الذي يراد التعبير عنه. وخاصيتّا التقييد وعدم التقييد في البنية مهمتان جدا في التفريق بين الفرع الذي رأينا، أي الصرفمية، والفرع الثاني الذي سنذكر أي «الصيغمية».

---

(6) مثاله من الإقحام البدْئيّ (Prothèse) :

أ : √ر ج ح

ج 1 : رَجَحَ [+ مال، في الفصحى]،

ج 2 : دَرْجَحَ [+ رَجَحَهُ بالأرجوحة، في عربية نفزاوة]،

ج 3 : ادْرَجَح (= تَدَرْجَح) [+ تمايل وترجّح بالأرجوحة في عربية نفزاوة].

ومثال الإقحام الوسطي (Epenthèse) :

أ : √ب ث ق

ج 1 : بَثَقَ [+ جرى الماء بقوة]،

ج 2 : بَعْثَقَ [+ خرج الماء من جابية أو حوض]،

ج 3 : تَبَعْثَقَ [+ فاض الماء من ناحية منكسرة في الحوض].

ومثال الإقحام الأخري (Paragoge) :

أ : √ش م ع ،

ج 1 : شَمَعَ [+ تفرّق] ،

ج 2 : شَمْعَلَ [+ تفرّق]،

ج 3 : تَشَمْعَلَ [+ تفرّق].

ولا يخرج عن هذه القاعدة الرباعي المولد من المضعف، ومثاله :

أ : √ك ب ب،

ج 1 : كَبَّ،

ج 2 : كَبْكَبَ ،

ج 3 : تكبْكَب

(7) يراجع التعليق (3)

3 - في الصيغمية :

ومصطلح «الصيغمية» مشتق من «الصيغم»، وهو الوحدة المعجمية - أي المفردة - من حيث هي وحدة شكلية صرف. فالصيغمية كما نتصورها إذن هي البحث في الوحدة المعجمية من حيث هي شكل صرفي محض أي من حيث هي صيغة صرفية مقيسة على نمط صيغي معلوم. ذلك أن خاصية التقييد في تكوّن البنية الصرفمي في اللغات ذات البنى غير السلسلية تُخْضِعُ بنية المفردة لنمط صيغي تندرج فيه وتنضوي تحته باعتبارها عنصرا من العناصر المتماثلة المكونة لجدول (Paradigme) من الجداول، فهي إذن صيغة منمّطة أو مقيّسة لأنها مَقِيسة على نمط معين من أنماط الصيغ، وهذا النمط هو الذي يسمى في العربية «الوزن»، وهو صيغة نظرية تقاس عليها النماذج القابلة لأن تتبعها تبعية النموذج للجدول الشكلي الذي يشتمل عليه. والنموذج المندرج تحت نمط صيغي ما هو الذي نسميه «صيغما»، ولا يهمنا من البنية فيه تكونها الصرفمي، بل يهمنا القالب أو الشكل الصرف الذي يكون لها. ولذلك فإن الصيغم غير الصّرفم، لأن الصّرفم عنصر بسيط قد يكون صيغما، أما الصيغم فقد يكون متكوّنا من عنصر بسيط - أي من صرفم واحد- وقد يكون متكونا من عنصرين، وقد تتعدّد عناصره بحسب ما تسمح به قواعد الزيادة في اللغة. فقد يكون الصيغم إذن بسيطا (ب) وقد يكون مركبا (ر) وقد يكون معقدا(ع)، بحسب عدد العناصر الصرفية التي تشترك في تكوين شكل المفردة الصيغي.

فليس الصيغم إذن هو الصّرفم بل هو الوحدة الصيغية النمطية (Unité formelle type). وهذا يعني أن الصرفم يكون جزءا من الصيغم لكن الصيغم لا يكون جزءا من الصرفم لأن الصيغم أعمّ من الصرفم. والتحليل الصرفمي للوحدات المعجمية الثلاث «كَتَبَ» و«استَكْتَبَ» و«مُستَكتِبٌ» في العربية يظهر:

أن الأولى بسيطة التكوين لأنّها جذع بسيط مفرد قد أنتجته قاعدة :

أ + صو = ج (ب)،

حيث ترمز (أ) إلى الجذر، و(صو) إلى الصوائت، و(ج(ب)) إلى الجذع البسيط؛

وأن الثانية مركبة - أي ثنائية التكوين - لانها جذع بسيط مفرد قد أضيفت إليه سابقة صرفية (Préfixe dérivationnel) هي [استـ]، فقد أنتجت هذا الجذع إذن قاعدة :

ج(ب) + س (ص) = ج(ر)،

حيث ترمز (ج(ب)) إلى الجذع البسيط [كتب]، و(س(ص)) إلى السابقة الصرفية [، و(ج(ر)) إلى الجذع المركب ؛

وأن الثالثة معقدة التكوين لأنها جذع بسيط مفرد قد إضيفت إليه سابقتان صرفيتان هما [استـ] و[م]، أو هو جذع مركب قد أضيفت إليه سابقة صرفية ثانية هي [م]، ولذلك فإن هذا الجذع - «مُسْتَكْتَبٌ» - يعدّ إما ناتجا عن قاعدة :

ج (ب) + س (ص) 1 + س (ص) 2 = ج (ع)،

حيث ترمز (ج(ب)) إلى الجذع البسيط [كتب]، و(س(ص)1) إلى السابقة الصرفية الأولى [استـ]، و(س(ص)2) إلى السابقة الصرفية الثانية [م]، و(ج(ع)) إلى الجذع المعقد الحاصل، وإما ناتجا عن قاعدة :

ج (ر) + س (ص) = ج (ع)،

حيث ترمز (ج(ر)) الى الجذع المركب [استكتب]، و (س(ص)) إلى السابقة الصرفية [م]، و(ج(ع)) إلى الجذع المعقد [مُسْتَكْتَبٌ].

وإذن فإن التحليل الصرفمي للوحدة المعجمية يظهرها جذعا مفردا بسيط التكوين، أو مُركّبه أو مُعقده. على أن خاصيات البساطة والتركيب والتعقيد يظهرها في الوحدة المعجمية مستوى ثان هو تكونها من أكثر من جذع واحد. ذلك أن الوحدة المعجمية الواحدة تكون بسيطة إذا كوّنها جذع مفرد واحد،ومثالها «كَتَبَ » و «اسْتَكْتَبَ» و«مُسْتَكْتَبٌ» ؛ وتكون مركبة إذا كوّنها جذعان مفردان، ومثالها «شيبُ العجُوز» - وهو اسم نبات - و«الجُوعُ البقَري» وهو اسم مرض ؛ وتكون معقدة إذا كوّنتها ثلاثة جذوع مفردة أو أكثر، ومثالها «ذُهَانٌ انفعالي دَوْرِي» - وهو اسم مرض - و«ذُو الثَّلاَث ورَقات»، وهو اسم نبات. ويلاحظ إذن أن الخاصيات الصّرفميّة في الجذع غير الخاصيات الصرّفميّة في الوحدة لمعجمية، لأن الجذع الواحد يتكون من عنصر صرفي واحد أو أكثر، والوحدة المعجمية الواحدة تتكون من جذع مفرد واحد أو أكثر.

وأمّا التحليل الصيغمي للجذوع المفردة الثلاثة التي ذكرنا - أي [كَتَبَ] و[اسْتَكْتَبَ] و[مُسْتَكْتَبٌ]- فيظهر لنا ثلاث صيغ -أو أشكال صيغية- تنتمي إلى ثلاثة أنماط صيغية مختلفة. فإن شكل [كَتَبَ] الصيغي شبيه بأشكال جذوع أخرى مثل [غَفَرَ]

و[خلَص] و [نَتج]، وهذه الاشكال المتماثلة تكوّن مجتمعة نمطا صيغيا يوحّد بينها في جدول صيغي واحد هو «فَعَلَ»، وشكل [استكْتَب] الصيغي شبيه بأشكال جذوع أخرى مثل [استَغفَر] و[استَخلَص] و[استَنتَج]، وهذه أيضا أشكال متماثلة تكوّن مجتمعة نمطا صيغيا يوحد بينها في جدول صيغي واحد هو «استَفعَلَ»، وشكل [مُستَكتِبٌ] الصيغي شبيه كذلك بأشكال جذوع أخرى مثل [مُستَغفِرٌ] و [مُستَخلِصٌ] و [مُستَنتِجٌ]، وهذه كذلك أشكال متماثلة تكوّن مجتمعة نمطا صيغيا يوحد بينها في جدول واحد هو «مُستَفعِلٌ». وإذن فإن «فَعَلَ» و«استَفعَلَ» و«مُستَفعِلٌ» أشكال نمطية تمثل أنماطا صيغية لما ينقاس عليها من أشكال الجذوع الصرفيّة، وهي صياغم، وليست صرافم (8).

ويلاحظ إذن أن الصرافم غير الصياغم، ولذلك فإنّه لا يجوز لنا أن نترجم الصيغم بـ «Morphème» لأن هذا يقابل «الصرفم»(9). ولم نجد للصيغم مقابلا في الفرنسية ولا في الانغليزية، وليس هو موافقا لمصطلح «Morphophoneme» (أو Morphoneme) الانغليزي لأن مفهوم هذا هو «الوحدة الصوتية الصرفيّة»، كما أن مصطلح «Morphophonology» (أو Morphonolgy) ليس موافقا للصيغمية لأن المصطلح الانغليزي يعني البحث في القواعد التي تفسّر التكوّن الفنولوجي للعناصر الصرفية والتصريفية، أو البحث في الظواهر الصرفية والتصريفية الناتجة عن عوامل فنولوجية، ومن أمثلته (1) تفسير اللواحق التصريفية الدالّة على الجمع في الانغليزية- وهي [s] في مثل «books» و[z] في مثل «glasses» و[Iz] في مثل «fishes» - تفسيراً فنولوجيا بأن يشار إلى أن [z] قد عوّضت [s] في المثال الثاني بسبب التماثل (Assimilation)، وأن وجود [I] في

(8) إلا إذا استعمل النمط الصيغي نفسُه للدلالة على المعنى المعجميّ الذي يَقترِنُ به إذا أريد له أن يكون وحدة معجمية. ومن أمثلته :

فَاعِلٌ : عَامِلٌ، قَـادِرٌ،
مُفتَعَلٌ : مُختَلَق، مزوَّر،
انفِعَالٌ : تأثر،
تَفَاعُلٌ : تبادُلُ التأثر،
تَفعِيلٌ : تقوية، تنشيط.

(9) قد ذهب البعض إلى ترجمة «Morphème» بصيغَم -ينظر : رمزي بعلبكي : معجم المصطلحات اللغوية، ص 316، وقد اقترح هو له مصطلح «مورفيم».

[lz] في المثال الثالث ناتج عن إقحام (Intrusion) أحدثته مجاورة [z] لأحد أصوات الصفير أو الشأشأة (10)؛ (2) تفسير ظاهرة الإقحام الصامتي في العربية - مثل إقحام الراء في «فَقَّعَ» لتصبح «فَرْقَع» أو النون في «قُبَّرَة» لتصبح «قُنْبَرَة» او العين في «بَتَقَ» لتصبح «بعْتَقَ» «أو السين في «خَلَبَ» لتصبح «خَلْبَسَ» - تفسيراً فنولوجيا بأن يشار إلى أن إقحام الصوامت المذكورة إنما حدث بسبب التباُين الصامتي في المثالين الأوّل والثاني والتباين الصائتي في المثالين الثّالث والرابع (11). وهذه المظاهر التي ذكرنا جميعا بعيدة عن «الصيغمية» بالمفهوم الذي قصدنا.

وقد كنّا اقترحنا للصيغم في بحث لنا سابق (12) مقابلا فرنسيّا هو «Formème» (وبالانغليزية «Formeme») أي الوحدة الشكلية أو الصيغية «Unité formelle» في مقابل الوحدة الصرفية البنيوية التي يُعَبَّرُ عنها بالصّرفم (Morphème). ونُريد في هذا البحث أنْ نراجع التّسمية فندقّقها ونعدّ لها، فنطلقَ على الصيغة ذاتها - باعتبارها نَمَطًا ينقَاسُ عليه وينتمي إليه عدد مهمّ من الوحدات المعجميّة - اسم «Morphoma»، وقد اقترَضناه من اليُونَانية «Morphôma» ومَعنَاهُ «الشكل» (Forme) و «الصّورة» (Figure)، ونطلقَ على الوحدة الصيغيّة أو «الصّيغم» مصطلحَ «Morphomème» (وبالإنغليزيّة «Morphomeme»).

4 - الصيغميّة والمعجم :

الصيغمية إذن هي المبحث الصرفيّ الذي ينبني على الصياغم، أي على الوحدات الصيغية التي تمثل أنماطا نظرية. وهذه الوحدات الصيغية -مثل الوحدات الصرفية البنيوية أي الصرافم- مندرجة في علم المعجم ومنتمية إلى النظّرية المعجمية لأنها متّصلة بنظرية

---

(10) ينظر : H.A. Gleason : Introduction à la linguistique, pp. 70-71 ; J. Lyons : Linguistique générale, pp. 142-144. وقد عدّ غليسن التغييرات الفنولوجية الناتجة عن التماثل والتباين مظاهر مرفوفنولوجية؛ وينظر أيضا J. Lerot : Précis de linguistique générale, pp : 230-233.

(11) التباين الصائتي هو فكّ تتابع الحركات وخاصة إذا تماثلت بإدخال صامت ساكن في بنية المفردة، سواء في أوّلها أو في وسطها أو في آخرها، وهذا الادخال هو الاقحام، فهو إذن يكون بدئيّا، ويكون وسطيًا، ويكون آخريا، وقد سبقت أمثلة منه في التعليق (6).

(12) ينظر كتابنا مقدمة لنظرية المعجم، ص ص 106 - 107 (تع 1).

المفردات التي تكوّن نظريّة المعجم. فإنّ نظرية المعجم قائمة على نظرية المفردات، وكلّ ما ينتمي إلى نظرية المفردات منتم إلى نظرية المعجم (13).

ونريد أن نهتم في الصفحات التالية بمسألتين تترّلان الصيغمية في علم المعجم :

4 - 1 . المسألة الاولى نسميها «الخاصية التمييزية» أي الخاصية التي تكون للصياغم في التمييز بين الوحدات المعجمية، وهذه الخاصية تدرج الصياغم في نظام العلاقات الاختلافية في المعجم، وهذه العلاقات حسب ما نرى أربع، هي التي تظهر ما للوحدات المعجمية من خصائص ذاتية (Propriétés intrinsèques) تختص بها. فإن لكل وحدة معجمية خصيصة واحدة على الاقل تختص بها ولا يشاركها فيها غيرها من الوحدات، والعلاقات المعجمية الاختلافية الاربع هي :

(1) العلاقات المقولية (Relations catégorielles) أي بحسب انتماء المفردة المقولي (Appartenance catégorielle). فإن المفردة لا بد أن تنتمي إلى إحدى المقولات المعجمية، وهي خمس : الاسم، والفعل، والصفة، والظرف، والأداة (ونحن ندرج في مقولة الصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل وصيغ المبالغة، والنّسبَة، وندرج في مقولة الاداة الحرْفَ واسم الاشارة واسم الموصول والضمير)؛

(2) علاقات فنيمية صوتمّية (Relations phonémiques) أي بحسب الفروق الصوتمية بين تأليفات الوحدات المعجمية الصوتية ؛

(3) علاقات صرفية اشتقاقية (Relations morphologiques dérivationnelles) أي بحسب الفروق في الابنية ؛

(4) علاقات دلالية (Relations sémantiques) أي بحسب الفروق في الدلالة.

وبالنظر في نظام هذه العلاقات في المعجم العربي نتبين أن المفردات تتعالق فيما بينها على الصورة التالية (حيث ترمز(ق) إلى الانتماء المقولي ؛ و(ت) إلى التأليف الصوتي ؛ و(ب) إلى البنية الصرفية، و(د) إلى الدلالة. ويشار بـ(-) إلى اشتراك المفردة مع غيرها في الخصيصة، وبـ (+) إلى انفرادها بها) :

---

(13) ينظر الفصل الثاني من كتابنا مقدمة لنظرية المعجم، وكذلك: J.-C. Milner : Introduction à une science du langage, pp. 315-356.

(1) [-ق، -ب]، [+ت، +د] (14)،

(2) [-ت، -ب] ، [+ق، +د]، (15)،

(3) [-ق، -د]، [+ت، +ب]، (16)،

(4) [-ق، -ت، -ب]، [+د] (17)،

(5) [-ق، -ب، -د] ، [+ت] (18)،

ويلاحظ من الحالات المقارنية الخمس المذكورة أن الوحدة المعجميّة ترد متعالقة مع غيرها تعالقا اختلافيا في البنية الصرفية (في النموذج الثالث)، وهذه العلاقة الصرفية الاشتقاقية تكون بحسب ما يكون للبنية من صيغة. فإن صيغة المفردة تكون وحدة شكلية ذات قيمة تمييزية لانها تنتظم في جداول صيغية تؤلفها أنماط تتمايز فيما بينها، وهذه الأنماط غير التأليفات الصوتية (Formes phonologiques) وإن كان التأليف الصوتي الواحد يطابق البنية الصرفية التي تبنى عليها الوحدة المعجمية. ذلك أن الصوامت والصوائت التي تكوّن التأليف الصوتي في المفردة هي التي تتحكم في إلحاقها بوزن ما من الأوزان الصرفية، أي

---

(14) ومثاله :

(أ) قَادِرٌ [+ / قَادِرُنْ / ، + مستطيع]،

(ب) قَاصِرٌ [+ / قَاصِرُنْ / ، + غير مستطيع].

(15) ومثاله :

(أ) نَامُوسٌ [+ اسم، + القانون والشريعة]،

(ب) نَامُوسٌ [+ صفة، + البعوض].

والناموس الأولى مقترضة من اليونانية «Nômos».

(16) ومثاله :

(أ) زَوَانٌ [+ / زَوَانُنْ /، + فعَال]،

(ب) شَيْلَمٌ [+ / شَيْلَمُنْ / ، + فَيْعَل].

(17) ومثاله :

(أ) صَكٌّ [+ الدفع بشدة]،

(ب) صَكٌّ [+ وثيقة بمال أو نحوه].

والأولى مصدر «صَكَّ»، والثانية أعجمية مقترضة.

(18) ومثاله :

(أ) جَشِيشٌ [+ / جَشِيشُنْ /]،

(ب) دَشِيشٌ [+ / دَشِيشُنْ /].

ودالُ الثانية مبدلة من جيم الأولى.

بأحد الأنماط الصيغيّة، فيكون لها صيغم ما. فإنّ [بَحْرٌ] تنتمي إلى النمط الصيغيّ [فَعْلٌ] لأنّ لها التأليف الصوتي / بَحْرُنْ /، و[سَرِيعٌ] تنتمي إلى النمط الصيغي [فَعِيلٌ] لأن لها التأليف الصوتي / سَرِيعُنْ/.

على أن للتأليف الصوتي خاصيّة تمييزيّة مطلقة في المفردة لأن لكلّ مفردة تأليفا صوتيا خاصّا بها يجعلها تختلف عن غيرها من المفردات، ولا يمكن للمفردة أن تطابق مفردة أخرى في تأليفها الصوتيّ إلا في حالات التجانس اللفظيّ (Homonymie) التام، مثل التجانس بين [نَامُوسٌ] ←/ نَامُوسُنْ / وهو «البعوض» [+صفة]، و [نَامُوسٌ] ← /نَامُوسُنْ / وهو «القانون والشريعة» [(+ اسم، من اليونانية «Nômos»]، أو في حالات الاشتراك (Polysémie)، مثل اشتراك [خُرْصٌ] ←/ خُرْصُنْ / وهو «الحلقة من الذهب أو الفضة» [+ اسم، من اليونانية «Khrusos»]، و[خُرْصٌ] ←/ خُرْصُنْ / وهو «جريدة النخل» [+ اسم]. (19). أمّا البنية الصرفية فليست ذات خاصية تمييزية في كلّ المفردات. فليس لكلّ مفردة إذن بنية صرفية تختلف بها عن غيرها من المفردات لأن البنية الصرفية الواحدة لا تستقل بذاتها بل تنتمي إلى جدول يمثل نمطها الصيغي، ولذلك فإن/ بَارِقُنْ / و/سَارِقُنْ / تختلفان من حيث تأليفهما الصوتي لأن / ب/ في الأولى تختلف عن /س/ في الثانية، لكن [بَارِقٌ] و [سَارِقٌ] لا تختلفان من حيث البنية الصرفية لأنهما تنتميان معا إلى النمط الصيغي [فَاعِلٌ].

على أن ذلك لا يعني أن المفردات لا تتمايز فيما بينها صرفيّا، والتمايز الذي يوجد بينها تمايز صيغمي، والعلاقات الاختلافية التي تكون بحسب الصيغ أو القوالب التي تكون للأبنية تكون (1) إما علاقات بين أجزاء المقولة المعجمية الواحدة، و(2) إما علاقات بين أبنية أجزاء المقولات المختلفة.

والعلاقات التي تكون بين أجزاء المقولة الواحدة هي علاقات بين أنماط صيغية تنتمي إلى مقولة واحدة. فإن أجزاء المقولة الواحدة تشتمل على العناصر المعجمية، وهي

(19) اعتمدنا في التفريق بين التجانس والاشتراك في المفردات الانتماءَ المقولي، فإنّ المفردتين المتجانستين تكونان من مقولتين مختلفتين، ومثالها نَامُوسٌ» [+ صفة] و «نَامُوسٌ» [+ اسم] . أمّا المفردتان المشتركتان فتكونان من مقولة معجمية واحدة، ومثالها «خُرْصٌ» [+ اسم، + الحلقة من الذهب أو الفضة] و «خُرْصٌ» [+ اسم، + جريدة النخل].

المفردات. والجزء الواحد يمكن أن يتفرّع إلى جزيئات أصغر من الجزء. ويمكن أن نمثل لذلك بمقولة الصفة. فإنّ أجزاءها هي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وصيغ المبالغة وأفعل التفضيل والنّسبة. وجزيئات اسم الفاعل هي «فَاعِلٌ» و« مُفْعِلٌ» و«مُفْتَعِلٌ» و«مُسْتَفْعِلٌ»، الخ. وما هو على وزن «فَاعِلٌ» في العربية يمثل عنصرا من عناصر الجزيء، وعنصر الجزيء يعد أيضا عنصرا من الجزء ذاته. وإذن فإن هذا النوع الأول من العلاقات يظهر بين مجموعات العناصر المنتمية إلى جزء من أجزاء مقولة معجمية مّا، ومثالها من مقولة الصفة العلاقة بين :

(1) كَاتِبٌ ← فاعِلٌ،

(2) مُكَتِّبٌ ← مفَعِّلٌ ،

(3) مُكَاتِبٌ ← مُفَاعِلٌ،

(4) مُكْتَتِبٌ ← مُفْتَعِلٌ،

(5) مُسْتَكْتِبٌ ← مُسْتَفْعِلٌ.

فإن [كَاتِبٌ] وكلّ ما انتمى إلى النمط الصيغي [فَاعِلٌ] مخالف لبقية العناصر المنتمية الى بقية الأنماط الصيغيّة المذكورة. على أن هذا النوع من العلاقات يقع أيضا - وهو الأظهر- بين أجزاء المقولة الواحدة، ومثالها من مقولة الاسم :

(1) كِتَابٌ ← فِعَالٌ،

(2) كِتَابَةٌ ← فِعَالَةٌ،

(3) مَكْتَبٌ ← مَفْعَلٌ،

(4) كِتْبَةٌ ← فِعْلَةٌ،

(5) مَكْتَبَةٌ ← مَفْعَلَةٌ.

والنوع الثاني من العلاقات تمثله علاقات بين مجموعات من العناصر أي أنماط صيغية لها انتماءات مقولية مختلفة، ومثالها العلاقة بين :

(1) حَسِبَ [+ فَعِلَ] ← فعل،

(2) حِسَابٌ [+ فِعَالٌ] ← اسم،

(3) حَاسُوبٌ [+ فَاعُولٌ]← صفة،

(4) حَسْبُ [+ فَعْلُ] ← أداة (اسم فعل).

والنماذج التي ذكرناها من النوعين إذن وحدات صيغية متمايزة لاختلاف الأنماط التي تنتمي إليها، وهذا الاختلاف مهمّ في إكساب الوحدات المعجمية خصيصةَ التفرد في المعجم.

4 - 2. والمسألة الثانية هي مسألة الوصل بين الصيغم والدلالة، أي ارتباط بنية المفردة بدلالتها، أو دلالة شكل المفردة على معناها. وهذه المسألة تندرج أيضا في مبحث العلاقات في المعجم. وليست هي علاقات اختلافيّة مثل العلاقات التي رأيناها في (4 - 1) بل هي علاقات ائتلافيّة، وهذا النوع من العلاقات نسمّيه «العلاقات الشكليةَ الدلالية» أي إنها علاقات تتبيّن من التأليف بين دوالّ الأدلّة ومداليلها. فإن الأبنية من حيث هي صياغم تنبيء بالدلالة العامة التي تفيدها المفردات المصوغة عليها، وهي في الحقيقة دلالات مرتبطة في الأصل بالأنماط الصيغية إذ ليس النمط الصيغيّ مجرد شكل، بل هو شكل دالّ. ولذلك فإنه يمكن أن تعتمد هذه الأنماط الصيغية لتوزيع المفردات بحسبها توزيعا جدوليّا يمثل كل جدول توزيعيّ متجمّع منها حقلا شكليّا تدلّ أشكال الدوالّ المدرجة فيه على معاني المداليل المرتبطة بها.

ومن أمثلة ذلك في العربية من مقولة الاسم :

(1) ما كان على وزن «فُعَال» دلّ غالبا علىٰ مرض أو علىٰ طارىء غير طبيعي، ومثاله :

سُدَادٌ ← داء يصيب الأنف فيمنع دخول الهواء،

ظُلاَعٌ ← داء يأخذ في قوائم الدابة فتظلع منه،

عُطَاشٌ ← داء يصيب الانسان والحيوان، يشرب الماء فلا يروى.

(2) ما كان على وزن «فِعَالَة» دلّ غالبا على الحرفة والمهنة، ومثاله:

طِرَازَةٌ ← حرفة الطرّاز، أو المطرّز،

سِقَايَةٌ ← حرفة السقّاء،

طِبَالَةٌ ← حرفة الطبال.

(3) ما كان على وزن «فَعَلاَن» دلّ غالبا على الاضطراب والحركة، ومثاله :

مَيَدَانٌ ← تحرّك واضطراب،

مَيَلاَنٌ ← زوال عن الاستواء،

نَوَسَانٌ ← تحرك وتذبذب.

(4) ما كان على وزن «فُعَالَة» دلّ غالبا على بقيّة الشيء، ومثاله:

طُفَافَةٌ ← شيء يسير يبقى في إلاناء ونحوه،

قُطَافَةٌ ← ما يسقط من الثمر إذا قطف،

نُحَاتَةٌ ← ما نُحتَ من أطراف الخشبة ونحوها.

وهذا الارتباط بين الصيغم ودلالة المفردة يسوّغ أن تولّد مفردات جديدة مقيسة على أنماط صيغية موجودة من حيث البنية أو الشكل ومن حيث الدلالة. فإن من الجائز أن نقول:

قِلاَمَةٌ ← حرفة صانع الأقلام،

زِمَارَةٌ ← حرفة الزّامر،

حُبَارَةٌ ← بقيّة الحِبْر في الدواة،

حُلاَقَةٌ ← ما يتناثر من الشعر عند حلاقته.

وقد سارت المجامع اللغوية عندنا على مثل هذا، فولّدت مصطلحات كثيرة مقيسة على أنماط صيغية حاملة لمعاني المفردات المرتبطة بها.

ونستنتج من الأمثلة المتقدمة أن المعنى لا يسند إلى المفردة اعتباطا بل إن المفردة ترتبط بها دلالة يتحكّم في إسنادها إليها شكلها الصيغي، وإذن فلا يصح أن تصاغ أي مفردة للتعبير عن أي معنى، بل تدلّ المفردات على المعاني التي تتواضع الجماعة اللغوية على أن تسندها إلى الاشكال المرتبطة بها. ولذلك فإنه يجوز لنا أن نولّد «قِلاَمَة» لتسمية حرفة صانع الاقلام، و«حُلاَقَة» لما يتناثر من الشعر عند حلقه، لكن لا يجوز لنا أن نسمّي حرفة الجزار «جُزَارَة»، وما يبقى من الشيء بعد نخله «نِخَالَة»، فلو فعلنا ذلك لخرجنا عن نظام اللغة.

وهذا البعد النظريّ مهمّ جدّا من حيث العلاقة بين الصيغمية والمعجم لأنّه ينفي عن المفردات في تكوّنها من دالّ ومدلول خاصيّة الاعتباط. فإن شكل الدليل مظهر لمدلوله ومعبّر عنه. وإذَنْ فإن مدلول المفردة قابل للتبيّن من شكلها أي من الدالّ، وهو هنا

صيغم. وهذه خاصيّة توفرها اللغات ذات البنى المقيّدة مثل اللغات السّاميّة. على أن البحث الآن جار لإثباته بالتطبيق على اللغات ذات البنى السلسلية مثل اللغة الفرنسية. ونعلم أن اللسانية الفرنسية دنيال كوربن (Danielle Corbin) تشرف في جامعة ليل على فريق بَحثٍ يهتمّ بهذه القضية، وهم بصدد تحليل ما يسمّونه «النظرية الوصلية» (Théorie associative)، وهي نظرية تصل معنى المفردة بشكلها [20]. وهذه النظرية يمكن إثبات صحتها كما يُلاَحَظُ بالاعتماد على العربية باعتبارها لغة ساميّة، ذات بنية صرفية مقيدة تحدّدها أنماط صيغية ذات دلالات عامّة مرتبطة بها.

5 - خـــاتمة :

قد حاولنا في هذا البحث الحديث عن خاصيّة في اللغة العربية - من حيث هي لغة ساميّة- رأينا فيها ظاهرةً جديدة في الدرس اللساني الحديث، هي المبحث الذي سميناه «الصيغمية». وقد حلّلنا الفرق بينها وبين الصّرفميّة وبينا أنها خاصيّة في اللغات ذات البنى غير السلسلية التي تخضع البنية الصرفية فيها لقيود صارمة. أما الصّرفميّة فمبْحث مشترك بين اللغات ذات البنى السلسلية واللغات ذات البنى غير السلسلية. وقد أفادنا التطبيق على العربية - باعتبارها لغة ساميّة- في إثبات أمرين مهمين بالنسبة إلى نظرية المعجم :

الأوّل هو دور الصياغم في قيام العلاقات الاختلافية في المعجم، والعلاقات الاختلافية مهمّة جدا لإثبات خاصّية النظام في المعجم لأن الاختلاف لا يوجد إلاّ بين عناصرَ تُكَوِّنُ مجتمعةً بنية (Structure) عامة.

والثاني هو دور الصّياغم في قيام العلاقات الائتلافية في المعجم، وهي علاقات مهمة جدا لنفي خاصية الاعتباط «العُرْفي» عن الدليل اللغوي : فهي علاقات بين أشكال المفردات ومعانيها. وليست المفردة حسب البحث الصيغمي إذن مجرد «كلمة صامتة» قد أسند إليها معنًى إسنادًا اعتباطيا بل هي عنصر منتم إلى جدول (Paradigme) صيغي معين، وينبئ شكله عن المعنى الذي يقترن به.

إبراهيم بن مراد

كلية الآداب بمنوبة - جامعة تونس الأولى

(20) ينظر : D. Corbin : Morphologie dérivationnelle et structuration du lexique, pp. 11-511.
وقد خصصت مع فريقها لهذه المسألة العدد 10 (1991) من مجلة Lexique التي تشرف عليها في جامعة ليل (Lille) الفرنسيّة.

المعجم والدلالة
نظرة في طرق شرح المعنى

بحث : أحمد مختار عمر

مدخـــــل :

يقع المعنى في بؤرة اهتمام المعجمي، لأنه يعد أهم مطلب لمستعمل المعجم كما كشفت الاستطلاعات المتعددة التي أجريت حول وظائف المعجم، وقد احتل المعنى المركز الأول في معظم هذه الاستطلاعات محققا نسبة تتجاوز الـ 70 ٪.

ومع أهمية المعنى لصانع المعجم ومستخدمه فهو يمثل أكبر صعوبة يواجهها صانع المعجم لعدة أسباب منها :

1 - صعوبة تحديد المعنى، وتعدد الآراء حول المراد به، وأنواعه.

2 - سرعة التطور والتغير في جانب المعنى(1) قياسا إلى ما يحدث في جانب اللفظ وتسامح أبناء اللغة في قبول هذا التطور - ربما لعدم ملاحظتهم إياه - قياسا إلى تسامحهم في قبول التطور اللفظي.

3 - اعتماد تفسير المعنى على جملة من القضايا الدلالية التي تتعلق بمناهج دراسة المعنى، وشروط التعريف، والتغير الدلالي، وتخصيص المعنى أو تعميمه، وضرورة التمييز بين المعاني المركزية والإضافية والهامشية والإيحائية والأسلوبية، وحتمية أخذ كلّ هذه المعاني في الاعتبار عند معالجة الكلمة دلاليا.

4 - أن جزءا من المعنى يتوقف على تحديد درجة اللفظ في الاستعمال، وهذا يقتضي تحديد المستوى الاجتماعيّ لمستعمل اللفظ، ودرجة ثقافته، والمنطقة الجغرافية التي

(1) ولهذا يقال دائما إن المعنى يعد ظاهرة مفتوحة، وإننا نستمر في اكتساب معاني المفردات على امتداد حياتنا، في حين أننا نكتسب أساسيات النحو في سن مبكرة (انظر المرجع 29 ص 203).

ينتمي إليها، كما يقتضي تحديد درجة العلاقة بين المتكلم والسامع (حميمة - عاديّة- - رسمية..)، ورتبة اللغة المستخدمة (أدبية - رسميّة- عامية- مكروهة - مبتذلة..)، ونوع اللغة (لغة الشعر - لغة النثر - لغة القرآن - لغة العلم - لغة الإعلان)، والواسطة (حديث - خطبة - كتابة - بيان - نشرة أخبار ..).

5 - أن جزءا من معنى الكلمة قد تم اكتسابه عن طريق مصاحبتها لكلمات أخرى معينة سواء جاءت هذه المصاحبة نتيجة ارتباط خارجي لم يغير من معنى اللفظين المتصاحبين، أو ارتباط عضوي داخلي أدى إلى اكتساب اللفظين معنى جديدا زائدا على معنى كلّ منهما على حدة.

ولكي تتم معالجة المعنى في معجم حديث، وبصورة دقيقة لاتقنع بترديد ما جاء في المعاجم السابقة قديمها وحديثها، فإنه ينبغي حين معالجة المعنى - بقصد تأليف معجم - وضع الأسس الآتية في الذهن وأخذها في الاعتبار حتّى يمكن تلبية حاجة مستعمل المعجم بأعلى قدر من الدقة، وهي :

1- أخذ المعنى الصرفي (أو معنى الصيغة) في الاعتبار. فعلى الرغم من اشتراك الفعلين غفر / استغفر في حروفهما الأصلية (غ ف ر) فإن الثاني منهما يزيد على الأول معنى «الطلب» الذي جاء من وزن استفعل، أو من الألف والسين والتاء.

- وعلى الرغم من اشتراك اللفظين : عجم وأعجم في حروفهما الأصلية الدالة على معنى الغموض والإبهام، فإن دلالة الثاني على معنى سلب الغموض أو إزالته جاءت من إدخال الهمزة التي دلت على معنى السلب، مما أدى إلى قلب المعنى.

2 - ذكر الوظيفة النحوية كمكوّن دلالى، ففي جملة مثل : «شغل الخريج وظيفة كذا» يضاف إلى المكونات الأساسية للفظ «الخريج» المكون الإضافي وهو إمكانية شغله موقع الفاعل.

3 - محاولة ربط المعاني الجزئية للجذر الناتجة عن تطبيقات الاستخدام، أو تنوع السياق - ربطها بمعنى عام يجمعها. ويفيد في هذا طريقة ابن فارس في معجمه «المقاييس»، الذي طبق هذه الوسيلة بكل مهارةفي هذا المعجم، كما تفيد طريقة الزمخشري في معجمه «أساس البلاغة» الذي ميز بين المعاني الحقيقية والمجازية (وأحيانا ميز بين المجاز ومجاز

المجاز)، وكثير من كلمات النوع الثاني يسهل ردها إلى المعنى الأول. وعمليات الربط هذه - بالإضافة إلى ما تحققه من تخفيض الحمل على الذاكرة الإنسانية، وإكساب الكلمات نوعا من المرونة والطواعية فتظل قابلة للاستعمالات الجديدة من غير أن تفقد معانيها القديمة فهي تسوّغ قبول الدلالات الجديدة التي استحدثت في العصر الحديث أو تستحدث فيما بعد، وتمنحها الشرعية وحق البقاء والقبول.

4 - وضع منهج دقيق لكيفية ذكر المعاني المتعددة للفظ الواحد، وتطبيق معايير التمييز بين البوليزيمي والهومونيمي(2). والمختار في النوع الأول أن تذكر المعاني مرقمة تحت مدخل واحد، وفي النوع الثاني أن تتعدد المداخل مرقمة بتعدّد المعاني التي يدل عليها لفظ المدخل.

5 - وضع أولويات لتقديم بعض المعاني على بعض في المدخل الواحد سواء عن طريق الترتيب التاريخي بدءا من أقدم معنى والانتهاء بأحدثها، أو البدء بالمعنى الأعم قبل الأخص، أو بالمعنى الحقيقي قبل المجازي، أو بالمعنى الحسي قبل التجريدي، ووضع الأسس التي تحكم اختيار المعاني ذكرا أو حذفا كالاعتماد على نسبة التردد في العينة، وتجنب المعاني المحظورة أو المبتذلة، وغير ذلك(3).

6 - تنويع طرق شرح المعنى واتخاذ كافة الوسائل لتوضيحه بما يخدم المهارتين اللغويتين الأساسيتين : المهارة السلبية أو الاستقبالية التي تتمثل في تلقي كلام الآخرين

---

(2) يطلق النوع الأول على الألفاظ التي تعددت معانيها نتيجة تطور في الجانب الدلالي، أي نتيجة اكتساب الكلمة معنى جديدا أو معاني جديدة، مثل كلمة بشرة التي تعني جلد الإنسان، وتطلق كذلك على النّبات. وهذا النوع ينظر إليه على أنه (كلمة واحدة - معنى متعدد). أما النوع الثاني فيطلق على الألفاظ التي تعددت معانيها نتيجة تطور في جانب النطق أدى إلى تطابق اللفظين، فهما في الحقيقة لفظان مختلفان لا لفظ واحد، ولذا ينظر إليه على أنه (كلمات متعددة - معان متعددة) مثل كلمة نجم بمعنى الكوكب المعروف، والشجر الذي لا ساق له. وأهم معيار وضعه العلماء للفصل بين النوعين هو درجة الاتفاق أو الاختلاف في الملامح الأساسية بين المعنيين. فكلما قلت درجة الاختلاف كان اللفظ أقرب إلى البوليزيمي، وكلما زادت درجة الاختلاف كان اللفظ أقرب إلى الهومونيمي(انظر المرجع رقم 169/2 وما بعدها).

(3) المرجع رقم 26 / 213.

(المسموع أو المكتوب) وفهمه، والمهارة الإيجابية أو العملية التي تتمثل في القدرة على التعبير (الشفوي أو الكتابي).

ويقتضي ذلك أخذ الملائم أو الضروري في كل مدخل من طرق الشرح الممكنة التي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين أو مستويين على النحو التالي :

أولا : مجموعة الطرق الأساسية، وتتضمن :

أ - الشرح بالتعريف.

ب - الشرح بتحديد المكونات الدلالية.

جـ - الشرح بذكر سياقات الكلمة.

د - الشرح بذكر المرادف أو المضاد.

ثانيا : مجموعة الطرق المساعدة، وتتضمن :

أ - استخدام الأمثلة التوضيحية.

ب - استخدام التعريف الاشتمالي.

جـ - اللجوء إلى الشرح التمثيلي أو التعريف الظاهري.

د - بيان د رجة اللفظ في الاستعمال.

هـ - استخدام الصور والرسوم.

وسيكون منهجنا في تناول هذه الطرق عرض وجهات النظر المختلفة حول كلّ منها، ومحاولة تطبيقها على عينة من معاجمنا القديمة والحديثة لمعرفة كيفية استخدامها، هادفين بذلك إلى أن نضع بين أيدي مجامعنا اللغوية، والمشتغلين بصناعة المعجم أهم النتائج التي توصل إليها الآخرون في صناعة معاجمهم للاستهداء بها، والاستفادة منها.

1 - طرق الشرح الأساسية :

تعد هذه الطرق أهم وسائل شرح المعنى، وكلما أمكن الجمع بينها أو بين أكثرها في المدخل الواحد كان أفضل، وإن كان الغالب الاكتفاء ببعضها ودمج بعضها الآخر، على نحو ماسنرى فيما بعد.

أ - الشرح بالتعريف :

يعد الشرح بالتعريف تمثيلا للمعنى بواسطة كلمات أخرى، بمعنى أنه يعيد التعبير عن

المعنى بألفاظ أخرى(4). ولهذا يقول المناطقة عن التعريف إنه "مجموع الصفات التي تكوّن مفهوم الشيء مميزا عما عداه"(5). فالتعريف والمعرف تعبيران عن شئ واحد أحدهما موجز، والآخر مفصل، ومن هنا سمته الكتب العربية "القول الشارح"(6).

والتعريف المنطقي يكون بذكر جنس الشئ وفصله النوعي أو خاصته. فالجنس لتحديد الماهية، والفصل أو الخاصة لتمييزه عن بقية الأنواع الداخلة تحت جنسه (7). ومثال ذلك تعريف الإنسان بأنه حيوان ناطق (8)، وتعريف الأعزب بأنه رجل (جنس في التعريف) غير متزوج(9) (خاصة).

ولكن التعريف المعجمي لا يلتزم حرفيا بشروط التعريف المنطقي ومواصفاته، والمعجمي حين يعرّف يضع في اعتباره مستخدم المعجم، ويحاول أن يستخدم وسيلة يفهمها القارئ، ولذا عادة مايلجأ إلى تحديد الخصائص الدلالية للفظ المعرّف أو كلمة المدخل من خلال ذكر العناصر أو المكونات التمييزية التي لا تجتمع في لفظ آخر سوى اللفظ المعرّف. والصعوبات التي تصادف واضع التعريف كثيرة أهمها :

1 - محاولة تعريف الكلمات السهلة أو المألوفة، ولذا قال أرسطو منذ أربعة وعشرين قرنا : "إن أصعب شئ أن تضع تعريفا للأشياء السهلة".

2 - محاولة تعريف التصورات التجريدية مثل الحب، والكراهية، والحكمة، والعدل، والصدق، والمعرفة، بعد أن ثبتت صعوبة تعريفها بصورة كافية. ومثل هذا يقال عن الكلمات الدالة على الكيفيات والأحداث والأفعال مثل : طويل، وواسع، وربح، ويقتل، ويكسر . .

3 - بل ثبتتْ كذلك صعوبة تعريف كثير من التصورات الحسية التي تدل على

---

(4) المرجع رقم 2/17.

(5) المرجع 75/8.

(6) السابق والصفحة.

(7) انظر المرجع 122/26 . 115/30.

(8) المرجع 78/8.

(9) المرجع 121/12.

أشياء عادية مثل منضدة، وفنجان، ودلو؛ أو طبيعية مثل موز، وجزر، وتفاح. ؛. أو حية مثل حصان، وذباب، وسنجاب . . الخ(10).

وبعد أن اعترف ليونز بصعوبة تعريف كثير من الكلمات بما فيها الأسماء المعيّنة كالكرسي والمنضدة علق قائلا : «إن قضية التعريف كلها أكثر تعقيدا مما تتصور»، وأبدى رأيا تشاؤميا متطرفا حين صرح كذلك بأن «معظم الكلمات اليومية التي تدل على أنواع ثقافية أو طبيعية تعد غامضة وغير محددة المعنى إلى حد كبير، وبالتالي فهي غير قابلة للتعريف» (11).

ولعلنا نتلمس مثل هذا الرأي بشكل ضمني فيما فعله كثير من المعجميين العرب حينما تركوا تفسير ماهو معروف، وفي صنيع الفيروزابادي في معجمه القاموس المحيط حينما أتبع كثيرا من الكلمات بالرمز (م) الذي يعني به أنه معروف ما لا يحتاج إلى تفسير، وهو في الحقيقة هروب من محاولة بذل الجهد لتفسير اللفظ الشائع أو المألوف (12).

ولكننا - على الجانب الآخر - نجد اتجاها معاكسا عند بعض اللغويين وعلى رأسهم أنا ورزبيكا التي صرّحت في صدر أحد كتبها (13) بأن هدفها إثبات الرأي «أنه ليس فقط من الممكن القول إن كلمة عادية شائعة تعني . . ولكن كذلك إثبات أن كلا من الإجراءات المتبعة في التعريف والنتائج المترتبة عليها يمكن أن تكون مثيرة وقادرة على الكشف والإضاءة في نفس الوقت». وقد بذلت المؤلفة جهدا فائقا في إثبات ذلك، ليس من خلال الجدل النظري، ولكن من خلال «التعريف الفعلي للكلمات اليومية» مما كشف عن إمكانية تعريفها، وليس استحالتها كما أعلن بعضهم. وقد وضع العلماء منذ أفلاطون وأرسطو شروطا للتعريف الجيد وأضاف إليها الفلاسفة والمناطقة المحدثون وعلماء الدلالة والمعاجم شروطا أخرى من خلال الممارسة والتجربة الفعلية، ومن هذا وذاك يمكن أن نستخلص الشروط الآتية :

---

(10) المرجع 1/20.

(11) المرجع 20 / 2.

(12) انظر مثلا قول صاحب القاموس المحيط : الحدأة : طائر م، وقوله : الحناء - بالكسر : م، وقوله : الشيء : م، وقوله : الكمء نبات م . .

(13) هو : Lexicoraphy and Conceptual Analysis

1 - الاختصار والإيجاز، فإن الرغبة في توفير الحيز أدى إلى ظهور الحكمة «كن موجزا» وعلى هذا فإن تعريفات المعجم ينبغي ألا تبدد الكلمات ولا تستخدم في الشرح ما يمكن الاستغناء عنه. إن فنّ التعريف لا يعتمد فقط على القدرة على التحليل والفهم، ولكن كذلك على القدرة على شرح المعاني بإحكام، مع براعة في الإيجاز. إن كلّ تعريف يجب أن يقول أكثر ما يمكن بأقل عدد من الكلمات (14).

2 - السهولة والوضوح، فلا يفسر اللفظ بلفظ غامض(15) ولا يعرّف بما لا يُعْرَف به. ولذا لا يصح أن يقال في تعريف القدم إنه وحدة لقياس الطول (16). وأفضل من هذا قول المعجم الوسيط : القدم : وحدة قياس توازي ثلث ياردة، وقول المعجم العربي الأساسي : وحدة قياس أنجلوسكسونية توازي ثلث ياردة أو 47، 30 ستم. ولا يستخدم في التعريف ألفاظ غامضة أو غريبة غير ظاهرة الدلالة عند السامع، كقول الفارابي: التنور : النيلج، وهو يعني به دخان الشحم الذي يعالج به الوشم حتى يخضر. وإذا حدث ذلك وجب أن تشرح الكلمة الغريبة الواردة في التعريف في مكانها من المعجم. وإذا كان من الصعب - بالطرق التقليدية - التأكد من شرح كلّ كلمة وردت في كلّ تعريف، فإن استخدام الحاسوب في جمع المادة وترتيبها مكّن من ذلك (17). وربما كان من أفضل الأمثلة لإمكانية تطبيق ذلك معجم Collins Cobuild Essential English Dictionary الذي لم يكتف بشرح كلمات التعريف في أماكنها بل أعدّ قائمة بالكلمات التي وردت في الشرح عشر مرات فأكثر، ويبلغ عددها حوالي ألفي كلمة.

3 - تجنب الدور، كقول المعاجم القديمة : حسُب الرجل : صار حسيبا، إذ لا يجوز أن تدخل الكلمة المعرفة ولا مشتقات منها في التّعريف إلا إذا كان المدخل مركبا، وقصد بشرحه المعنى الجديد الذي اكتسبه بالتركيب كأن يقال في شرح المركب : «طالب التربية» إنه الطالب الذي يُعَدّ تربويا ليعمل مدرسا.

---

(14) المرجع 137/12، 330/20.

(15) لفت نظري قول أحد الشيوخ مفسرا قوله تعالى : «سيقول السفهاء من الناس» : «السفهاء : الذين خفت أحلامهم»، وبهذا فسر اللفظ الغامض بلفظ غامض.

(16) المعجم المدرسي.

(17) المرجع 129/12.

4 - تجنب الإحالة إلى مجهول، أو إلى شيء لم يعرّف في مكانه، كقول الفيروزابادي في مادة ضرس : الضرس السن، ثم قوله في مادة سنن : السنّ : الضرس[18].

5 - مراعاة النوع الكلامي للكلمة المعرّفة، ولذا عيب على بعض المعاجم العربية القديمة قولها : الأكلف : لون بين السواد والحمرة، وصواب التعريف : الكلفة : لون بين السواد والحمرة أو الأكلف : ماكان لونه بين السواد والحمرة. وكذلك عيب عليها قولها : القنينة : آنية للشراب، والصواب : إناء للشراب، لأن القنينة مفرد لا جمع[19].

6 - ينبغي في تفسير الأسماء المادية أن يشار إلى الشكل الخارجي، والوظيفة. والخصائص المميزة التي يعتبرها معظم المتكلمين خصائص أساسية. وعلى هذا فإن المرآة ينبغي أن تعرف بما يجمع هذه الثلاثة، كأن يقال : «سطح أملس مصقول (كالزجاج) يعرض صورة الشيء عن طريق الانعكاس»، فالشئ إن لم يكن سطحا فليس مرآة، وأكثر من هذا لا بد أن يكون السطح مصقولا وناعما (سواء كان زجاجيا أو غير زجاجي)، وأخيرا لابد أن يكون قادرا على أداء وظيفته وهو عرض الصورة عن طريق الانعكاس. ومثل هذا يقال عن تعريف القَدُوم بأنه : «أداة يدوية، تتكون من رأس صلب، مثبت في يد، ويستعمل للدقّ»[20] فقد جمع بين الشكل الخارجي والوظيفة والخصائص المميزة. ويتضح من هذا عدم وفاء التعريف الوارد في المعجم الوسيط للمرآة حيث قال : «مايرى الناظر فيها نفسه»، فقد أشار إلى الوظيفة فقط دون الشكل الخارجي، أو المادة المكونة . وأفضل منه قول المعجم العربي الأساسي : «سطح مستو أو منحن يعكس الضوء عكسا تنشأ عنه صورة». وأسوأ تعريف وجدته ورد في القاموس المحيط، وهو قوله: «المرآة : ماتراءيّتَ فيه». ومثل هذا يقال عن تعريف «القدوم» في المعجم الوسيط حيث قال : «القدوم : آلة للنجر والنحت»، وقد أخذها عنه المعجم العربي الأساسي والمعجم المدرسي دون تعديل.

---

(18) ولكن لا مأخذ على قول المعجم الوسيط : «القدم : وحدة قياس توازي ثلث ياردة »، فقد عاد في مادة «ياردة» إلى القول إنها مقياس طولي يقدر بنسبة 32 إلى 35 من المتر. وانظر 331/20، 126/26، 127 .

(19) انظر المرجع 298/1، 134/12

(20) انظر المرجع 134/2، 58/100.

7 - يشترط كذلك أن يكون التعريف جامعا شاملا لكل أفراد المعرَّف، ومانعا دالا على المعرّف وحده. ولهذا فإن إدخال المادة الخشبية في تعريف «الباب» وإن كان يعتمد على الاستعمال الغالب فإنه لا يدخل كل أنواع الأبواب، وأفضل منه قول المعجم الأساسي، والمحيط : من خشب أو غيره، وأقل في القبول قول المعجم المدرسي : من خشب ونحوه، وهو منقول عن المعجم الوسيط.

8 - ويشترط أخيرا أن يكون مجموع الكلمات المستخدمة في الشرح محدود العدد، ومقتصرا على الكلمات التي يفترض مسبقا أن يكون مستعمل المعجم على علم بها. وقد طبق هذا الشرط بنجاح في عدد من المعاجم الإنجليزية مثل : معجم West المسمى : An International Reader's Dictionary الذي استخدم حوالي 1500 كلمة في المعجم كُلّه لتعريف نحو من 24000 مدخل. ومثل معجم Longman المسمى The Longman Dictionary of Contemporary English الذي استخدم مفردات تعريفية لم تزد على ألفي كلمة لتعريف نحو من 55000 مدخل(21).

ب - الشرح بتحديد المكونات الدلاليّة :

لا نعرف معجما في القديم أو الحديث، في أي لغة من لغات العالم قد قام على أساس من نظرية المكونات الدلالية، بما في ذلك معاجم الموضوعات أو المجالات الدلالية. ولكن علماء الدلالة هم الذين ناقشوا هذه النظرية، ووضعوا أمام صانعي المعاجم نماذج تحليلية كثيرة ينبغي الاستفادة منها في صياغة تعاريفهم للكلمات(22).

وتقوم فكرة العناصر التكوينية على تحليل المحتوى الدلالي للكلمة إلى عدد من العناصر أو الملامح التمييزية التي من المفترض ألا تجتمع في كلمة أخرى سوى الكلمة المشروحة، وإلا كان اللفظان مترادفين. وتفيد نظرية العناصر التكوينية أو النظرية التحليلية صانعي المعجم من جهات ثلاث(23) :

---

(21) انظر المرجع 26/ 136.

(22) قدمت الملامح الدلالية Semantic features أو المكونات الدلالية Semantic components كمعيار للفصل بين المعاني المستقلة، أخذا من التحليل الفونولوجي للملامح التمييزية، واستخدمت بنفس الطريقة التي استخدمت فيها الملامح الصوتية لتمييز الفونيمات المختلفة (انظر المرجع 62/25).

(23) انظر المرجع 114/2 ومابعدها.

1 - تحليل كلمات كل حقل دلالي، وبيان العلاقات بين معانيها.

2 - تحليل كلمات المشترك اللفظي إلى مكوناتها أو معانيها المتعددة.

3 - تحليل المعنى الواحد إلى عناصره التكوينية المميزة.

وإذا كان المعجمي (مادامت المعاجم المتحدث عنها هنا هي المعاجم المرتبة ألفائيا) لا يستفيد بصورة مباشرة من تحليل كلمات كل حقل دلالي وبيان العلاقات بينها ولا يرى جدوى من تحليل كل كلمة داخل حقلها الدلالي إلى عناصرها التكوينية المميزة، لأن مثل هذا النوع من التحليل يؤتي ثماره حين تتجمع كلمات الحقل الواحد في مكان واحد، وهو مالا يحدث في المعاجم الألفبائيّة حيث توضع كل كلمة في حرفها الهجائي - فإنه ولا شك محتاج إلى أخذ النظرية التحليلية في اعتباره حين صياغته للتعاريف، وحين محاولته وضع الخطوط الفاصلة بين الكلمات المتقاربة أو المتشابهة في المعنى، والتي كثيرا ما يحدث الخلط بينها. ويحتاج ابن اللغة العادي إلى التفرقة بينها مراعاة للصحة اللغوية. وهو محتاج كذلك إلى استخدام هذه النظرية إذا أراد القيام بعملية ربط بين مثل هذا النوع من الكلمات، واستخدام نظام الإحالة من مدخل إلى مدخل آخر.

ولنضرب بعض الأمثلة على أهمية استخدام هذه الطريقة أثناء تقديم شرح، أوصياغة تعريف لكلمة ما :

1 - من أهم العلاقات داخل الحقل المعجمي علاقة الاشتمال أو التضمن، وعلاقة الكل بالجزء. ولاشك أن صياغة التعريف تقتضي الوصول أولا إلى الكلمة الغطاء أو اللفظ الأعم الذي يشتمل على غيره ويمكن اعتباره جنسا في التعريف يتم تخصيصه عن طريق إضافة فصله النوعي أو خاصته - كما سبق أن ذكرنا. فإذا أردنا مثلا أن نعرّف القط أو الأسد أو الكلب نبدأ بالكلمة الغطاء أو الجنس فنقول : حيوان . . . وإذا أردنا أن نعرّف الببغاء أو الصقر نفعل نفس الشي فنقول : طائر، أو نوع من الطيور . . وإذا أردنا أن نعرّف التفاح قلنا إنه نوع من الفاكهة . . وهكذا، وقد أعطت Wierzbicka مثالا توضيحيا آخر حين قالت : إن الكانجارو قد ينظر إليه على أنه نوع من الحيوانات، أو نوع من القوافز، ولكنه من الناحية الدلالية لابد أن ينظر إليه على أنه نوع من الحيوانات يتصف بالقفز، وليس نوعا من القوافز له صفة الحيوانية. وبهذا أمكن من خلال النظرية التحليلية

تحديد الجنس أو النوع العام، والخاصة المميزة أو الملمح التمييزي، وأمكن وضع كل منهما في مكانه الصحيح من التعريف (24).

2 - كذلك من خلال استخدام النظرية التحليلية يمكن لصانع المعجم أن يحدد العناصر التي سيضمنها تعريفه للفظ، والتي تميزه عن غيره من الكلمات الواردة معه في نفس المجال. ولنأخذ المثال الذي ضربه علماء الدلالة مع شيء من التعديل، وهو الكلمات الدالة على مقاعد الجلوس في اللغة العربية، مثل : مقعد، وكرسي، ودكة، وأريكة، (ويمكن أن نضيف إليها كلمات أخرى تشيع في الاستعمال الحديث على المستوى اللهجي مثل : بنش، وكنبة، وفوتي)، فإننا نجد ما يأتي :

(1) أن كلمة مقعد ليس لها خاصة أخرى مميزة، ولذا فهي الكلمة الشاملة أو الكلمة الغطاء لسائر الكلمات المستخدمة للدلالة على الجلوس.

(2) إذا اختبرنا سلسلة الملامح التي تميز نوعا من المقاعد عن آخر نجدها تنحصر في الملامح الآتية :

الشكل	الوظيفة	صفات أخرى
* منجّد أو غير منجد * له ظهر أو بدون * له ذراعان أو بدون	* لجلوس شخص أو أكثر * داخل مبنى أو خارجه	* قابل أو غير قابل للحركة.

ويمكن توضيح هذه الملامح في الشكل الآتي :

(24) انظر المرجع 262/20.

	للجلوس	لشخص واحد	منجد	خارج المبنى	بظهر	بذراعين	قابل للتحريك
مقعد	+						
كرسي	+	+	-	-	+	-	+
بنش	+	-	-	-	+	-	-
دكة	+	-	-	+	-	-	-
أريكة	+	-	+	-	±	±	+
كنبة	+	-	+	-	±	±	+
فوتي	+	+	+	-	+	+	+(25)

(3) بهذا يمكن تعريف الكلمات الموجودة في الشكل على النحو التالي :

الكرسي : مقعد للجلوس قابل للتحريك له ظهر ومخصص لجلوس شخص واحد.

البنش : مقعد للجلوس غير قابل للتحريك له ظهر ومخصص لجلوس أكثر من شخص.

الدكة : مقعد للجلوس غير قابل للتحريك مخصص لجلوس أكثر من شخص ويوضع عادة في الأماكن المفتوحة (حديقة - فناء..).

الأريكة : مقعد منجد للجلوس قابل للتحريك له ظهر وذراعان غالبا ومخصص لجلوس أكثر من شخص.

الكنبة : مقعد منجد للجلوس قابل للتحريك له ظهر وذراعان غالبا ومخصص لجلوس أكثر من شخص[26].

الفوتي : مقعد منجد للجلوس قابل للتحريك، له ظهر وذراعان، ومخصص لجلوس شخص واحد.

وعادة ما يهتم المعجمي بالملامح اللغوية التمييزية مثل المشي وعدمه بالنسبة إلى الرّضيع، والبلوغ والذكورة بالنسبة إلى الرجل، والانتماء للديانة اليهودية بالنسبة إلى اليهودي

---

(25) بتصرف عن المرجع 91/27، وانظر المرجع 38/23.

(26) لاحظ علاقة الترادف التي كشفتها الطريقة التحليلية.

.. ولكنه كثيرا ما يدخل في اعتباره الملامح الايحائية أو ظلال المعاني connotation، حين تشتهر وتتحول إلى ملامح دلالية ذاتية أو معان حقيقية denotation.

ويمكننا أن نضرب على ذلك الأمثلة الآتية :

(1) كلمة يهودي التي تعني أساسا الشخص المنتمي للديانة اليهودية، اكتسبت معنى إضافيا تحول بمرور الوقت إلى نوع من الدلالة الذاتية وهو معنى الطمع والجشع والمرابأة.

(2) كلمة «رجل» تغطي منطقة واسعة من الصفات المنسوبة إلى الذكر البالغ كالشجاعة والثبات وتحمل المسؤولية، وتلحظ هذه الصفات في تعبيرات مثل : إنه رجل حقيقي، إنه رجل طبق الأصل، إنه رجل والرجال قليل، وقول الأب لابنه الصبي : كن رجلا، ليس مراده أن يصبح بالغا بين عشية وضحاها، ولكننا هنا أمام ملمح تمييزي لا يرتبط بعمر أو جنس يمكن صياغته هكذا : كن إنسانا شجاعا أو صلبا. ولعل هذا هو السر في صحة إطلاق صفة الرجولة على المرأة، وفي تسمية عائشة : «رجلة العرب».

(3) كلمة «كلب» التي تحمل إلى جانب معناها الحقيقي معاني الإخلاص والوفاء والارتباط بالصديق، مما سمح للشاعر العربي القديم علي بن الجهم بأن يمدح الخليفة بقوله :

أنت كالكلب في وفائك بالعهد وكالتيس في قراع الخطوب[27]

ومن أجل هذا ينبغي أن يراعي المعجمي في تعريفه الاتساع حتى يمكن أن يشتمل التعريف على المعنى التضمني للفظ إلى جانب معناه الأساسي، ويكون قادرا على اشتمال المجازات المحتملة، فإذا اكتفى المعجمي في تعريف «الأسد» بأنه نوع من الحيوانات من الفصيلة السنورية، فقد يكون التعريف مقبولا، ولكن يعيبه أنه لا يفي بتفسيرات التعبيرات المجازية من مثل : «خرج بنصيب الأسد» و «وضع رأسه في فم الأسد»، فلكي تفهم هذه التعبيرات يكون من الأفضل أن يقال : نوع من الحيوانات الضخمة المفترسة من

---

(27) انظر المرجع 96/27 - 98، والمرجع 37/2. ويمكن إضافة أمثلة أخرى كثيرة مثل دلالة كلمة «غنم» على معنى الانقياد، وكلمة «فأر» على معنى الجبن، وكلمة «حمار» على معنى البلادة، وكلمة «نحلة» على معنى النشاط. وقارن الكلمات الثلاث : رشيق - نحيف - هزيل، وما تحمله كلٌّ منها من معنى إضافيّ يختلف عن معنى الكلمة الأخرى.

الفصيلة السنورية. وقد يضاف إلى ذلك اتصافه بالسيطرة على سائر الحيوانات وتلقيبه بملك الحيوانات، أو ملك الغابة (28).

فإذا رجعنا إلى معاجمنا العربية نجدها قد تفاوتت في التعامل مع هذا اللفظ. فالعين والقاموس المحيط يكتفيان بذكر أنه معروف، ويضيف لسان العرب وصفا آخر حين يقول: الأسد من السباع معروف. فإذا رجعنا إلى المعاجم الحديثة نجدها أكثر تحديدا وتفصيلا، فالوسيط يقول : حيوان مفترس من جنس السنور، رتبة آكلات اللحوم، من طائفة الثدييات . . وهو من الوحوش الضارية ؛ والأساسي يقول : حيوان مفترس شديد الضراوة ؛ والمحيط يقول : حيوان ضار لبون من فصيلة السنوريات ؛ والمعجم المدرسي يقول : جنس حيوان من الفصيلة السنورية ورتبة اللواحم (آكلة اللحوم) وطائفة الثدييات أي اللبونات. وهو من الوحوش الضارية، يعيش في إفريقية وجنوبي آسية، انقرض في الشام والعراق ولعل منه بقية في قلب جزيرة العرب.

فإذا كان العين والقاموس المحيط قد قصرا بترك التعريف، فقد جبرت المعاجم الحديثة هذا القصور، وإن لم يستطع بعضها صياغة التعريف بشكل موجز مختصر، وأضاف بعضها معلومات موسوعية لا مكان لها في المعجم.

جـ - الشرح بذكر سياقات الكلمة :

إذا كان الشرح بالتعريف، أو بتحديد العناصر التكوينية يلبّي حاجة مستعمل المعجم الذي يريد أن يعرف معنى كلمة قرأها أو سمعها، فإنه لا يلبي كثيرا حاجة مستعمل المعجم الذي يريد أن يعرف استعمالات الكلمة، ومصاحباتها اللفظية المعتادة، والتركيبات السياقية التي تدخل في تكوينها.

إن الطريقتين السابقتين تخدمان ما سبق أن سميناه بالمهارة السلبية ولكن تظل المهارة الايجابية أو الاستخدامية أو العملية في حاجة إلى طريقة أخرى، وهي الطريقة السياقية. وقد عرّف علماء الدلالة معنى الكلمة طبقا للنظرية السياقية بأنه «استعمالها في اللغة»، أو «الطريقة التي تستعمل بها»، ولذا يرى Firth أن معنى الكلمة لا ينكشف إلا من خلال

---

(28) انظر المرجع 126/26 .

تسيقها أي وضعها في سياقات مختلفة (29)، ويقول Wittgenstein : «لا تسأل عن المعنى، ولكن أسأل عن الاستعمال» (30).

وعلى الرغم من تقسيم العلماء السياقات إلى أربعة أنواع فإن الذي يهمنا منها هنا هو السياق اللغوي (31). أما السياق الثقافي فسيأتي ضمن طرق الشرح المساعدة حيث يتضمنه بيان درجة اللفظ في الاستعمال على نحو ما سنذكر فيما بعد . وأما السياق العاطفي فلا يتمثل إلا في ثنائيات الكلمات التي تختلف في درجة القوة والضعف في الانفعال مثل الفرق بين كلمتي أَحَبَّ وعشق، وكلمتي كَرِهَ وأبغض، وبالتالي فهو غير ملحوظ في كل دلالات الكلمات.

إن أهمية تحديد سياقات الكلمة واستخداماتها الفعلية تنبع من أن الكلمات لا تملك وجودا مجردا لذاته، ولكن وجودها يتحقق في استخدامها، ومن الهام أن نحدد معنى الكلمة باعتبارها جزءا من نظام، لأنها قد تملك عدة معان حسب استخدامها في السياق (32).

وقد شاع اتباع المنهج السياقي في المعاجم مؤخرا بعد أن شاعت النظرية في الدراسات الدلالية الحديثة (33) ولاقت تأييدا من علماء النفس والفلسفة، وعلى حد تعبير برتراند راسل : «الكلمة تحمل معنى غامضا لدرجة ما، ولكن المعنى يتكشف فقط عن طريق ملاحظة استعماله. الاستعمال يأتي أولا، وحينئذ يتقطر المعنى منه» (34).

وقد بين علماء الدلالة قيمة المنهج السياقي في دراسة دلالات الكلمات قائلين :

1 - إنه يجعل المعنى سهل الانقياد للملاحظة والتحليل الموضوعي.

2 - إنه لا يخرج في تحليله اللغوي عن دائرة اللغة.

(29) انظر المرجع 68/2.

(30) المرجع 19/28.

(31) باقي السياقات هي : السياق العاطفي، وسياق الموقف، والسياق الثقافي. وهي مع أهميتها قد لا تتيسر متابعتها في كلّ مداخل المعجم، بخلاف السياقات اللغوية التي يمكن بل يجب متابعتها على نحو ما سترى.

(32) المرجع 47/22.

(33) فيرث مثلا يعتبر أن قائمة من الكلمات المتصاحبة مع كلّ كلمة تعد جزءا من معناها.

(34) المرجع 72/2.

3 - إن دراسة السياقات اللغوية تحقق جملة من المميزات منها :

أ - سهولة تحديد التعبيرات السياقية idioms . فإذا كان لفظ يقع في صحبة آخر دائما فمن الممكن أن يستخدم هذا التوافق في الوقوع كمعيار لاعتبار هذا التجمع مفردة معجمية واحدة.

ب - إمكانية تحديد مجالات التصاحب والانتظام بالنسبة إلى كل كلمة مما يعني تحديد استعمالاتها في اللغة. وتحديد هذه المجالات والاستعمالات يساعد على كشف الخلاف بين الكلمات التي يعتبرها أبناء اللغة مترادفة، لأنه من النادر أن تأخذ كلمة نفس السياق أو التجمع اللغوي الذي تأخذه كلمة أخرى (35).

وقد تأخر تطبيق المنهج السياقي في المعاجم تطبيقا شاملا مستقصيا نظرا إلى حاجته إلى مسح لغوي شامل أو شبه شامل، وهو مسح لا يمكن القيام به دون استخدام الحواسيب والماسحات الضوئية وإنشاء قواعد البيانات، وتجهيز ملفات الاقتباس، وهو ما توفر مؤخرا للمعاجم الأوربية، ولم يتوفر حتى الآن للمعاجم العربية. وصعوبة ثانية هي أنه حين يقرر المعجمي أن كلمة تأتي في صحبة كذا وكذا فإن هذا ينبغي أن يصدق سلبا كما يصدق إيجابا، أي أنه يعني في نفس الوقت أنها لا تستعمل فيما عدا ذلك (36).

ويمكن تقسيم السياقات اللغوية للكلمات إلى الأنواع الآتية :

1 - التصاحب الحرّ free combination

2 - الارتباط الاعتيادي، أو التصاحب المنتظم أو التضام collocation أو co-occurrence.

3 - التعبيرات الاصطلاحية أو السياقية idiomatic expressions أو idioms.

أما التصاحب الحر فيتحقق حين يمكن أن تقع الكلمة في صحبة كلمات غير

---

(35) السابق / 73، 78.

(36) وقد توسع المحدثون في تصاحبات بعض الأفعال، مثل «اندلع»، و«أبدى»، و«تلقى»، فأصبح يقال : اندلعت نار الحرب، المعركة، الاضطرابات، التظاهرات، حرب الأسعار، أخطار المخدرات . . ، ويقال : أبدى رغبة، معارضة، تقديرا، ترحيبا، عطفا، تأييدا . . ، ويقال : تلقى وعدا، مكالمة، هدية، منشورا، إنذارا، عددا من البرقيات، ، مساعدات مالية، تقارير . . الخ. (انظر المرجع 9/51 - 53).

محدودة، كما يمكن أن يستبدل بها غيرها في مواقع كثيرة، ومن ذلك كلمة أصفر، فعلى الرغم من ارتباطها في بعض الأحيان بكلمات معيّنة (رمل / ليمون / وجه..) فإنها تأتي عادة وصفا لكلمات غير محدودة. ومثل هذا يقال عن الفعل «واجه»، الذي يمكن أن يأتي في صحبة مفعولات كثيرة مثل : الظروف، الصعوبات، المشكلة، الحقيقة، الأعداء.. الخ.

وأما الارتباط الاعتيادي أو التصاحب المنتظم فيتحقق حين يلاحظ المعجمي تكرار التصاحب، وعدم إمكانية إبدال جزء منه بآخر، أو إضافة شيء آخر إليه، وربما أطلق عليه بعضهم اسم مجالات الاستخدام range of application (37). ويمكن التمثيل له بارتباطات مثل : السلام عليكم (فلا يقال مثلا : الأمان عليكم)، ورمضان كريم(فلا يقال مثلا : عيد كريم، ولا رمضان طيب أو سعيد) وتحية طيّبة، وشكر الله سعيكم، وأعظم الله أجركم. وفي الإنجليزية يقال : Merry Christmas، وHappy new year، ولا يسمح بتبادل الوصفين (38).

وأما التعبيرات الاصطلاحية أو السياقية فلا بد أن تتوافر فيها جملة شروط منها :

1 - عدم إمكانية التبادل بين كلماتها وكلمات أخرى غيرها. فلا يمكن أن يقال بدلا من السوق السوداء مثلا : السوق المظلمة، أو السوق غير القانونية، أو السوق المستغلة.

2 - عدم إمكانية إضافة كلمات أخرى إلى التصاحب.

3 - أن يصعب أو يستحيل استنتاج المعنى الكلي للتعبير من معاني مكوناته نظرا إلى اكتسابه معنى جديدا زائدا على معنى مجموع هذه المفردات، كما في قولنا الكتاب الأبيض (كمصطلح سياسي)، أقام الدنيا وأقعدها.

4 - أنه لا يمكن ترجمته إلى لغة أخرى بصورة حرفية (39). وأذكر في هذا المقام مقالا قرأته في الصحف العربية حينما ولد أول طفل من أطفال الأنابيب في بريطانيا

---

(37) المرجع 143/22.

(38) وتتمثل مشكلة المعجمي مع هذا النوع من الكلمات في الإجابة عن التساؤلات الآتية أولا : أي عدد؟ وأي نوع من المصاحبات اللفظية سيتضمنها المعجم ؟ وأين ستوضع (انظر المرجع 43/10).

(39) المرجع 145/22 - 147، 98/26 ومابعدها ، و 105 وما بعدها، 2186/14، 2193، 43/10 وما بعدها.

ونشرت الصحف الإنجليزية حوارا مع الأم ترجمته الصحف العربية. وقد لفت نظري في هذا الحوار العبارة الآتية: «وأخذت الممرضات يجذبن رجليها». وبعد توقف لفترة قصيرة قفز إلى ذهني التعبير الإنجليزي «to pull one's leg» الذي لم يكن يصح ترجمته حرفيا، لأنه تعبير اصطلاحي. وكان الواجب أن تترجم الجملة إلى: «وأخذت الممرضات يداعبنها (أو يمازحنها)» (40). وتخيل شخصا يترجم حرفيا تعبيرات مصرية مثل: «ماشية على حل شعرها»، «بيجري على أبوه وأمه»، «بيشرب سيجارة»، «ركب رأسه».. الخ.

ويعتبر اللغويون الأمثال proverbs من نوع التعبيرات الاصطلاحية، باعتبارها تمثل أعلى درجة من التحديدات التجمعية (41). ومثل هذا النوع من التعبيرات لا يغير، وإنما يحكي كما هو، ومن ذلك: جنت على نفسها براقش، الصيفَ ضيعتِ اللبن، رجع بخفّيْ حنين، عصفور في اليد خير من عشرة في الغد، ضرب عصفورين بحجر.. الخ.

وإذا كان المعجمي في حل من عدم تقديمه جميع أنواع التصاحبات الحرة التي أظهرتها العينة التي تشكل قاعدة بياناته، والانتقاء الواعي لبعض نماذجها - ربما على أساس نسبة التكرار والشيوع - فهو ملزم - إلى حد كبير - وحسب حجم معجمه، ونوع مستعمل المعجم باستقصاء وتقديم كلّ ما أفرزته العينة بالنسبة إلى كلّ من الارتباط الاعتيادي، والتعبيرات الاصطلاحية (42).

ولعل من أشهر المعاجم الأوروبية التي اعتمدت على مادة حية محوسبة ساعدت

---

(40) وفي الإنجليزية يعبر عن اضطرار الشخص للانتظار بالعبارة: He was cooling his heels in the reception room فلو ترجمت حرفيا إلى: «كان يبرّد قدميه في صالة الاستقبال»، لم يكن لها معنى (انظر المرجع 146/30).

(41) المرجع 26/ 110، 111.

(42) على الرغم من كونهما نوعين مختلفين كما رأينا، فإنهما غالبا مايعالجان في مكان واحد في مداخل المعجم (انظر المرجع 98/26) ولكن المحظور في الحقيقة هو الخلط بين هذين النوعين وأمثلة التصاحبات الحرة، لأن النوعين الأولين يصدقان إيجابا وسلبا بخلاف الأخير فلا يصدق إلا إيجابا.

على تجهيز قوائم الكلمات، وتنظيم الاقتباسات الموجودة في الملفات وترتيبها، وتسهيل الإحالات وعمليات الربط المعاجم الآتية :

1 - Collins Cobuild English Language Dictionary الذي استخدم تقنية حاسوبية متقدمة تم بمقتضاها إجراء مسح لغوي مكثف لمادة مكتوبة ومسموعة تمثل الإنجليزية المعاصرة أصدق تمثيل وتتجاوز في حجمها ملايين الكلمات والأمثلة والشواهد. وقد أعطى المعجم اهتماما خاصا لسياقات الكلمة ومصاحباتها اللفظية، وأنواع التراكيب التي ترد فيها، والتعبيرات السِّياقيّة.

2 - المعجم الذي جمعه معهد المعجمية الهولندية (وهو مؤسسة هولندية بلجيكية)، من قاعدة بيانات ضخمة بدأ العمل فيها عام 1978 وضمت نصوصا حديثة من الصحف والتلفاز والكتابات الأدبية والتقنية والعلمية بلغت نحوا من 60 مليون اقتباس(43).

3 - عدد من المعاجم التي أنتجتها شركة لونجمان مثل :

أ - The Longman Dictionary of Scientific Usages.

ب - The Longman Dictionary of Contemporary English الذي وضع تحت يد فريق العمل مادة تبلغ 27 مليون نص، 25 مليونا منها كانت مسجلة على بطاقات عادية، والباقي اقتباسات حديثة أخذت من نصوص صحفيّة اختار الكومبيوتر عينتها عشوائيا، ومن عبارات وكلمات جديدة استخلصها عدد من القراء ثم خزنت في الكومبيوتر، وقد ظهرت طبعته الأولى عام 1978، والثانية عام 1987.

4 - معجم وبستر الجامعي في طبعته التاسعة التي نشرت عام 1991 والتي احتوت على أكثر من 13 مليون اقتباس بزيادة 3 ملايين على طبعته عام 1961 (44).

فإذا عدنا إلى المعاجم العربية نجد تفاوتا كبيرا بينها في الاهتمام ببيان السياقات اللغوية للكلمات ، واعتبارها عنصرا من عناصر الشرح والتفسير، ونجد القاموس المحيط من بين المعاجم القديمة يهمل القضية إهمالا تاما أو شبه تام عن طريق الاكتفاء بتفسير المعنى دون اهتمام بوضع الكلمة في سياقاتها اللغوية، بل ويعتبر الفيروزابادي ذلك من مفاخره

---

(43) المرجع 14/ 2182.

(44) انظر المعاجم المذكورة، بالإضافة إلى المرجع 21/85 - 87، 13/35، 12/273.

وخصائص معجمه إذ يقول في المقدمة «وألفت هذا الكتاب محذوف الشواهد مطروح الزوائد». أما سائر المعاجم القديمة فليس لها خطة محددة في التعامل مع هذه القضية. وهي تخلط الأمثلة التوضيحية والشواهد - التي يمكن أن نعتبرها تصاحبات حرة - تخلطها بأمثلة التصاحب المنتظم والتعبيرات الاصطلاحية أو السياقية، كما أنها تسوق ما يتيسر لها دون محاولة التنظيم أو الحصر.

أما المعجميون المحدثون فقد أعطى بعضهم اهتماما أكبر للموضوع، وتمثل هذا الاهتمام فيما يأتي:

1 - تأليف المعاجم الخاصة التي اقتصر الغرض من معظمها على خدمة الطلاب، ولم تتصف بالعمومية والشمول نظرا إلى قيامها على المسح البشري والجمع اليدوي. ومن أشهر هذه المعاجم:

أ - معجم التعابير الاصطلاحية، وهو معجم انجليزي - عربي، قام بوضعه مجموعة من الأساتذة الجامعيين، ونشرته مكتبة لبنان عام 1985.

ب - معجم الطلاب، وهو معجم سياقي للكلمات الشائعة، أعده الدكتور محمود إسماعيل صيني، وحيمور حسن يوسف، ويحتوي على نحو ثلاثة آلاف مادة معروضة من خلال استعمالاتها السياقية، وقد نشرته مكتبة لبنان عام 1991.

جـ - معجم المأثورات اللغوية والتعابير الأدبية، أعده سليمان فياض، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب عام 1992.

د - وهناك عمل رابع سمعنا به منذ سنوات ولا نعرف مدى ما حققه من تقدم، ولا مكان نشره إن كان قد نشر وهو: قاعدة بيانات التعابير المسكوكة في اللغة العربية، إعداد الدكتور محمد الحناش، وقد بلغنا أنه يحتوي على ما يقرب من ثلاثين ألف تعبير مسكوك.

2 - معاجة الجانب الـ باقي للمفردات الموجودة في المعجم جنبا إلى جنب مع الشرح والتفسير والتمثيل. ولنأخذ كنماذج لهذه المعاجم الحديثة المعاجم الثلاثة الآتية حسب تاريخ نشرها:

أ - المعجم الوسيط، من عمل مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

ب - المعجم العربي الأساسي، من عمل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

جـ - المحيط : معجم اللغة العربية، من إعداد فريق من الباحثين.

ولنعرض نموذجا واحدا منها للتمثيل :

كلمة «أم»

التعبيرات	الوسيط	الأساسي	المحيط
أم البشر	+	+	+
أم القرآن	+	+	+
أم الكتاب	+	+	+
أم النجوم	+	+	+
أم الطريق	+	-	-
أم المثوى	+	-	-
أم القرى	+	+	+
أم الرأس	+	+	+
أم الدماغ	+	-	-
أم الخبائث	+	+	+
أم قشعم	+	-	+
الأم الحنون	+	-	+
أم الربيعين	-	+	-
اللغة الأم	-	+	-
الوطن الأم	-	+	-
أم جابر	-	-	+
أم كلبة	-	-	+
أم الوليد	-	-	+
أم دفار	-	-	+
المجموع	12	10	13

ويلاحظ على هذه القوائم مايأتي :

1 - تقارب العدد الكلي المذكور في المعاجم الثلاثة على الرغم من اختلاف أحجامها بنسب تبلغ

الأساسي	الوسيط	المحيط
1 :	2 :	4

2 - اعتمادها جميعا على الجمع اليدوي، وليس على المسح الشامل، والاكتفاء بما وقع لها دون تتبع.

3 - عدم وضع قاعدة لطريقة ذكر هذا النوع من الكلمات، وعدم تحديد مكان معين له في مداخل المعجم، وعدم اتباع ترتيب ما في سرد مفرداته، فيما عدا المعجم الأساسي الذي رتبها هجائيا حسب أولى كلماتها.

4 - عدم اعتماد الشيوع والانتشار معيارا للذكر أو ترك التعبير.

5 - عدم تضمن المعجم المتأخر لكل ماورد في المعجم السابق.

6 - ذكر بعض التعبيرات التي تبدو محلية، والتي لا مكان لها في المعجم العام إلا إذا تم التنبيه على محليتها، وذلك مثل : أم جابر للهريسة، وأم الوليد للدجاجة اللتين انفرد بهما معجم المحيط.

7 - خلو الوسيط والمحيط من تعبيرين شائعين هما : الوطن الأم، واللغة الأم.

ويبقى بعد هذا أن نطرح التساؤل : كيف يطبق المعجمي النظرية السياقية في معجمه ؟ وهل يقتصر دوره على مجرد سرد السياقات التي ترد فيها الكلمة ؟

للإجابة عن هذا التساؤل نقول إن الطريقة المثلى هي التي تجمع بين طريقة التعريف أو تحديد المعنى وطريقة سرد السياقات على النحو التالي :

1 - البدء بمحاولة الوصول إلى المعنى الأساسي أو الجوهري أو المركزي الذي يتمثل في كلّ استعمالات الكلمة، ويربط عددا من المعاني الجزئية، إذ لا يمكن أن نعتبر الكلمة عديمة المعنى أو محتملة لأي معنى قبل دخولها في تصاحب معين، بل إنها تحمل معها إلى التصاحب معناها الجوهري، أو معناها غير المعين الذي يتعين من خلال تصاحباتها.

2 - بعد تحديد المعنى الجوهري لكل كلمة حسب ما يمكن استخلاصه، يُظهر المعجمي من خلال اختياره للمصاحبات المعاني الجزئيةالناشئة عن المصاحبة، والاتجاهات التي يتجهها المعنى الجوهري من خلال الاستخدام والمصاحبات اللفظية (45).

وهذه الطريقة أفضل من تبني وجهة نظر Firth التي تحدد المعنى المعجمي من خلال المصاحبات اللفظية، لأن هذا سيقتضي من صانع المعجم أن يجمع رصيدا ضخما من التصاحبات حسب إمكانياته المتاحة دون أن يستوعبها لأن اللغة لامتناهية ومن المستحيل أن يضع قائمة بكل إطاراتها الممكنة، ثم بعد هذا لن يجد نفسه قد أفاد الباحث شيئا ذا بال بمجرد سرده لهذه المصاحبات الممكنة لكل كلمة فيأخذ في البحث عن وسيلة لاستخلاص معانيها آملا أن يضع يده على بعض العموميات التي تخرجه من مجرد السرد.

كما أنها أفضل من البدء بتحديد عدد من المعاني الجزئية التي تبدو وكأنّ لارابطة بينها ثم محاولة تزويد كل معنى بالمصاحبات المرتبطة به، والتي تساعد على تمييزه عن غيره (46).

ومعظم سلبيات الطريقة التي فضلناها تمس صانع المعجم، وليس مستخدمه، لأنها تتطلب حساسية فائقة وقدرة على التمييز والربط (47) وتفهما لتقنيات التحليل الدلالي ومناهجه، ولذا فإن تطبيقها يعد أمرا بالغ الصعوبة.

د - الشرح بذكر المرادف أو المضاد (48) :

هذا النوع من الشرح لا يصلح الاعتماد عليه بمفرده بل لا بد أن يكون ضميمة لطريقة أو أخرى مما سبق ذكره. ويعيب طريقة الاعتماد على الشرح بالمرادف وحده ما يأتي:

1 - أنها تخدم غرض الفهم وحده ولا تصلح لغرض الاستعمال.

---

(45) يمكن التمثيل لذلك بكلمة : «طازج »، فإن المتكلم يحتاج فقط إلى معنى جوهري يرادف تقريبا معنى كلمة «جديد» ومن خلال ذلك يمكنه أن يفسر المعاني الناشئة عن المصاحبة في مثل «خبز طازج»، «فاكهة طازجة»، «طعام طازج» (انظر المرجع 45/10، 46).

(46) انظر السابق 45 - 47، 124/19، 68/31 - 68.

(47) ولله در ابن فارس الذي طبق ذلك في معجمه المقاييس، وربط المعاني الجزئية للمادة بمعنى عام يجمعها .

(48) قد يعبر عن المضاد بالمقابل، أو النقيض، أو العكس.

2 - أنها تعزل الكلمة عن سياقاتها، وتقدمها جثة هامدة لاروح فيها ولا حياة.

3 - أنها تقوم أساسا على فكرة وجود ظاهرة الترادف، وإمكانية إحلال كلمة محل أخرى دون فارق في المعنى، وهو أمر مشكوك فيه، مما يجعل الاعتماد على الكلمة المرادفة نوعا من المخاطرة، أو التضحية بالدقة المطلوبة وبالفروق الموجودة بين الكلمتين في المعاني الهامشية والإيحائيّة وتطبيقات الاستخدام.

ومع ذلك فإن الشرح بذكر المرادف يصلح في حالات كثيرة منها:

1 - المعاجم الموجزة والمعاجم المدرسية التي تقوم على الاختصار والتركيز وتعتمد على الصورة والوسيلة الإيضاحية كثيرا.

2 - معاجم المصطلحات مثل الترادف بين كلوريد الصوديوم، والملح المعروف.

3 - عند شرح كلمة معرّبة بنظيرتها العربية كأن يقال : التليفون : الهاتف.

4 - إذا كان المراد تزويد القارئ بكلمة أخرى مقاربة أو مشابهة، مع الحرص على ذكر الفرق أو الفروق الدقيقة بين اللفظين.

5 - في المعاجم الثنائية التي تضع اللفظ الشارح من لغة مقابل اللفظ المشروح من لغة أخرى.

6 - إذا لم يكن المعنى الدقيق مطلوبا إلى حد كبير.

والذي يجب أن يحذر منه المعجمي شرح الكلمة بكلمة أخرى لاتطابق في مجالها الدلالي مع الكلمة المشروحة : كأن تكون من نوع المشترك اللفظيّ،أو مختلفة عن أختها في درجة الاستعمال أو في معناها التضمني أو الثانوي :

أ - فلا يصح أن تفسر كلمة الحامل بالحبلى لأن هناك فرقا بينهما في درجة الاستعمال، والمستوى الثقافي لكل منهما، ولا أن تفسر الكلمات الآتية بعضها بالآخر لأن بينها فرقا في معناها التضمني : الوالدة والأم، الغيث والمطر، عقيلته وزوجته، كريمته وابنته .. الخ.

ب - ولا يصح في معجم انجليز ي - عربي أن يفسر لفظ stone بالحجر لأنه يأتي في الإنجليزية في سياقات كثيرة بمعان أخرى مثل : بذرة (plum stone)، ونواة (date stone)، وحصاة (kidney stone) (49)، كما لا يصح أن تترجم كلمة paper بورقة، لأنها في اللغة الإنجليزية قد تعني الورقة، وقد تعني البحث أو المقال.

أما الشرح بالمضاد فقد اعتبره بعض اللغويين من نوع الشرح بالمرادف (50) أو المقارب، لأن وجود علاقة التقابل بين اللفظين يجعل من السهل ورود أحد اللفظين في الذهن عند ذكر الآخر، فلسنا نذكر الأبيض إلا إذا ذكرنا معه الأسود ، ولا الغبي إلا إذا ذكرنا الذكيّ، ولهذا يخرج هؤلاء التضاد من الهومونيمي ويعتبرونه من البوليزيمي.

ولعل هذا هو السر في اعتبار بعض آخر من اللغويين المترادفات والمتضادات نوعا من «المجموعات الدلالية المعجمية» أو تنوعا من «الحقول الدلالية» (51)، ويستدلون على ذلك بأن اللفظين المتقابلين في المعنى قد يحملان قدرا مشتركا من الصفة مما يجعلهما مترادفين ومتضادين في نفس الوقت، ومن ذلك الفعلان جرى وزحف اللذان يشتركان في فعل الحركة ويختلفان في السرعة والبطء (52).

وسواء اعتبرنا التضاد نوعا من الترادف أو نوعا قائما بذاته فذكره ضروري في شرح الأفعال وأسماء المعاني والصفات لإيضاح معناها، ومن الأفضل أن يأتي تذييلا للتعريف أو التفسير بالعبارة أو المرادف كما فعل المعجم الأساسي، في مثل قوله : الطويل : .. الممتد أفقيا أو عموديا «طريق طويل»، «رجل طويل»، عكس قصير، وقوله عدل .. : أنصف، عكسه ظلم وجار (53).

---

(49) انظر المرجع 251/2 وما بعدها، 89/22، 118/26 وما بعدها.

(50) يقول Waldron : استعمال أحد المتقابلين يعني نفي الآخر، ولذا فإننا نقول إنهما في الحقيقة لفظان مترادفان ولكن من نوع خاص. فاليمين واليسار يملكان مثلا كل شيء بالاشتراك ماعدا الجانبين المختلفين من الجسم الإنساني، والحب والكره يشتركان في الانفعال والإحساس.. . بالإضافة إلى أن التقابل يتضمن مقارنة ولا يمكن مقارنة الأشياء إلا إذا كانت تمتلك شيئا مشتركا (المرجع 105/31).

(51) المرجع 89/33، وانظر 75/22.

(52) بتصرف عن المرجع السابق / 90.

(53) وقد أدى هذا ببعض اللغويين إلى أن يضعوا قوائم بعدد من الصفات المتقابلة، كما فعل Osgood حين وضع قائمة بخمسين صفة ومقابلاتها مثل : حسن وسيء، كبير وصغير، جميل وقبيح، خشن وناعم، حلو وحامض، قوي وضعيف، نظيف وقذر، عال ومنخفض .. الخ (المرجع 37/24.

2 - طرق الشرح المساعدة :

لا يكتفي المعجم المثالي باستخدام طرق الشرح الأساسية كلها أو بعضها، بل يضم إليها طرقا أخرى مساعدة، وأحيانا تصبح إحدى هذه الطرق هي الوسيلة الوحيدة أو المثلى لشرح اللفظ حين تعجز الطرق الأساسية عن أداء مهمتها خير أداء.

وأهم طرق الشرح المساعدة ما يأتي :

أ - استخدام الأمثلة التوضيحية :

على الرغم من أنه يمكن اعتبار الأمثلة التوضيحية نوعا من الشرح بذكر سياقات الكلمة عن طريق تقديم تصاحباتها الحرة فهي تحتاج إلى تناول مستقل نظرا إلى وضع المعجميين مواصفات لاستخدامها وصياغتها، مما يجعلها مستحقة لأن تفرد بفقرة مستقلة.

بالإضافة إلى أن استخدام الكومبيوتر لجمع النصوص والشواهد والأمثلة قد أدخل تحسينا كبيرا على طريقة جمع المادة ومضاعفة حجمها، وفي سماحه للدارس أن يرصد كل الاستخدامات الفعلية لوحدة معجمية معينة، من خلال رصيد غير متناه من النصوص(54)، وباستخدام ملفات الاقتباس المستمدة من مصادر كتابية وسماعية هائلة.

وأهم المواصفات التي تراعيها المعاجم الحديثة في استخدام الأمثلة التوضيحية ما يأتي :

1 - تأسيسها على الاقتباسات الحية والاستخدامات الحقيقية، حتى تتحقق لها الحياة خارج المعجم، وتجنب الأمثلة والكلمات التي لا تحيا في الواقع، وتقتصر حياتها على الانتقال من معجم إلى معجم (55).

2 - السماح فيها لصانع المعجم بالتّصرّف بالحذف والاختصار، وإعادة الصياغة لتحقيق الإيجاز مع الوفاء بالمطلوب، لأن الاقتباسات النصية قد تحوي كلمات لا لزوم لها في شرح المعنى، ولذا فلا مفر من استخدام النصوص المعدلة أو الأمثلة المؤلفة (56).

---

(54) المرجع 16، 332/2/.

(55) السابق 2177/4.

(56) المرجع 166/12.

3 - وضع الكلمة المشروحة في سياقات مختلفة، مع مراعاة تحديد النماذج النحوية من خلال هذه السياقات.

ب - استخدام التعريف الاشتمالي :

يعني التعريف الاشتمالي، تعريف الشيء بذكر أفراده. وهو قليل الاستعمال في المعاجم العامة ويستعمل بكثرة - عادة - في معاجم المصطلحات والمعاجم الفنية.

ويتم التعريف الاشتمالي عن طريق تقديم قائمة تحوي كل التصورات التي تقع تحت اللفظ المشروح مثل تعريف المركبة الآلية بذكر أفرادها (سيارة - دراجة نارية - حافلة - شاحنة . .). ويكون مثل هذا التعريف سهلا إذا كان للشيء فرد واحد (وهو ما يسمى بالمعرفة proper name) أو أفراد قليلون. وعادة ما يلجأ إلى هذا النوع من التعريف في الوثائق القانونية حينما يكون مجال التطبيق للكلمات واجب الوضوح. فكلمة مثل القريب (بدرجات القرب المختلفة) قد تثير جدلا في مجالات الالتزام والزواج والميراث والضرائب. . ولذا فإن القوانين التي تستعملها تحدد المراد بدقة عن طريق ذكر الأفراد كأن نقول : الأم - الأب - الابن - البنت - الأخ - الأخت (57). . الخ. ومثل هذا يمكن القيام به كذلك مع المجموعات الصغيرة مثل أيام الأسبوع، وأسماء الشهور ، والرتب العسكرية، وألقاب الحكام والرؤساء، وألفاظ القياس، والكيل، والوزن، ودرجات الحرارة (58). . الخ.

جـ - استخدام التعريف الظاهري :

في حالات خاصة يجد المعجمي نفسه عاجزا عن توضيح معنى الكلمة بإحدى الوسائل الأساسية أو المساعدة المعتادة فيلجأ إلى استخدام ما يعرف بالنّموذج الأصلي أو التعريف الظاهري ostensive definition الذي يعطي مثالا أو أكثر من العالم الخارجي، مثل

---

(57) المرجع 123/26، 124، 119/30.

(58) تتم الاستفادة من هذه المجموعات في معاجم الترتيب الهجائي عن طريق حصرها في ملاحق تذييلية للمعجم، وتتم الإحالة إلى هذه الملاحق في مادة الكلمة المشروحة. كما يمكن الاستفادة منها في التعريف، كأن يقال عن شهر يناير انّه الشهر الأوّل من السنة الميلادية ويعقبه فبراير، أو يقال عن يوم الأحد إنه اليوم الثاني من أيام الأسبوع، ويسبقه السبت، ويتبعه الاثنين (انظر المرجع 103/31).

تعريف الأبيض بأنه ماكان بلون الثلج النقي، أو ملح المائدة المعروف، والأزرق بأنه اللون الذي يشبه لون السماء حين لا يكون في الأفق سحاب، والأصفر يشبه لون الليمون، والأحمر الذي يشبه لون الدم.. وهكذا[59].

ولو تتبعنا تفسير ألفاظ الألوان في المعاجم العربية قديمها وحديثها لوجدنا تفاوتا كبيرا بينها وأدركنا قصور التعريفات التي لا تعتمد على التعريف الظاهري، ومن ذلك :

---

(59) المرجع 256/22، 340/20.

القاموس المحيط	لسان العرب	الوسيط	الأساسي	المدرسي
1 - الأحمر : مالونه الحمرة	الحمرة من الألوان المتوسطة معروفة. والأحمر من الأبدان ماكان لونه الحمرة	احمرّ : صار أحمر، الأحمر: مالونه الحمرة، الحمرة: لون الأحمر	احمرّ الشيء : صار بلون الدم الأحمر : مالونه كلون الدم الحمرة : لون الأحمر	الحمرة : لون دم الشريان ونحوه الأحمر : مالونه الحمرة
2 - الخضرة : لون م	الخضرة .. لون الأخضر	خضِر : صار أخضر الأخضر : مالونه الخضرة الخضرة : لون الأخضر	الأخضر : ماكان في لون الحشائش الغضة خضِر الشيء : صار في لون الحشائش الغضة	خضِر خُضرة : صار أخضر الخضرة: لون الأخضر الأخضر : مالونه الخضرة
3 - الصفرة - بالضم - م واصفرّ، فهو أصفر	الصفرة من الألوان معروفة والصفرة أيضا السواد	اصفرّ : صار أصفر اللون	اصفرّ : صار في لون الذهب أو الرمل الأصفر : مالونه كلون الذهب	الصفرة : لون الذهب ونحوه ويقع بين البرتقالي والأخضر في ألوان الطيف الأصفر : مالونه الصفرة
4 - الزرقة - بالضم - لون م	الزرقة البياض حيثما كان والزرقة : الخضرة في سواد العين	زرق : كان أزرق الأزرق: مالونه الزرقة	زرق الشيء زرقة كان بلون السماء الصافية ازرقّ الشيء : كان أزرق الأزرق : مالونه الزرقة	الأزرق : مالونه الزرقة أي لون السماء الصافية
5 - الأبيض : ضد الأسود	البياض ضد السواد.. والبياض لون الأبيض	ابيضّ : صار أبيض الأبيض : المتصف بالبياض، البياض : لون الأبيض	الأبيض : المتصف بالبياض البياض : لون الثلج أو ملح الطعام النقي	البياض : ضد السواد الأبيض من الألوان : ضد الأسود
6 - اسودّ اسوداداً، واسوادّ : صار أسود	السواد : نقيض البياض، وهو أسود	سود سوداً : صار لونه كلون الفحم فهو أسود، الأسود : نقيض الأبيض، السواد : ضد البياض من الألوان	سود يسوَد سوداً فهو أسود: صار كلون الفحم، عكسه أبيض السواد : صفة اللون الأسود عكسه بياض	سود سواداً : صار لونه كلون الفحم فهو أسود السواد : نقيض البياض ولون مظلم ناتج عن فقدان أشعة النور أو امتصاصها كليا.

1 - وأول ما يلاحظ على تعريفات القاموس المحيط أنها خلت من التعريفات غالبا، وأنها اكتفت بوصف لفظ اللون بأنه معروف، وجاءت في الأبيض وعرفته بمضاده.

2 - أما اللسان فعلى الرغم من سمته الموسوعية فهو لم يزد على مافعله القاموس شيئا.

3 - أما الوسيط فقد وقع في الدور في معظم تعريفاته، ولم تزدك قراءتها إلا غموضا، فهو في الفعل احمرّ يعرّف بالأحمر، وفي الأحمر يعرف بالحمرة وفي الحمرة يعرّف بالأحمر، ولا يزيد على ذلك. وفعل نفس الشيء مع الأخضر والأصفر. ولم يشذّ عن ذلك في الأبيض والأسود حيث استخدم التعريف بالمضاد، وجاء في الأسود فاستعان في تحديده بالتعريف الظاهري حين شبه السواد بلون الفحم.

4 - و نأتي إلى الأساسي و المدرسي فنجدهما يتفقان غالبا في تعريف هذه الألوان عن طريق استخدام التعريف الظاهري أو "التمثيل الخارجي"، فالأحمر ما كان كلون الدم، أو لون دم الشريان، و الأخضر ما كان في لون الحشائش الغضة، و الأصفر ما كان كلون الذهب أو الرمل، و الأزرق ما كان كلون السماء الصافية، و الأبيض ما كان كلون الثلج أو الملح، و الأسود ما كان كلون الفحم. و شذ عن هذا المدرسي في تعريف الخضرة حيث لجأ إلى التعريف الدوري، و في تعريف البياض حيث اكتفى بالتعريف بالمضاد.

د - بيان درجة اللفظ في الاستعمال :

من الوسائل المساعدة كذلك بيان درجة اللفظ في الاستعمال، وتحديد مستواه بين نظرائه. ومن أهم المعلومات التي تعطيها المعاجم العامة في هذا المقام عن اللفظ :

- كونه مستعملا أو مهجورا.
- كونه شائع الاستعمال أو نادرا.
- عموميته، أو محليته.
- كونه لفظا عاما أو مصطلحا متخصصا.
- هل استعماله مباح، أو مقيد، أو محظور.
- هل هو من التلطف أو الكلمات المؤدبة أو البذيئة أو الجارحة.

- مستواه الأسلوبي، أهو من اللغة العامية، أو الأدبية، أو الشعرية، أو المرحة الدعابية . .

- مكانته ومستواه الثقافي الذي يجعله معياريا، أو شبه معياري، أو من لغة العوام.

- مكانته الاجتماعية واعتباره رسميا، أو عاميا، أو حميما(60).

هـ - استخدام الصور والرسوم :

تلجأ بعض المعاجم إلى استخدام الصور والرسوم التوضيحية لتجسيم المعنى والإشارة إليه كأنه شيء موجود حاضر بذاته، أو بنموذجه. فكلمة «قدوم» مثلا يمكن أن يوضع إلى جوارها أشكال الرؤس التي تتصل بهذه الأداة، أو ما تتكون منه من أجزاء(61).

وهذا النوع من التعريف يدخل تحت ما يسمى بالتعريف الإشاري ostensive definition، وهو أكثر استخداما في معاجم الأطفال محاكاة لما هو موجود في الواقع حيث يكتسب الطفل عادة الكلمات المحسوسة من خلال رؤية الشيء الخارجي، وربط الكلمة بما تشير إليه. وعيب هذه الطريقة، بالنسبة إلى الأطفال أنها تعطي تعريفا منخفض الدقة للأشياء فحين يتعلم الطفل معنى كلمة «كلب» عن طريق تكرار رؤيته لصورة الحيوان المقصود، فإنه يعجز أحيانا عن القيام بعملية الربط حين يرى الحيوان بصورة أصغر أو أكبر مما شاهده(62). كما أن الطفل قد يقع في الخطإ الناتج عن عدم قدرته على التمييز، كأن يخلط بين الكلب والذئب، وبين العصفورة والحمامة، أو بين الكنبة والسرير. ومع هذا فالتعريف الإشاري يمنع الكبار من الوقوع في خطإ شائع بينهم وهو أن الواحد منم قد يعرف معنى الكلمة، ولكنه يفشل في التعرف على الشيء الذي تدل عليه حين يراه لأول مرة، فاكتسابه المعنى من خلال الشرح والصورة معا سيحميه من الوقوع في مثل هذا الخطإ.

كما أن استخدام الصورة أو الرسم قد يكون أدق في تحديد مفهوم الألفاظ المتشابهة

---

(60) المرجع 174/12، 175، 172,40/22، 173.

(61) المرجع 14، 2175/4.

كالتفريق بين أشكال الآلات الموسيقية، وأوعية الأكل والشرب، وأنواع الحيوانات، والطيور، والأشجار، وأغطية الرأس... وغيرها (63).

وبعد :

فهذا قليل من كثير يمكن قوله عن طرق الشرح المعجمي للمعنى، وقد تجاوزنا عن نقاط كثيرة تدخل تحت العنوان، نظرا إلى اتساع الموضوع، وحاجة بعض النقاط إلى بحوث مستقلة.

أحمد مختار عمر
كلّية دار العلوم، جامعة القاهرة

---

(62) المرجع 135/12، 136.

(63) المرجع 116/30.

التعبير عن الكمّيّة في اللّغة العربيّة
بين المعجم والنّحو

بحث : الأزهـر الزّنّـاد

« والنّحو منطق ولكنّه مسلوخ من العربيّة ، والمنطق نحو ولكنّه مفهوم باللّغة. وإنّما الخلاف بين اللّفظ والمعنى أنّ اللّفظ طبيعيّ والمعنى عقليّ . » السيرافي

من الثّابت أنّ لمبحث الكمّيّة مظهرين : لغويّا نحويّا وآخر منطقيّا رياضيّا . وقد يلفت عنوان هذا البحث كلّ مختصّ في واحد من ذينك المظهرين ، ولكنّه قد لا يجد فيه مبتغاه. فالمهتمّ بالمنطق والرّياضيّات لا يجد فيه حديثا عن التّسوير ولا استعراضا للتّقليبات المختلفة من الأقيسة والقضايا ولا عرضا لإشكالاتها وحلولها، وعذرنا في ذلك أنّنا لسنا من أهل المنطق ولا الرّياضيّات . والمهتمّ باللّغة والنّحو لا يجد فيها استعراضا للتّقليبات التّركيبيّة ولا خوضا في إشكالاتها وحلولها، وعذرنا في ذلك أنّ هذه القضايا مطروحة منذ القديم ويتواصل طرحها في المباحث المهتمّة بما بين الدّلالة والتّركيب من علاقة ، وفي مباحث الدّلالة المهتمّة بما بين المنطق والنّحو من اتّصال وانفصال . وينضاف إلى هذين المظهرين مظهر ثالث لا يجد المهتمّون به بغيتهم في هذا البحث : هو الدّلالة ـ المنطقيّة بمدخليها من حيث هي دلالة لغويّة يدرسها المناطقة ومن حيث هي منطق يتوسّل به اللّغويّون لدراسة الدّلالة . فعلى هذا يكون هذا البحث مخيّبا للآمال وفاتحا على صاحبه جبهات متعدّدة ومآخذ كثيرة . ولكنّنا لو تصوّرنا ذلك ما كنّا لنقدم عليه .

فلقد أردنا لهذا البحث أن يكون خارج الأقسام الّتي عرضناها دون أن تنقطع صلته بها . فقبل أن يستوي المنطق ـ طبيعيّا كان أو صوريّا ـ علما بنفسه سبقته اللّغة أداة تعبير وصياغة لما يكون فيه ، وهذه اللّغة نفسها أسبق من النّحو الواصف لها . وقبل أن يستويَ التّعبيرية إعرابيّة مّا في لغة مّا يقتضي مكوّنات يلتقط بها الفكر المعاني مفردةً مستقلّة ثمّ متفاعلة متراكبة متداخلة. وبين الإعراب والعناصر الجارية فيه من التّفاعل ما هو معلوم يهمّنا منها المسوّرات في مظهريها الإعرابيّ والمعجميّ. أمّا الأوّل فقد استوفاه البحث النّحويّ دراسة وتفسيرا، وأمّا الثّاني فيكاد يكون معدوما . فلا نكاد نظفر بدراسة في نظام المسوّرات في المعجم من حيث خصائصها الدّلاليّة والبنيويّة المتحكّمة في انتظامها حقلا

معجميّا قائما بذاته وفي جريانها في بنية إعرابيّة لغويّة أو شكل منطقيّ رياضيّ. وهو ما يطمح هذا البحث إلى استكماله بمسح مستويات النّظام المختلفة من معجم واشتقاق وتصريف وإعراب بمختلف المقولات المسيطرة عليها جميعا أو على الواحد منها دون الآخر تبعا لخصوصيّاته.

فمقولة الكمّية واحدة من المقولات الأساسيّة في الفكر البشريّ، لذلك وسمت حياة البشر في مختلف مظاهرها منذ القديم الغابر ويزداد ذلك وضوحا في عصرنا الحاضر المحكوم بقوانين الاقتصاد الّذي يمثّل المحرّك الأوّل في حياة الفرد والبلد والعالم بأسره. بل يتجاوز الأمر ذلك إلى أن يمثّل الفرد الواحد ـ بصرف النّظر عن هويّته ـ مجرّد رقم في جداول إحصائيّة تعتمدها المؤسّسات في تنظيم الحياة وتصريف شؤونها. وللأمر نفسه مثّل التّعبير عن الكمّيّة في اللّغة سدى من الأنسجة الضّاربة في جميع الأنظمة المكوّنة لها.

وللكشف عن هذا السّدى يمكن البحث في تطوّر أشكال التّعبير عن الكمّيّة في اللّغة منذ القديم في مستوياتها المختلفة تبعا لتطوّر منظومة الحياة البشريّة خلال العصور المتلاحقة، بما يكتنف ذلك من خوض في التّاريخ وعلم الاجتماع والانتروبولوجيا وغيرها من الميادين المفيدة في فهم ذلك التّطوّر في مظهريه اللّغويّ والمؤسّسيّ الاجتماعيّ. كما يمكن للبحث أن يأخذ وجهة أخرى هي اكتساب اللّغة واكتساب التّعبير عن الكمّيّة ومقولة من المقولات المتطوّرة في ذهن الطّفل وفق تطوّر ملكة التّجريد والرّمز عنده. ويتّصل هذا بالملكة العرفانيّة مطلقا عند الإنسان.

كما يمكن للبحث أن ينصبّ في ما به يكون التّمييز في اللّغة بين مختلف الأدوات الجارية في التّعبير عن الكمّيّة من جهة وسائر الأدوات الجارية للتّخصيص من جهة ثانية. فكلاهما محكوم بنظام واحد هو نظام المخصّصات (determiners) ولكنّ بينهما اختلافا في طبيعة التّخصيص. فالمسوّرات أنواع تندرج في نظم مختلفة بعضها عائد إلى التّعيين (تعريف/ تنكير)، وبعضها إلى حروف متباعدة في النّحو من قبيل حروف النّفي وحروف الجرّ، وبعضها إلى المبهمات بمختلف أقسامها جارية في النّعت والتّوكيد والتّمييز إلخ، وبعضها إلى المحلّ الّذي يكون له من الجملة. لكنّ المناطقة قصروا وظيفة التّسوير(1) على

(1) انظر على سبيل المثال: مهدي فضل الله: علم المنطق، ص 102، حيث يذكر أنّ [السّور] في القضيّة المنطقيّة هو اللّفظ الذي يحدّد طبيعة القضيّة من ناحية الكمّ (كلّية أو جزئيّة) والكيف (موجبة أو سالبة). وقد سمّي سورا لأنه يحصر القضيّة فتكون مسوّرة. ويكون المسوّر عادة في أوّل القضيّة.

البعض منها دون الآخر فغاب لهذا الأمر ما به جعلت اللّغة المسوّرات جزءا من المخصّصات وما به تمحّض بعضها للتّسوير فقط فترشّح للجريان في المنطق وما به تستصفى الدّلالة على الكميّة في الكلام الطّبيعيّ .

فلا مهرب إذن من الخوض في الملكة اللّغويّة بمكوّناتها الكبرى الثّلاثة : المعجم والنّحو والدّلالة بينهما . ولذلك اعتمدناها مدخلا في دراسة الكميّة موزّعة عليها ثمّ جامعة بينها حيث يبين التّفاعل بين المكوّنات الثّلاثة في تحديد الكميّة مكوّنا من مكوّنات الدّلالة .

1- الكميّة مقولة معجميّة :

يجري التّعبير عن الكميّة في المعجم بمجموعة من الحروف الأصول ، تكوّن حقلا معجميّا يمسح الكميّة في مختلف مظاهرها . وتكوّن عناصر هذا الحقل نظاما ذا قسمين هما العدّ و القيس والكيل .

1 - 1. نظام العدّ :

يجري تحديد الكميّة فيه تحديدا عدديّا على سلّم عناصره الأعداد الطّبيعيّة (واحد ، اثنان ، ثلاثة . . .) . وتتقاسمه مداخل ثلاثة تنطبق على كلّ ما يقبل القسمة إلى أفراد متعدّدين وهي :

√ع د د : العدّ : إحصاء الشّيء

√ح ص ي : الإحصاء : العدّ والحفظ

√ح س ب : حسَب : عدّ وأحصى

وقد أثبتنا معانيها كما وردت في لسان العرب على ما فيها من اتّفاق يجعل من دلالتها دائرة مغلقة المنطلق فيها هو المنتهى : فالعدّ إحصاء والإحصاء عدّ والحساب عدّ وإحصاء .

وقد تمحّض كلّ طرف من هذا الثّالوث في الاستعمال للدّلالة على نشاط معرفيّ أو مؤسّسيّ بعينه فاختصّت [عدد] بمختلف مداليلها للتّعبير عن الأعداد الطّبيعيّة وعن مقولة العدد في اللّغة العامّة أو مقولة نحويّة . . .إلخ، واختصّت [حساب] بعلم الحسابيّات أو الرّياضيّات وفروعها، أمّا [إحصاء] فقد اختصّت ـ وإن في عصور متأخّرة ـ

بعلم حديث هو علم الإحصاء بمختلف المجالات الّتي ينطبق فيها. وهذه الفروع الثّلاثة يجمع بينها اشتغالها على العدد من حيث هو رمز في ذاته أو في غيره .

ويجتمع الثّالوث من الجذور دلاليًا في جذر نتصورّ أنّه يحكم مقولة الكمّيّة في مظهريها المجرّد متحقّقة في نظام العدّ وجارية في نظام القيس ، هو √ق د ر :

√ق د ر : المقدار : مبلغ الشّيء

فيكون على هذا [قدّر] هو المفهوم المسيطر على هذا الثّالوث .

√ع د د ——— √ح ص ي

√ح س ب

√ق د ر

وتمثّل الأعداد الطّبيعيّة عناصر ذات مظهرين في الاستعمال أوّلهما العدد اللّغويّ تنطبق فيه على وحدات من عناصر الكون فتكون تحديدا لها وثانيهما يتجرّد فيه العدد تجريدا مطلقا فينطبق على قيمة وهميّة مطلقة . فيستقلّ بنفسه نظاما خارج كلّ تجربة بشريّة (2).

1-2. نظام القيس :

يجري تحديد الكمّيّة فيه تحديدا مخصوصا وفق طبيعة الموضوع الّذي تنطبق عليه أو وفق المظهر الّذي يراد تحديده من زاويته . وهذا التّحديد ذو مظهرين أحدهما كونيّ عامّ يتّصل بطبيعة النّشاط نفسه، فجميع الشّعوب تعرف القيس والوزن والكيل والآخر، عرفيّ متغيّر في الزّمان والمكان حسب ما يتّخذه النّاس من مواضعات تتعلّق بوحدات القيس وفق تطوّر المؤسّسات في المجتمعات :

1-2-1. تحديد المسافة في المكان والأطوال في الأجسام :

√ق ي س : الطّول

ينطبق هذا الجذر في الفضاء والمكان بأبعاده الثّلاثة وذلك بتحديد الأطوال على

(2) Wittgenstein، 1961، ص 66.

سلّم قياسيّ وحداته أبعاض المسافة . فالشّرط في موضوعه أن يكون موسوما بـ[+طول] . وتختلف الشّعوب في تسميتها بحكم ما تتّخذه من المقاييس في ضبطها بدءا بالأعضاء من قبيل الذّراع والشّبر والخطوة والمسافة المقطوعة في زمن محدّد من قبيل [مسير يوم ... إلخ]، وانتهاء بالمتداول من الـ[متر] وأبعاضه وأضعافه .

1-2-2. تحديد أبعاد الزّمن :

√ و ق ت : قاس الوقت

ينطبق هذا الجذر في مجال مجرّد بطبيعته هو الزّمن مقسّما إلى أوقات تمثّل المدى فيه (durée) متّصلة بالحركة من الكواكب والأحداث من الذّوات أو الظّواهر الطّبيعيّة وغيرها ممّا يتّسم بـ[+مدى].

1-2-3. تحديد السّعة (volume) :

√ ك ي ل : تعيين الكمّيّة أو المقدار بآلة معدّة لذلك .

السّمة الدّلاليّة المميّزة لهذا الأصل كون موضوعه جسما [+سائل] أو ممّا هو قابل للسّيلان كأن يكون كثير الجزيئات دقيقها ، وكذلك في طبيعة حلوله في الوعاء المشتمل عليه حيث يأخذ شكله تماما مثل السّائل . ويقتضي مفهوم الكيل وحدات هي المكاييل الّتي تمثّل أبعاضا يتجزّأ بها الجسم المكيل .

وبالتّقاطع الحادث بين السّعة وأبعاد الفضاء يحدث تحديد آخر للكمّيّة أساسه سعة الفضاء المطلق من هواء أو سائل ، يكون ذلك في ما تعبّر عنه وحدات الكيل مرفوعة في قوّة ثلاثة أو المتر المكعّب بأبعاضه وأضعافه .

1-2-4. تحديد الثّقل (masse) :

√ و ز ن : قاس الثّقل

ينطبق هذا الجذر في مجال الأجسام بصرف النّظر عن طبيعتها ما كانت محكومة بقانون الجاذبيّة أي كانت ذات ثقل وكثافة ([+ ثقل / كثافة]) . فالوزن تحديد للثّقل باعتماد وحدات موازين هي أبعاض الجسم الموزون وهي نفسها أجسام ذات ثقل وكثافة تتّخذ نموذجا أو مقياسا لغيرها .

وجميع هذه الأصول بمفاهيمها المخصوصة يسيطر عليها جذران أوّلهما [ق د ر : قدّر : قاس ، وقّت] ومدخله في نظام القيس امتداد لسيطرته على نظام العدّ والحساب . أمّا الثّاني فمختصّ بنظام القيس إذ يمثّل المفهوم المقترن به السّلطة الّتي بها يكون ضمان الدّقّة في تحديد الموضوع وبه يكون تحديد القيمة ، وفي هذا يتجلّي المظهر العرفيّ في أبرز ملامحه :

ع ي ر : عاير الميزان أو المكيال : قايسه بغيره ليمتحن صحّته.

العيار: العيار الّذي يقاس به غيره

العيار في الدّراهم : ما جعل فيها من فضّة أو ذهب .

وفي ما يلي عرض لانتظام القيس :

	مسافة/ طول	زمــان	سعــة	ثقــل
ق ي س	+	+	–	–
و ق ت	–	+	–	–
ك ي ل	–	–	+	–
و ز ن	–	–	–	+
ق د ر	+	+	+	+
ع ي ر	+	+	+	+

3-1 . أبعاض الكمّيّة :

تتوفّر في المعجم العربيّ طبقة أخرى من الجذور تنطبق في المجالين الكبيرين السّابقين أي في منظومة العدّ المجرّدة ومنظومة القيس، يكون فيها تحديد الكمّيّة على محورين أولهما نسبيّ يقترن بالمفاصل الكبرى وثانيهما دقيق يوافق درجة مّا من درجات السّلّم في العدد الطّبيعيّ .

1-3-1. محور الأبعاض النّسبيّة :

تنتظم عناصر هذا المحور في شكل أزواج متقابلة متضادّة يقترن الواحد منها بدلالة على عمل مجاله الكمّيّة. ومن البيّن أنّ دلالة هذه الأصول على الكمّيّة وأبعاضها ليست متأصّلة فيها وإنّما بعضها مقترن بها بنوع من الانزياح من دلالة أصليّة إلى دلالة على

الكمّيّة ، نشير إلى هذا دون تحليل إذ يخرج بنا ذلك عن مشغلنا (3) .

وتمثّل هذه الجذور نظيما تنتظم عناصره وفق مداخل عديدة يجمعها محور أساسيّ يحكم مقولة الكمّيّة منطبقة على الأشياء وهو ذو قطبين يمثّلان نزعتين تتجاذبان الكمّيّة وهما النّزعة إلى السّلب وأقصاها الفراغ والعدم والنّزعة إلى الايجاب وأقصاها اللاّتناهي . وتنتظم عناصر هذا النّظام وفق هذين القطبين إلى عدد من الأزواج المتقابلة . وبين القطبين يتوفّر محلّ للحياد .

1-3-1-1 . النّزوع إلى السّلب :

يندرج في هذا النّزوع عدد من الجذور المقترنة بدلالة على تقلّص في الكمّيّة مطلقا سواء كان ذلك طبيعيّا أو حادثا بفعل فاعل . وتتمايز عناصر هذا الحقل بما يختصّ به الواحد من سمات دلاليّة كما نبيّن :

√ق س م : تفكيك الكمّيّة أو تفككها إلى أبعاضها وفق معيار مّا .

√ج ز أ : تقسيم الكمّيّة إلى أجزاء ، أو اقتطاع جزء منها . وقد مثّل هذا الأصل منطلقا لاشتقاق [الجزء/ الجزئي] مصطلحين منطقيّين جاريين في تحديد الجوهر والعرض، وفي القضايا بأنواعها ودلالاتها المختلفة . ويفيد هذا الأصل القطع والفصل ومنه تولّد مفهوم الجزء (قارن √ج ز أ، √ج ز ز، √ج ز م ...)

√ح ص ص : الجزء من الكمّيّة الحاصل بعد التّجزئة أو القسمة من زاوية المستحقّ أو المستفيد غالبا : [الحصّة].

√ب ع ض : بعّض : جزّأ / وقد يطلق على ما هو فرد من الشّيء [بعض اللّيالي]

والبعض : ما هو من مكوّنات المتعدّد ، وتجري في الاستعمال لإفادة التّقليل مقابل [كلّ].

√ف ر د : الفرد والإفراد يفيد العزلة مطلقا والوحدة الّتي يمكن عزلها من مجموعة

(3) قارن على سبيل التمثيل √ق س م و √ق ي س و √ق س (س) و √ق ص ل، كذلك √ج ز ء و √ج ز (ز) و √ج ز ل إلخ في الدّلالة على الفصل والتّفريق والقطع ومنها يكون تحديد الكمّيّة بتجزئة الكلّ إلى أبعاضه أو تحويلها بفعل الزّيادة أو النّقصان.

العناصر التي تشتمل عليها اشتمالا مطلقا ، والأساس في الإفراد الواحد من الجنس .

√ ق ل ل : القلّة : نزوع الكمّيّة إلى الدّرجة الصّفر دون أن تبلغها.

√ ن ق ص : تدلّ على تقلّص في الكمّيّة ، ينزع إلى الصّفر وفق مقياس مّا هو الاكتمال في الكلّ ، أو المقايسة بين كمّيتين أو بين عنصرين من حيث هما كمّيّتان أو بين حالين مختلفين لكمّيّة واحدة .

1-3-1-2. نقطة الحياد :

يمثّل النّقطة الفاصلة بين النّزعتين فمنها تنشأ نزعة السّلب متّجهة إلى قطب السّلب ونزعة الإيجاب متّجهة إلى اللاّنهائيّ . وغير خفيّ ما في عناصر هذه الدّرجة منطبقةً على الكمّيّة من طبيعة في المدلول رشّحتها للجريان في مجالات عديدة تنتظم وفقها المجتمعات البشريّة كالإنصاف والعدل والمساواة ، فتكون وقتها في نظام آخر له أسس أخرى في الانتظام :

√ ن ص ف : انقسام الكمّيّة قسمين متساويين

√ س و ي : جارية على التّوازن والتّساوي مطلقا

ومن الأصول الأخرى نشير إلى √ ك ف ي ، √ ك ف ء . . .

1-3-1-3. النّزوع إلى الإيجاب :

√ ك ث ر : الكثرة : نزوع الكمّيّة إلى اللاّنهائيّ ، ويبدو أنّها متمحّضة للكمّيّة المنطبقة في المحسوسات من الأشياء والذّوات والأحداث .

√ ج م م : الجمّ : الكثير ، ويبدو أنّها مشتركة بين المحسوسات والمجرّدات من الكمّيّة.

√ ج م ل : الجملة : المجموع . تسمية الكمّيّة من حيث هي أبعاض مجتمعة بالتّراكم الجمعيّ لتؤلّف الكلّ، فهي حركة جمع تطلب الكمال .

√ ج م ع : الجمع : إضافة الأفراد أو الأبعاض أو الأجزاء الواحد إلى الآخر

بالتّراكم. فهي العمليّة الذّهنيّة أو الحدث الّذي يطلب تحقيق الجملة . كما تجري في الاستعمال لتسمية الكمّيّة من حيث تعدّد أفرادها (جماعة/ جمع) كما تجري لإفادة درجة الكثرة المقابلة للإفراد من حيث هي مقولة صرفيّة (صيغ الجمع).

√ج ل ل : تدلّ على الكبرفي الحجم وعلى الضّخامة والعظمة ، فهي تحديد بصريّ للجثّة ، ومنها [جلُّ الشّيء] : معظمه وأكثره . فالجلّ قسم أو جزء من الكمّيّة يفوق النّصف دون أن يبلغ الكلّ .

√ز ي د : تدلّ على نزوع الكمّيّة نحو الاكتمال أو الكلّ انطلاقا من درجة الصّفرأو من حدّ مّا في سلّم يحدّد العدد أو الكمّيّة .

وفي ما يلي تمثيل لموقع الجذورالسّابقة على محور الأبعاض النّسبيّة :

|------------------|------------------|

0 -------	محايد	------- لانهائيّ
√ق س م	√ن ص ف	-
√ن ق ص	√س و ي	√ز ي د
√ق ل ل	-	√ك ث ر
√ف ر د	-	√ج م ع
√ب ع ض	-	√ج م ل
√ج ز ء	-	√ج م م
√ح ص ص	-	√ج ل ل

1-3-2. محور الأبعاض الدّقيقة :

تتوفّر في المعجم وحدات تحدّد الكمّيّة من حيث أقسامها ، فهي محكومة بعمليّات حسابيّة كالقسمة والضّرب ، يجري فيها تحديد الأقسام تحديدا دقيقا له ما يقابله في سلّم الأعداد الطّبيعيّة فتكون للواحد منها قيمة متنقّلةٌ حسب قيمة الكلّ .

فمن الوحدات المتّصلة بعمليّة القسمة ما يكون بتسمية الكمّيّة باعتبار انقسام الكلّ منها على اثنين فصاعدا . فإذا انقسم الكلّ على [واحد] لم يتغيّر الحاصل ، وتشغل هذا الحيّز [كلّ] أو ما ساواها في التّسمية . وإذا انقسم الكلّ على [اثنين] كان [نصف] أو [شطر] وما جاوز ذلك يبلغ العشر . وتمثّل هذه الأقسام مفردات يجري تصريفها بدورها فتفرد وتثنّى وتجمع في عمليّة ضرب وتضعيف تؤدّي بها إلى مساواة الكلّ أو مجاوزته :

[كلّ] / 1 = [كلّ]

[كلّ] / 2 = نصف نصفان/ ثلاثة أنصاف . . .

[كلّ] / 3 = ثلث ثلثان / ثلاثة أثلاث . . .

[كلّ] / 4 = ربع ربعان / ثلاثة أرباع . . .

. . . .

[كلّ] / 10 = عشر عشران ، ثلاثة أعشار . . .

ومن الوحدات ما يسمّي الشّيء باعتبار عدد المكوّنات فيه ، هذه الّتي تُجمع في عدد طبيعيّ ويصاغ صوغ النّسبة الجارية على الوصف أو التّسمية :

[كلّ (عنصر واحد)] أُحادَ / أحاديّ / أحاديّة

[كلّ (عنصران)] ثُناء/ ثنائيّ / ثنائيّة

[كلّ(ثلاثة عناصر)] ثُلاثَ / ثلاثيّ / ثلاثيّة

[كلّ (أربعة عناصر)] رُباع/ رباعيّة / رباعيّات (رباعيّات الخيّام)

. . . .

[كلّ (سبعة عناصر] سباعيّ / أسبوع / أسابيع . . .

[كلّ (ألف عنصر)] ألفيّ / ألفيّة (ألفيّة ابن مالك)

ومن الوحدات ما يسمّى الشّيء باعتبار الاكتمال في قسم مّا من أقسامه يمثّل هذا القسم دورة تبدأ بعدها دورة أخرى منه . ويتوزّع هذا التّقسيم الدوريّ على مجالين كبيرين أوّلهما متّصل بتسمية الأشياء في نظام العدّ الموازي للأعداد الطّبيعيّة من قبيل [حارة]و[طزّينة douzaine] (4)، وثانيهما ما يتواتر في تسمية ما اتّصل بدورة الزّمن من قبيل [عقد ، عقود] متحقّقة في تسمية المناسبات كما في [عشريّة / عشرينيّة / ثلاثينيّة / أربعينيّة / خمسينيّة . . . مائويّة / ألفيّة].

ومن الوحدات ما يسمّي الشّيء باعتبار تضعيف الأجزاء أو العناصرمرّة واحدة أو

(4) تثبت هذه الوحدات الجارية في اللّهجة التّونسية وإن كانت من المفترضات، على سبيل الاستقصاء.

أكثر، وهي متّصلة بعمليّة الضّرب والتّضعيف من قبيل :[ضعف / أضعاف ، ثلاثة أضعاف . . .].

4-1. التّعبير عن الكمّيّة المرتّبة :

لا يجري التّعبير عن الكمّيّة مباشرة في هذا القسم من الأسماء وإنّما هو مدلول عليها من درجة ثانية . فالتّرتيب يقتضي تقسيما ، تقسيم الكلّ إلى عناصره أو أجزائه ثمّ تتحدّد رتبة الواحد منها باعتبار سلّم الكلّ في تعاقبه . ويوافق التّعاقب في سلّم الأعداد الطّبيعيّة سلّم التّرتّب في القيمة انطلاقا من درجة الصّفر إلى ما لا نهاية له ، والتّعاقب يكون في الزّمان أو الحدوث، لذلك كان صوغ هذه العناصر باعتماد بنية اسم الفاعل باطّراد :

ثان / ثالث . . . عاشر/ ثاني عشر. . .تاسع عشر . . .تاسع وتسعون

أو باعتماد [أفعل] كما في [أوّل] أو بالحفاظ على صيغة العدد كما في [مائة]و[ألف] و[مليون].

وتحديد الرّتبة يدلّ على كمّيّة الكلّ كما أشرنا بصفة غير مباشرة . فالرّتبة موقع إزاء الكلّ ، وما يسبق الرّتبة مضمون حاصل ولكنّ ما جاوزها مهمل غيرمدقّق .فقولنا [ثامن] مثلا يقتضي وجود سبعة عناصر قبله وجودا ثابتا ، ولكنّ ما جاوز تلك الرّتبة غير ثابت ، وهو أمر تستكمله البنية اللّغويّة بجعل الكلّ صريحا في القول باعتماد الإضافة أو الجرّ بـ [من] :

- رتبة + من + عدد : ثامن من عشرين
- رتبة + مضاف إليه: ثاني اثنين

ثالث اثنين

2- الكمّيّة مقولة صرفيّة اشتقاقيّة :

يجري التّعبير عن الكمّيّة في الصّرف العربيّ بطريقتين : أولاهما اشتقاقيّة تصريفيّة وثانيتهما اشتقاقيّة .

2-1- الكمّيّة مقولة معجميّة ـ صرفيّة :

يندرج في هذا المستوى نوعـان من الأسماء تمثّل الكمّيّة بعدا ملازمـا للمدلول عليه بها، وهما اسم الجنس واسم العدد . ونتصوّر أنّهما من قبيل واحد من حيث يمثّل الواحد منهما أقصى ما ينتزع من المتعدّدات .

فاسم الجنس يعمّ جميع ما ينطبق عليه بالتّسمية واسم العدد يعمّ جميع الموجودات ويتجاوزها ليستقلّ بنفسه مفهوما مجرّدا من كلّ تعيين للعدد جاريا في الكون على الأشياء، فكلاهما منتهى التّجريد. ولكنّ اسم الجنس يظلّ مشدودا إلى دلالة مفهوميّة ـ لغويّة ذهنيّة كانت أو متّصلة بالكون بحكم ما يقتضيه من مسمّيات تمثّل مجال انطباقه أو ماصَدَقَهُ . ويمثّل اسم الجمع من قبيل [قوم/ شعب / قبيلة / طائفة . . .] فرعا داخل اسم الجنس من حيث دلّ على متعدّد يعمّه بالتّسمية .

أمّا العدد فيقطع صلته بالكون في نظام مستقلّ مجاله رموز مجرّدة على وحدات وهميّة هي الوحدات الرّياضيّة مطلقا (entités). ولكنّه بحكم ذلك التّجريد يتّسع لاستيعاب الكون بعناصره المدلول عليها باللّغة، فتجري عناصره في تحديد الكمّيّة من زاوية التّعدّد . بل إنّ التّعدّد في الموجودات بدرجاته المختلفة يمثّل تحقّقا أو نموذجا للعدد الرّمز .

وقد مكّن استقلال العدد نظاما تجريديّا مطلقا الفكر البشريّ من إقامة سلّم قياسيّ مطلق على غاية من الدّقّة هو مجال الحساب مطلقا يتجاوز به حدود اللّغة الطّبيعيّة بما يكتنفها من نسبيّة لإقامة لغة شكليّة رياضيّة بحثا عن المطلق (absolu).

ورغم ذلك لم يتخلّص اسم العدد من قيود العلامة اللّغويّة فهو كائن نحويّ قبل أن يكون كائنا رياضيّا ، فهو خاضع لقواعد النّظام اشتقاقا وتصريفاوإعرابا ودلالة . وكذلك عناصر اسم الجنس واسم الجمع إذ تعامل معاملة المفرد فيصاغ منها المثنّى والجمع أو تتّخذ منها اسم الوحدة ثمّ يثنّى ويجمع ، بما يدخله ذلك من أثر في تحديد الكمّيّة تكثيرا وتقليلا.

2-2. الكمّيّة مقولة اشتقاقيّة ـ تصريفيّة :

دأب الوصف اللّغويّ على تسمية هذا النّوع من الاشتقاق بالتّعبير عن مقولة العدد إذ العماد فيه إمساك الصّيغة بدرجة مّا تكون عليها أفراد المعدود . ويعمّ هذا النّوع جميع الأسماء الصّريحة ، فيكون لها فيه ثلاث مراتب تمثّل قسمين متقابلين :

ـ صيغة الإفراد : قائمة من الصّيغ مسجّلة في المعجم كذلك موسومة بالإفراد منذ الوضع ، ولذلك تخلو من صرافم العدد . وتوافق هذه الدّرجة العدد [واحد][1] من نظام الأعداد الطّبيعيّة . « وأحقّ الأشياء بالاسم الواحد واحد بالعدد »(5).

ـ صيغ التّعدّد : وهي ذات درجتين هما التّثنية والجمع ، تتميّز من الإفراد بالتّلحيق أو بصيغة تخالف صيغة الإفراد .

ـ التّثنية : توافق درجة التّثنية حقيقة فيزيولوجيّة متّصلة ببعض الكائنات الحيّة ذات الأعضاء الزّوجيّة ، واتّخذت اللّغة منها منطلقا سحبته على جميع المسمّيات. ودرجة التّثنية ـ كما هو معلوم ـ محدودة في اللّغات الطّبيعيّة (6)، يدلّ على ذلك أنّ العربيّة هي اللّغة السّاميّة الوحيدة الّتي جعلت منها درجة نظاميّة مطّردة والحال أنّ أخواتها أسقطتها ، ثمّ هي نفسها تخلّت عنها في الأحوال اللاّحقة واللّهجات نموذج على ذلك. وتوافق درجة التّثنية العدد [ثنان] [2] من نظام الأعداد الطّبيعيّة .

ـ الجمع :تنسحب درجة الجمع على ما جاوز الاثنين ذهابا إلى ما لا نهاية له نظريّا. وللعربيّة في التّعبير عن هذه الدّرجة طريقتان قياسيّة وسماعيّة فصلهما الوصف اللّغويّ بجمع السّلامة وجمع التّكسير . فالجمع هو تعدّد الأفراد تعدّدا ثلاثيّا فما جاوزه . وقد قسّم النّحاة الجمع إلى جمع قلّة وجمع كثرة كما رصدوا صيغا للجموع تتّخذ من الجمع الواحد مفردا لها فتجمعه وهي ما أسموه بجمع الجمع من جهة وبمنتهى الجموع من جهة أخرى . فجمع الجمع تكسير للجمع أمّا منتهى الجموع فجمع للجمع جمع سلامة .

وإذا ما سلّمنا بذلك على أساس أنّ الوصف النّحويّ يمثّل حدسا للمتكلّمين بالعربيّة في أطوارها القديمة فإنّ هذه الدّرجات المدلول عليها بصيغ مخصوصة قد تمثّل نزعة في اللّغة العربيّة قديمة إلى استيفاء مراتب التّمييز في الصّيغ . فكأنّ هذه النّزعة كانت محاولة لتطبيق الأعداد الطّبيعيّة على الصّيغ . وهو أمر متّصل بطاقة الاشتقاق أي تغيير البنية المقطعيّة ، الّذي يسمح بالكثير من التّقاليب ، ولكنّ ذلك لم يكتمل لما فيه من كلفة لنظام الاشتقاق . وسجّله النّحاة من حيث هو طور قد يكون بلغ وقتها أوجه ثمّ توقّف. يدلّ على ذلك أنّ الحدس اللّغويّ المعاصر لا يعامل هذه الصّيغ المعاملة الّتي كانت لها في القديم

---

(5) الغزالي : معيار العلم في فنّ المنطق ، 248.

(6) انظر : Feuillet : Introduction à l'analyse morphosyntaxique, p. 101-102.

وكذلك : Hagège : La structure des langues, pp. 78-91.

بل إنّ الاستعمال يكاد يهملها.

فيتوفّر في تصريف الاسم مقاطع ثلاثة تجري على درجات العدد الطّبيعيّ كما يلي:

|---------|---------|---------|---------- > لا نهائـيّ

0 1 2 3

إفراد تثنية جمع جمع الجمع

منتهى الجمع

2 - 3. الكميّة مقولة اشتقاقيّة :

لعلّ الكميّة من المقولات الّتي تكاد لا تظهر سيطرتها على الصّيغ الاشتقاقيّة إذا ما قارنّاها بمقولة الحدث أو الزّمان أو المكان أوغيرها ، ولكنّها عند التّأمّل حاضرة ولكن من درجة ثانية في جميع الصّيغ. وقد عوّضت العربيّة هذا «الفقر» الصّيغيّ بوسائل معجميّة إعرابيّة كما سنبيّن.

2-3-1. المصدرواسم المرّة : أجناس الأحداث وأبعاضها

فالمصدر من حيث هو قسم جامع لصيغ دالّة على الحدث مطلقا هو بمثابة الجنس، جنس الأحداث وأبعاضها الأفعال متحقّقة في زمان محدّد. ولكنّ المصدر من حيث هو جنس يتضمّن التّعدّد بالقوّة ويتجلّى ذلك في اسم المرّة منه . فصوغها يجري تماما مثل صوغ الواحدة من الجنس العامّ . وإذ تصاغ المرّة تكون العودة إلى درجة الإفراد في سلّم العدد ثمّ يكون الانطلاق في مجرى آخر يجمع بين الحدوث والتّعدّد فيثنّى اسم المرّة ويجمع .

√ن ب ض [نبض] ---> نبضة ---> نبضتان ---> نبضات

ولكنّ الحدث ـ من حيث هو مفهوم ـ يختلف في أبعاضه عن الأشياء إذ يمثّل حركة متغيّرة في أبعاض الزّمان ، ويمكن نظريّا اشتقاق اسم المرّة من كلّ المصادر ، ولكنّ هذه الصّيغة يتجاذبها قطبان هما الحدثيّة والزّمان من حيث هو مقتض للتكرارعلى أساس الانقطاع في الحدث والعود إليه . فإذا غلب قطب الحدثيّة خلصت الصّيغة للواحدة من

جنس الحدث وأمكن وصفها بما يعود إلى الأعداد الطبيعيّة أي بـ[واحد] :

نبض القلب نبضة واحدة

وإذا ما غلب قطب الزّمان خلصت الصّيغة للتّعبير عن حدوث وانقطاع أي للتّعبير عن دورة واحدة من تكرار الحدث الممكن. وفي هذه الحال يكون التّعبير عن ذلك بوسائل الإعراب أو بوسائل صرفيّة ـ إعرابيّة .

فمن الإعراب ما يعبّر عنه العطف حيث يمثّل التّكراريّة في أبعاض الحدث :

نبض القلب نبضة ونبضة ونبضة

أمّا الوسيلة الصّرفيّة ـ الإعرابيّة فتتمثّل في ما اتّخذته اللّغة من صياغة اسم المرّة من [م ر ر] الدّالّ على التّحوّل والمفارقة بأنواعها، وقد رشّحته دلالته هذه ليجري جريان الصّيغة الفارغة الجوفاء تملأ بمدلول الفعل أو المصدر الوارد في سياقها ، وفيها تكون الغلبة للزّمان المتضمّن للتّكراريّة :

نبض القلب مرّة واحدة
نبض القلب مرّتين
نبض القلب مرّات

2-3-2. اسم المبالغة وصيغ التّكثير:

يجري التّعبير عن الكمّيّة في اسم المبالغة من قبيل [فعّال/ فعّيل / فعول . . .إلخ] وفي صيغ الأفعال المعبّرة عن التّكثير من قبيل [فعّل] و[تفعّل] و[افعوعل] بطريقة تكاد تكون واحدة لولا الفوارق النّظاميّة بين الاسم والفعل . والتّكثير يؤخذ من زاوية التّكرار والكثافة وهما سمتان لا تقبلهما جميع المفاهيم المقترنة بالحروف الأصول . ولذلك لا يطّرد في اشتقاق [فعّل] و[تفعّل] معنى التّكثير فتخلص وقتها الصّيغة لدلالة أخرى .

فاسم المبالغة والفعل الدّالّ على الكثرة يتضمّن كلاهما تعدّدا تكراريّا في الحدوث لكنّ المبالغة تجتذبها السّكونيّة لطبيعتها الاسميّة فتجري في الوصف عامّة وفي تسمية الآلة خاصّة . والفعل يجتذبه التّكرار في الحدوث خلال الزّمان المتصوّر ، لا الزّمان المدلول عليه بالمصرّف منه في الماضي أو المضارع .

2-3-3. الأسماء الميميّة :

تتوفّر مقولة الكميّة في دلالة بعض الميميّات على الكثرة ، كثرة الإحداث بالوسيلة في اسم الآلة وكثرة أبعاض الجنس في اسم المكان التكثيري . أمّا الآلة فالتكثير ليس المقولة الأساسيّة المسيطرة عليها فهو فيها من درجة ثانويّة وظهوره يجد تبريره في تحوّل اسم المبالغة إلى تسمية الآلة . وكذلك اسم المكان لا صلة له بالكمّيّة إلاّ في قسم مخصوص موسوم بـ[+كثرة] في المعجم من قبيل [مأسدة]و[مسبعة]إلخ، يقترن فيه مدلول الصّيغة بكثرة ما تدلّ عليه الحروف الأصول .

2-3-4. صيغتا التّفضيل والتّعجّب :

فصلت العربيّة بين مظهرين لصيغة واحدة في بنيتها المقطعيّة [أفعل] باعتماد سلوكها الإعرابيّ فجعلتها من الأسماء عند تمحّضها للتّفضيل ومن الأفعال عند دلالتها على التّعجّب . وهي تسلك في التّفضيل سلوك الأسماء العاملة يعني أنّها لم تبتعد كثيرا عن خصائص الفعل الأساسيّة ومنها العمل . وقد خاض الدّرس النّحويّ في الشّبه الكائن بين المظهرين وربطه بالشّبه الكائن بين المقولتين : التّعجّب والتّفضيل إذ يتّصل كلاهما بمعنى الكثرة في المدلول عليه بهما . إذ لا يحصل تفضيل ومجاوزة إلاّ بتوفّر طرفين يرتبطان بعلاقة مّا هي مجال المقارنة ، ويفوق الواحد منهما قرينه في نسبة حصول ذلك المجال . والتّفوّق في أساسه متّصل بالكمّيّة موزّعة على سلّم عدديّ أو سلّم الكثافة وغير ذلك ممّا يدخل في أبعاد الموجودات . ولهذا الأمر تلجأ اللّغة إلى عدد من الجذور الدّالّة على الكمّيّة تجريها في التّفضيل عندما يتعطّل اشتقاق [أفعل] من الجذور الدّالّة على مجال المفاضلة ، فتجري الأولى في موضع المساعد للثّانية فتشحن دلالتها المعجميّة على الكمّيّة مطلقا شحنا سياقيّا أي بمدلول المكوّن المتعلّق بها في سياقها، وهي من قبيل :

$\sqrt{\text{ك ث ر}}$ أكثر + $\sqrt{\text{x x x}}$ (مجال المفاضلة)

$\sqrt{\text{ق ل ل}}$ أقلّ + $\sqrt{\text{x x x}}$ (مجال المفاضلة)

$\sqrt{\text{ش د د}}$ أشدّ + $\sqrt{\text{x x x}}$ (مجال المفاضلة)

وقريب من هذا تعبير اللّغة عن المفاضلة تعبيرا إطنابيّا في جُمل الرّأس فيها فعل أو اسم متّصل بحروف أصول دالّة على التّفوّق في الكمّيّة سلبا أو إيجابا من قبيل :

√ ز ي د   زاد / يزيد   شيء 1 يـزيـد + شيء 2 + √ مجال المفاضلة

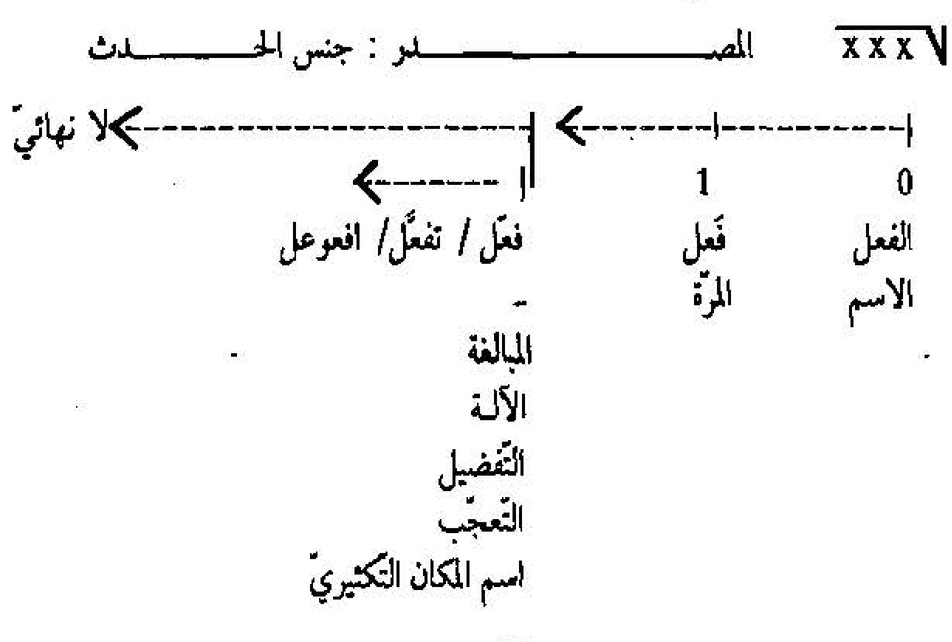
√ ف و ق   فاق / يفوق   شيء 1 يفوق + شيء 2 + √ مجال المفاضلة

√ ن ق ص   نقص/ينقص   شيء 1 ينقص + شيء 2 + √ مجال المفاضلة

ويمثّل التّفـضيل والتّعجّب استرسالا ذا درجات تذهب من النّسبيّ إلى المطلق وما بينهما ، وتوافق هذه الدّرجات قطبين في القول هما الخبر والإنشاء. فالنّسبيّ يجري في التّفضيل على وجه الخبر والمطلق يجري في التّعـجّب على وجه الإنشاء فيغيب التّعبير عن القرين :

خبر	ـ تفوّق نسبيّ	: شيء 1 أفعل من شيء2
خبر ـ إنشاء	ـ تفوّق نسبيّ ـ مطلق	: شيء1 أفعل الأشياء
		: شيء1 الأفعل
إنشـاء	ـ تفوّق مطلق	: ما أفعل الشّيء / أفعل بالشّيء

فالكمّيّة منطبقة على الصّيغ الاشتقاقيّة تقبل التوزّع على درجات العدد الطّبيعيّ توزّعا نسبيّا ، فهي صيغ مقترنة بدلالة معجميّة تحدّد من تلك الدّلالة حدوثها وتواتر ذلك الحدوث عددا ومدى . فأدنى درجات التّحديد واحدة وهي موافقة لاسم المرّة أمّا سائر الدّرجات فنسبيّة . فإذا ما اعتبرنا الحدث مطلقا جنسا كان المصدر دالاّ عليه ، فيمثّل المصدر استرسالا تقتطع منه الصّيغة الواحدة من الأسماء المتّصلة به مقطعا يقع بين طرفين هما [0] حيث لا حدث ، واللاّنهائيّ :



ويبين في مستوى الاشتقاق بوحداته المجرّدة وهي البني المقطعيّة (الأوزان) عن المكوّن الحامل لمقولة الكميّة فرعا فيه عن مقولات اشتقاقيّة . فالبنية المقطعيّة الواحدة تتكوّن من محلاّت بعضها مخصّص للحروف وبعضها للحركات . يحلّ في المحلاّت الحرفيّة الحروف العائدة إلى الجذر الحامل للدّلالة المعجميّة وكذلك الحروف الحاملة للمعاني الاشتقاقيّة (حروف الزّيادة). ويحلّ في المحلاّت الحركيّة الحركات بأنواعها وباختلاف مداها . والحركات هي المادّة الأساسيّة الّتي يشتغل عليها نظام الاشتقاق باستيفاء ما يتوفّر فيها من توليفات تعتمد النّوع والمدى . والأمر نفسه يشتغل في نظام التّصريف منطبقا على العدد إفرادا وتثنية وجمعا مكسّرا. مع اختلاف بينهما في موقع الكميّة في كلّ منهما فهي المقولة الأساسيّة في التّصريف ولكنّها من درجة ثانية في الاشتقاق كما سبق أن بيّنّا. ونكتفي بهذه الإشارة إذ يقتضي تفصيل القول فيها أطروحة كاملة لما فيها من تشعّب وتعاظل بين الصّيغ بمكوّناتها ودلالات كلّ منها .

3 - الكميّة مقولة نحويّة :

يجتمع في هذا المظهر عدد من العناصر المقترنة بمقولة الكميّة دون أن يتوفّر فيها الأساس المعجميّ الدّالّ عليها ولا الأساس الاشتقاقيّ ، وإنّما هي وحدات خصّصها النّظام لتلزم موقعا إعرابيّا واحدا ونوعا من العلاقات الإعرابيّة واحدا ودلالة واحدة بالاستتباع . وهذه العناصر تمثّل شتاتا من أنظمة مختلفة بعضها متّصل بمقولة التّعيين (التّعريف والتّنكير) وبعضها قسم من المبهمات تشحن بدلالة سياقيّة إعرابيّة .

ولئن مثّلت هذه العناصر شتاتا كما أشرنا فإنّها عائدة من حيث اشتغالها إلى بنية واحدة ثنائيّة في مكوّناتها يمثّل فيها العنصر المسوّر عاملا (opérateur) مجاله المركّب الاسميّ المعمول به (7) . فلا يكون للمسوّر إحالة على الكون إلاّ من خلال اقترانه بالمركّب الاسميّ أو ما هو مؤوّل به من المركّبات .

3 - 1 . مقولة التّعيين : التّسوير بـ[الـ]

يطلق التّعيين على مظهرين هما التّعريف والتّنكير وهي مقولة لغويّة ـ عرفانيّة أساسها اتّفاق المتكلّم والمخاطَب في حصول المرجع أو المفهوم حصولا واحدا في ذهنيهما . والصّلة بين التّعيين والكميّة ناتجة عن تقاطع بينهما في تحديد المدلول في الوحدة المعجميّة

---

(7) انظر : Chomsky : Language and Problems of Knowledge p. 96.

فقد ميّزت اللّغة بين حالين هما المعلوم المحدّد والشّائع المنكور جعلت للأوّل سابقة [ألـ] أساسا وبعض الوسائل الأخرى وجعلت للثّاني لاحقة [ـن] دالّة على تمام الاسم المحدث للتّنكير وعدم التّمام مقتض للتّعريف. وهما حالان متقابلان نظريّا إذ يمثّل التّنكير نزعة إلى العموم والشّيوع ويمثّل التّعريف نزعة إلى الخصوص (8)، هذا من الزّاوية العرفانيّة:

اسم الجنـــــس

|

[ألـ]<-------- [عنصر معجميّ] ------->[ـن]

|

+ عـــــــدد

إفـــراد ـ تثنيـة ـ جمـع

لكنّ ذلك لا يطّرد إذ تتبادل النّزعتان اتّجاهيهما فيقترن التّعريف بالشّيوع والتّنكير بالخصوص . يكون ذلك عند انطباق التّعيين على موضوع مدلول عليه بالعنصر المعجميّ فيجري بينهما تفاعل ذو أحوال نظريّة عديدة (9) تتقاسمها حالان كبريان: حال الانفصال وحال التّداخل .

ففي حال الانفصال يتمحّض التّعيين للعموم في التّنكير أو الخصوص في التّعريف ويتمحّض العنصر المعجميّ بما يتضمّنه من كمّيّة لمدلوله ، وهذه الحال يبين فيها انفصال المقولتين في النّظام اللّغويّ . :

ـ أعطني الكتاب [ألـ + كتاب] : مفرد معيّن معلوم

ـ أعطني الكتبَ [ألـ + كتب] : جمع معيّن معلوم

ـ أعطني كتابا [كتاب + ن] : مفرد شائع نكرة

ـ أعطني كتبا [كتب + ن] : جمع شائع نكرة

وفي حال التّداخل يستوي التّنكير والتّعريف في الدّلالة على العموم والشّمول المولّدين للكمّيّة من درجة ثانية ، ويختصّ بهذا الأمر اسم الجنس الموضوع على الإفراد ،

---

(8) الاستراباذيّ : شرح الكافية، 2/ 128-129.

(9) انظر : Wilmet : La détermination nominale, pp. 79-84.

لا إفراد العين وإنّما إفراد المفهوم المنطبق على الذّوات الكثيرة المكوّنة للجنس في أقصى درجات التّجريد :

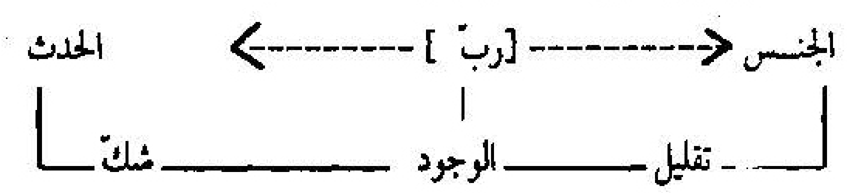
الإنسان حيوان ناطق	الغول حيوان خرافيّ
أنت إنسان أم غول ؟	هل رأيت غولا في حياتك ؟
لاإنسانَ غول	لا غولَ موجود .
خير جليس في الأنام كتاب	الكتاب خير جليس في الأنام .

وقد اهتمّ المناطقة في دراسة القضيّة بفائدة [أل] . فهي من جهة المعنى تفيد الاستغراق ولكنّ القضيّة المشتملة عليها تعتبر عندهم مهملة لخلوّها من المسوّرات . ويعود ذلك حسب الإمام الغزالي (10) إلى أنّ القضيّة المشتملة على [أل] تحتمل البعضيّة احتمالها للكلّيّة ، ولذلك وجب اعتبارها من المهمل .

3-2. مسوّرات الاسم الحرفيّة :

3-2-1. المسوّرالوجوديّ : [ربّ]

يعتبر الوصف النّحويّ [ربّ] حرف جرّ ، يفيد التّقليل . وهي عندالمبرّد « تبيين عمّا أوقعتها عليه أنّهَ قد كان وليس بالكثيرولذلك لا تقع إلاّ على نكرة » (11). وتقترن بالمركّب الموصوليّ ذي النّواة الفعليّة مفيدة المعني نفسه منطبقا على الحدث (المصدر)، وإذ يكون ذلك تتحوّل إلى تقليل الحدث من زاوية الاعتقاد فتفيد الشّك .



3-2-2. التّسوير بالاستثناء :[إلاّ]

تمثّل [إلاّ] أمّ الباب في الاستثناء ، وهي حرف يجري في الاستعمال الرّياضيّ لإفادة معنى الطّرح ، طرح عنصر أو مجموعة صغرى من مجموعة مشتملة عليهما فهذا مجاله العلاقات بين المجموعات ، كما يجري للطّرح في الحساب . ويبين استعمال

(10) معيار العلم في فنّ المنطق، ص 87.

(11) ابن يعيش : شرح المفصّل، 8/ 27.

[إلاّ] عن بنية واحدة تنجز في أشكال متنوّعة ، هي بنية الطرح بطرفيها المطروح منه والمطروح وهما معا يكوّنان مركّبا واحدا يحلّ في محلّ نحويّ واحد يتعلّق العمل الإعرابيّ به تعلّقا واحدا، أمّا الحكم فمتعلّق بالحاصل بعد الطّرح أي بالمجموعة ينقصها العنصر أو المجموعة الصّغرى المطروحان . ويتحقّق الطّرفان بالحضور لفظا فتكتمل البنية في الاستثناء ويتحقّق طرف واحد هو المطروح في ما يسمّي بالحصر ، وغياب المجموعة المطروح منها لا ينقص من البنية شيئا إذ يمكن الاهتداء إلى المجموعة انطلاقا من العنصر المطروح على وجه الانتماء :

	المجموعة	ـ طرح ـ	المطروح	
الحساب	عدد 1	إلاّ	عدد 2	عـدد 1 > عـدد 2
الاستثناء	مستثنى منه	إلاّ	مستثنى	
إثبات	مكوّن 1 [+جمع]		مكوّن 2 [+مفرد] مكوّن 2 [+جمع]	مكوّن1 > مكوّن 2
نفي (الحصر)	0	إلاّ	مكوّن 2	

ولحرف الاستثناء [إلاّ] علاقة نظاميّة بحرفين آخرين هما [من] و[لا] النّافية للجنس لا من زاوية التّعبير عن التّسوير وإنّما من زاوية المقولات المدلول بها عليها أو من زاوية المكوّنات الّتي تمثّل مجالا لعملها دلالة وإعرابا كما يأتي بيانه .

3-2-3. المسوّر التّبعيضيّ / الاستغراقيّ :[من]

يفيد حرف الجرّ [من] مصدر الشّيء مطلقا . وإذ ينتمي الفرد إلى المجموعة الّتي يدخل في مجالها على وجه الانتماء أمكن لحرف الجرّ [من] التّوسّط بينهما ، فتكون المصدريّة عدديّة أو اشتمالا أو انتماء مجرّدا. وفي ذلك وجوه عديدة :

ـ عنصر	ـ انتماء ـ	مجموعة
واحد	من	عشرين
رجل	من	بني فلان
بعض	من	كلّ

فالتّبعيض معنى سياقيّ متولّد من غياب العنصرأو الجزء لفظا وورود المتعدّد بعدها:

0	من	النّاس

ويجري حرف الجرّ[من] في سياق محكوم بالنّفي فتفيد استغراق الحكم لما يتعلّق بها :

- ما جاءني من رجل

وهي « تختصّ بالنّفي والدّخول على النّكرة لاستغراق الجنس»[12]، فهي تشبه من هذه الزّاوية [لا+نكرة] و[نفي . . +إلاّ] . ومدخل الاستغراق فيها ليس مباشرا فهو مقترن بالتّبعيض فيها ، وإذ يكون التّبعيض موضوع النّفي امتدّ النّفي على الكلّ واستغرقه ، فنفي البعض يستتبع نفي الكلّ .

وإذا ما أجرينا مقارنة بين [إلاّ] و[من] التّبعيضيّة وجدنا بينهما شبها جعل منهما يشتغلان اشتغالا متقاربا وإن فصل بينهما النّحو في نظيمين مستقلّين اختلفا بموجبه في العمل وفي نوع العلاقة . فكلاهما مقترن بالتّعبير عن علاقة كائنة بين المجموعات و/أو بين المجموعة وعنصر منها ، اختصّت [إلاّ] بالطّرح والإخراج فكان ترتيب الطّرفين فيها قائما على جعل المطروح منه سابقا في التّرتيب مذكورا أو محذوفا ، واختصّت [من] بالمصدريّة فكان ترتيب العنصر أو المجموعة الصّادرة قبل المجموعة المصدر. فيكون الحاصل من النّاحية الكمّيّة لا من زاوية الحكم ، واحدا في الحالتين :

وصل الجماعة إلاّ واحدا	[الجماعة - واحد]
وصل واحد من الجماعة	[الجماعة - واحد]
وصل من الجماعة واحد	[الجماعة - واحد]

كما يزداد الشّبه فيصل درجة التّطابق في مجال الحساب إذ تعبّر [من] و[إلاّ] عن عمليّة الطّرح مطلقا ولكن بترتيب بين الطّرفين متقابل:

4 - 2=2 أربعة إلاّ اثنين	اثنان
اثنان من أربعة	اثنان

ويكون بين [من] الاستغراقيّة و[إلاّ] في تركيب الحصر شبه من حيث اقتضاؤهما للنّفي عاملا في الجملة واقتضاؤهما للحذف ، حذف المطروح منه في [إلاّ] وحذف المطروح في [من] قياسا على ما تقتضيه المقولة المتحكّمة في الواحد منهما . فيكون

(12) ابن يعيش : شرح المفصّل، 2/ 90.

الحاصل في [إلاّ] إثبات الحكم للمطروح ونفيه نفيا مطلقا عن المجموعة ، ويكون في [من] نفي الحكم عن المجموعة مطلقا باستغراق جميع العناصر المكوّنة لها :

بنية [إلاّ]　　　　　　　　　　　　بنية [من]

نفي [حكم (مجموعة ـ طرح ـ عنصر)]　　نفي [حكم (عنصر ـ انتماء ـ مجموعة)]

ما وصل 0 إلاّ صالح　　　ما وصل 0 من رجل

فالنّفي في البنيتين يطال أقرب الطّرفين منه فتكون المجموعة في [إلاّ] مجاله فيخرج وقتها العنصر منه فيكون الإثبات ، ويكون العنصر مجال النّفي في [من] وإذا انتفى العنصر انتفت المجموعة بالاستتباع . وإذ تتقابل البنيتان في ترتيب الطّرفين وفي مجال النّفي وفي الحاصل من الحكم ، أمكن لنا أن نتصوّر اجتماعهما في بنية واحدة ذات قسمين الأوّل منهما نفي استغراقيّ وثانيهما إثبات ينتقض به الاستغراق. وهذا ما يتوفّر في تركيب من قبيل : [نفي [. . . من . . إلاّ . . .]] حيث يتعلّق النّفي بحكم محدّد أو بمطلق الوجود ، وهو اختزال للبنيتين السّابقتين ولكن بترتيب مختلف مع حذف المكوّنات المتكرّرة :

نفي1[حكم1(عنصرن ـ انتماء ـ مج1)] نفي 1[حكم1(مج1ـ طرح ـ عنصر2)]
نفي1 [حكم 1(0 ـ من ـ مج1)]　　نفي1 [حكم1 (0 ـ إلاّ ـ عنصر2)]
نفي1 [حكم1 (0 ـ من ـ مج1)]　　0 [0　　(0 ـ إلاّ ـ عنصر2)]
نفي1 [حكم1 (0 ـ 0 ـ 0)]　　0 [0　　(0 ـ إلاّ ـ عنصر2)]
لم يصل من رجل إلاّ صالح
لم يصل من الرّجال إلاّ صالح
ما توجد من دابّة إلاّ ورزقها على الله
ما من دابّة إلاّ ورزقها على الله

ويمكن لهذه البنية نفسها أن تجري في الأحكام المطلقة أو القضايا الكلّيّة عند المناطقة، فتفيد التّسوير الكلّي تماما مثل [كلّ] فيكون التّكافؤ بين [ما . . . من . . . إلاّ] و[كلّ] في إثبات الحكم :

ما من دابّة إلاّ ورزقها على الله
كلّ دابّة رزقها على الله .

3-2-4. التّسوير بـ[لا] النّافية الجنس :

تقترن [لا] بالتّعبير عن مقولة النّفي المتّصلة بشحنة السّلب . فهي من هذه الزّاوية لا صلة لها بالتّسويرإذ يحتمل كلّ موجود شحنة السّلب ونقيضها شحنة الإيجاب . ومدخلها في التّسوير إعرابيّ إذ تنفي عـنصرا دالاّ معجميّا على الجنـ خنس متعدّد شامل لكلّ ما ينطبق عليـه من الذّوات . وهو إذ يقتـرن بـ[لا] إنّما يمثّل محـلّها . وإذ يتـعلّق النّفي بالوجـود ، والوجود مـضمـونه الجنس ، والجنس لا يكون إلاّ بـ سـتغراق ، كـان النّفي مستغرقـا . فجرت [لا] مـسوّرة للوجود المنفيّ ، ولذلـك اختصّت في بنيـتها الإعـرابيّة بخصـائص منها انتصاب اسمـها وتنكيره . والحـال أنّ [لا] غير عـاملة في سائر وجـوهها واسم الجنس في سائر وجوهه محـتمل للتّبعيض عندما يكون نكرة ويقتضي وقـتها تعريفا ليتحقّق الاستغراق به .

وإذ تفيـد [لا] النّافيـة للجنس تسويـرا للوجود المفـرغ إذ تفيد العـدم أي [0] أمكن إلحـاقهـا بـ[ربّ] المسـوّرة للوجود الممتلئ على أسـاس التّقـابل والقـرب في آن من زاوية الدّلالة والشّبه في ما تقتضيه الواحدة منهما من خصائص في المكوّن المتعلّق بها ، بيان ذلك أنّ [ربّ] تفيد تقليلا و[لا] تـفيد نفيا مستـغرقا فهما يحتـلاّن درجتين في أسفل السّلّم من درجات العدد ، هي الدّرجـة الصّفر[0] في [لا] ودرجة التّقليل الّتي تفوق الصّـفر ولكنّها تقصر عن الكثيرفي [ربّ] . ثمّ إنهما تقتضيان في المكوّن ، مجال عملهما ، التّنكير . وإذ يحتاج اسم الجنس إلى التّعريف ليتحقّق الاستغراق وإلاّ فهو للقليل منه أمكن لنا أن نجمع [ربّ] و[لا] في تعلّقهـما بدرجة في سلّم المعدودات هي القلّة . فـإذا ما انطبق على القلّة عمل الوجـود المقترن بـ[ربّ] أفاد التّركـيب [وجود القليل] وإذا ما انطبـق عمل النّفي أي سلب الوجـود المقتـرن بـ[لا] على القلّة أفـاد التّـركـيب [سلب القليل] أو[عـدم وجـود القليل] . وإذا اقتـرن المعنى بالقليل فإنّه يـنسحب على الكثيـر أي على ما يستغرقـه . وبهذا نفهم اقـتضاء [ربّ] و[لا] التّنكيـر في ما يتعلّق بهمـا . فهمـا محكومتان بنزعـة ذات اتّجاه واحد هو الاتّجاه من الكثير إلى درجة الصّفر :

فتكون [لا] النّافية للوجود و[ربّ] المثبتة للوجود ، مظهرين متولّدين من تفاعل بين مقولة الوجود / العدم أو الايجاب / السّلب من جهة ومقولة التّعيين (تعريف/ تنكير) من جهة ثانية منطبقتين على مضمون مدلول عليه بالعنصر المعجميّ . فاختصّ كلاهما بدرجة التّنكير الدّالّة على القليل إحداهما تثبته والأخرى تنفيه .

على أنّ [لا] النّافية المقترنة بشحنة السّلب [-] قد تفيد ما تفيده [إلاّ] و[ما ... من] فتكون كما كانتا أداة للتّسوير ، وليس من قبيل الصّدفة أن تشتمل [إلاّ] على [لا] في بنيتها ، دليل ذلك أنّك تجد بين هذه الأدوات نوعا من التّوافق في البنية والعلاقة بطرفيها وفي الحاصل :

وصل الجماعة إلاّ صالحا
وصل الجماعة لا صالح
ماوصل إلاّ صالح
وصل صالح من الجماعة

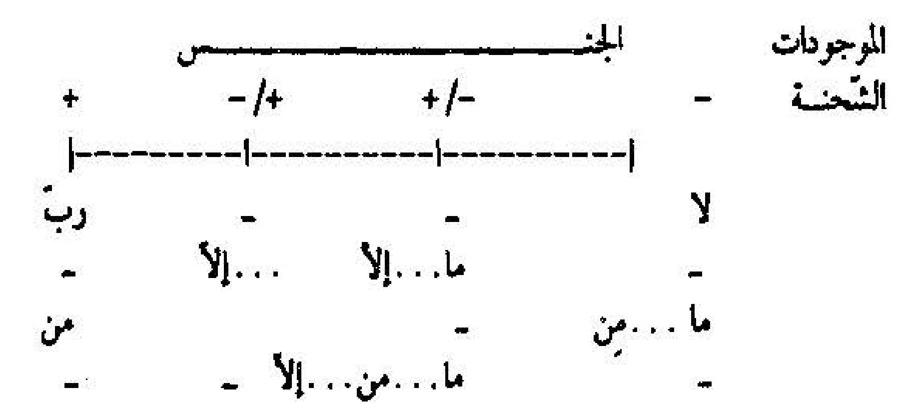
3-2-5. انتظام المسوّرات الحرفيّة :

عرضنا إلى هذا الحدّ ما به اجتمعت حروف من أنظمة مختلفة في نظيم واحد الجامع بينها فيه دلالتها على التّسوير ، من مداخل مختلفة وهي أساسا المقولات الّتي يقترن بها الواحد من تلك الحروف في نظام يختصّ بالواحدة من تلك المقولات. ثمّ إنّ هذه المقولات المتمايزة - نظريّا - ينشأ بينها بحكم التّفاعل والتّقاطع ما به تجتمع فينجرّ عن ذلك تقاطع في مستوى الأدوات والبنى المعبّرة عنها . وقد بيّنّا بما فيه الكفاية المنافذ الّتي نتصوّر بها خروج الأداة الواحدة من مقولتها الأصليّة إلى المقولة الأخرى وهي الكمّيّة في مبحثنا . وإذ يكون ذلك وجب البحث في الوجوه الّتي ينتظم بها هذا الشّتات في مقولته الأمّ بالتّبنّي وهي مقولة الكمّيّة .

فإذا ما اندرجت مقولة الكمّيّة في الثّنائيّة المطلقة الّتي تحكم جميع المقولات ، أي ثنائيّة السّلب والايجاب اقترن السّلب بانعدام العدد أي بالصّفر واقترن الايجاب بالوجود أي الوجود في درجة مّا من درجات السّلّم العدديّ قلّة وكثرة ، شمولا وتجزئة إلخ. فتكون [لا] علما على تسوير السّلب و[ربّ] علما على تسوير الايجاب. وبين هذين القطبين استرسال يقترن الواحد من الحروف المسوّرات بقطعة منه في نزعة محكومة باتّجاهين : أحدهما منطلق من السّلب في اتّجاه العموم والكثرة والآخر منطلق من العموم

والكثرة في اتّجاه السّلب . وبهذين الاتّجاهين نفسّر جريان الأداة الواحدة في الاتّجاهين أي الدّلالة على الكثرة أو الاستغراق حينا والقلّة حينا آخر ويستوجب ذلك وجود نقطة وسط بين القطبين هي سلب الايجاب (+/ -) ويمثّلها الاستثناء فيدلّ على التّقليل بما فيه من الطّرح والإخراج حيث يمتنع الاستغراق ، وهي إيجاب السّلب (-/+) ويمثّلها الحصر[نفي . . . +إلاّ] وتركيب [ما . . . من . . . إلاّ] .

وإذا مثّلنا مقاطع الاسترسال بين [-]و[+] في خط أفقيّ وجدنا فيه أربعة مقاطع وفق تعامل تينك الشّحنتين ، تمسك بالواحد منها بنية حرفيّة مفردة أو مركّبة من المسوّرات الحرفيّة :



يكون ذلك بتفاعل بين مظاهر عديدة متزامنة في البنية الواحدة : شحنتا السّلب والايجاب (الإثبات والنّفي) منطبقتين على مضمون ذي كمّيّة . وإذ يجري هذا المضمون في اسم الجنس ، مثّل هذا القسم من الأسماء المحدّد الأساسيّ في نزعة التّسوير إمّا في اتّجاه السّلب وإمّا في اتّجاه الايجاب.

واسم الجنس مقتض لمقولة التّعيين هذه الّتي يتحدّد بها امتداده كما بيّنّا ، من الإفراد في التّنكير إلى الاستغراق في التّعريف . ويحدث أن يدلّ اسم الجنس المعرفة على الواحد كما يدلّ اسم الجنس النكرة على الاستغراق ، وفي ذلك يكمن الخلل في اشتغال مقولة التّعيين في تحديد الامتداد . فالتّعريف سواء اقترن به الاستغراق أو الفرديّة لا يحتمل لبسا في تحديد الكمّيّة ، فتردّده بينهما لا يربك النّظام اللّغويّ ، أمّا التّنكير فمستوجب لما به يتمحّض إمّا للاستغراق وإمّا للإفراد . ولذلك مثّل حالا متميّزة في نظام المسوّرات الحرفيّة، ولا أدلّ على ذلك من اقتضاء [ربّ] له اقتضاء دائما و[لا] و[من] له اقتضاء مشروطا بدلالتها على استغراقه . فـ[ربّ] مقترنة بالايجاب و[لا] مقترنة بالسّلب أمّا [من] فالسّلب فيها متأتّ من النّفي السّابق عليها.

فيكون لنا في نظام المسوّرات الحرفيّة طبقة أولى مجالها درجة التّكثيرتوزّعها الايجاب في الوجود المنطبق على النكرة فيكون التّقليل في [ربّ] من جهة والسّلب في الوجود المنطبق على النّكرة فيكون الاستغراق في [لا] نافية للجنس وفي [من] بالمعنى نفسه مسبوقة بنفي .

وطبقة ثانية فيها تتردّد المسوّرات الحرفيّة بين الايجاب والسّلب فتكون تارة لهذا وطورا لذاك فتفيد مرّة ما تفيده [ربّ] أو ما يقع في مجالها من الكميّة وتفيد مرّة أخرى ما تفيده [لا] نافية للجنس .

3-3. المسوّرات الاسميّة :

3-3-1. المبهمات

يعود بعض المسوّرات الاسميّة من المبهمات إلى أصول حرفيّة دالّة على الكمّيّة اقتطعت منها اللّغة قائمة وظيفتها التّسوير عندما تتعلّق بموضوع لها تحدّد كمّيته في سياق إعرابيّ . وبعضها الأخر لا صلة لحروفه الأصول بالتّعبير عن الكميّة وإنّما هي خارجة إليها في الاستعمال . وهي قسمان: تبعضيّة وشموليّة .

3-3-1-1. التّبعيضيّة :

أسماء تعبّر عن تعلّق الحكم ببعض مدلولها ، وهي على درجات تقترن الواحدة منها بقسم من المتعدّد يقلّ عن مجموعه . وهي وحدات يمكن توزيعها على قسمين انطلاقا من قدر وهميّ هو نصف الكميّة فما كان دونها مثّل درجة القلّة وما كان فوقها ولم يبلغ الكلّ مثّل درجة الكثرة :

- درجة القلّة : تقع على ما فوق الصّفر وما دون النّصف : بعض ، قليل.

فإذا اعتبرنا المجموعة (ج) مجالا للمسوّر[بعض] أو [قليل] كان العدد (ن) المدلول بهاعليه واقعا بين الواحد من (ج) ونصفها ، ويكون تمثيلها كما يلي :

بعض (ج) = [0 < ن < نصف (ج)]

- درجة الكثرة : تقع على ما فوق الصّفر و جاوز النّصف وما هو دون الكلّ . وفيها وحدات تتّصل بأصول حرفيّة دالّة على الكمّيّة من قبيل : [كثير] ،[أكثر] ،

[جلّ]، وأخرى تعود إلى أصول حرفيّة لا صلة لها بالكميّة وإنّما تدلّ على التّفوّق والغلبة أو الكبر حجما أو قيمة من قبيل [غالب]، [أغلب] ،[غالبيّة] و[أعظم]، [معظم] .

كثير(ج) = {0 < ن < ج}

3-3-1-2. الشّموليّة :

أسماء تعبّر عن شمول الحكم لكامل المضمون المتعلّق بها : [جميع]، [كافّة]، [عامّة] ، [قاطبة] .وتساوي [كلّ+ مضاف إليه (مفرد / جمع)] اسم الجنس في انطباقه على كلّ الأبعاض وشمولها :

جميع (ج) = { ن = ج }

3-3-2. الكنايات :

يتكوّن هذا القسم من أسماء تتّفق في طبيعة دلالتها إذ لا تسمّي مدلولها تسمية مباشرة وإنّما هي بمثابة الإشارة إليه من درجة ثانية . وينطبق هذا التّعريف على قسم كبير من الأسماء يستعمل النّحاة في الحديث عنها كلمة [كناية] من قبيل الضّمائر والموصولات الاسميّة والإشارة ، ولكنّهم يفردون بابا مخصوصا بهذا العنوان لقائمة محدودة من العناصر هي [كم وكذا وكيت وذيت وفلان] .

وممّا يلفت الانتباه في تصرّف عناصر الكنايات أنّها ـ عموما ـ على هامش النّظام. فهي لا تقبل التّعدّد تثنية وجمعا ولا تعيين التّعريف ولا الإضافة خلافا لسائر العناصر المعبّرة عن معناها .

3-3-2-1. الكناية عن الكميّة : [كم] :

تنفرد [كم] بالتّعبير عن العدد جاريةً في الخبر دالّةً على كثرة ما يتعلّق بها ، وجارية في إنشاء الاستفهام مطلوبا بها تحديد العدد. ويفهم من كلام النّحاة أنّها خارجة من الاستفهام إلى الخبر وحجّتهم في ذلك لزومها صدر الجملة ،«وإنّما أخرجت إلى الخبر للحاجة إلى المبالغة في تكثير العدة»[13] . فيكون على هذا وجهان في دلالتها على العدد . فهي لتحديده تحديدا دقيقا في سلّم الأعداد الطّبيعيّة عندما تجري في الاستفهام ، وهي

(13) ابن يعيش : شرح المفصّل، 4/ 125 .

للتّعبير عن الكثرة مطلقا عندما تجري في الخبر.

ولكنّ [كم] خلافا لسائر الوحدات الدّالّة علـى العدد لا يمكن العود بها إلى أصول حرفيّـة ، يعني أنّها موضوعـة كذلك علامةً على الكمّـيّة مطلقا. ولكنّها مثّلت منطلقا في توليد مصطلح [كمّـيّة] و[كمّ] في المنطق والرّياضيّات والاستعـمال العامّ . فهي علَم على مـفهـوم الكمّـيّة مطلقـا . فـ«الكمّ عـرض ، وهو عبـارة عن المعنى الّذي يقبل التّجـزّؤ والمساواة والتّفاوت لذاته»(14) .

3-3-2-2. الكناية عن الكلّيّة :[كلّ]

تفيد [كلّ] شمول الحكم لمضمـونها المتعدّد دون استثناءوهي توافق [كم] في بعض خصائصها، إذ لا صلة لها بالجذر √ك ل ل هذه الّتي تفيد |الكلال| وما اتّصل به . فهي ـ مبـدئيّا ـ موضـوعة كذلك لإفـادة معناها ولذلك أوردناها في باب الكـنايات. نقول مبـدئيّا مراعين مـا يمكن أن يتوفّر من صلة دلاليّـة بين مفهوم |الكلال| المقـترن بـ √ك ل ل ، ومفهوم |الكلّيّـة| المقترن بـ[كلّ] ، فإذا ما دلّ الكلال على غاية الشّيء ومنتـهاه من جهد في البـدن ومضـاء في الآلة القاطـعة يمكن أن تتـوفّر الصّـلة بين √ك ل ل و[كلّ] في استنفـاد المضمـون واستـقصاء أبعـاضه. وهي صلة نوردها بحـذر كبـيرلما في ذلك من هشـاشة في الاستدلال لا تجد لها في الاستعمال ما يرفدها.

و توافق [كلّ] عناصر أخرى من قبيل [جميع] و[قـاطبة] و[عامّة] وغيرها ممّا يعبّر عن معناها. وتتميّز من [كم] بتصرّفها تعريفا وتنكيرا ، عددا وجنسا وإن كان ذلك محدودا (كلٌّ / الكلُّ / كلا / كلتا).

وممّا تتفـرّد به [كلّ] إزاء المسوّرات المرادفـة لها إفادتهـا معناها جـارية على الجمع أو على ما اتّصل به من أفـراده ، إذ تفيد الشّمول مـقترنة بالاسم المجمـوع وبالمفرد منه وذلك غير ممكن في قريناتها :

كلّ النّاس	جميع النّاس	عامّة النّاس
كلّ واحد	*جميع واحد .	*عامّة واحد
كلّ زوجين	*جميع زوجين	*عامّة زوجين
كلا الزّوجين	*جميع الزّوجين	*عامّة الزّوجين

(14) الغزالي : معيار العلم في فنّ المنطق، ص231.

وممّا يلفت الانتباه أنّ [كلّ] لا تقترن باسم الجنس المعرّف بـ[ألـ] على خلاف مرادفاتها ، فكأنّ بينها وبين التّعيين المفيد للشّمول تنافيا تعود أسبابه إلى الدّلالة . فإذا قبلت [كلّ] الاقتران بالمعرّف كان هذا الأخير مجموعا وإلاّ فالمقترن بها مفرد نكرة واحد من جنسه :

كلّ إنسان	كلّ أسد	←-- كلّ + مفرد نكرة
كلّ النّاس	كلّ الأسُود	←-- كلّ + جمع معرفة
*كلّ الإنسان	*كلّ الأسد	←-- *كلّ + اسم جنس

ونتوسّل بذلك إلى إثبات أمرين :

ـ يُجتنب في بنية [كلّ+ مضاف إليه] الجمع بين استغراقين أوّلهما بـ[كلّ] وثانيهما بالتّعريف المقترن باسم الجنس .

ـ ينتج من ذلك أنّ [كلّ] موضوعة لاستغراق الشّمول من زاوية التّعدّد والأبعاض. ولذلك تستوجب بنية [كلّ+مضاف إليه] أن يكون في المضاف إليه تعبير عن التّعدّد والأبعاض فيكون جمعا أو مفردا . فيمثّل هذا التّعدّد مجالا لـ[كلّ] القائمة على التّضعيف multiplication في مظهرها الرّياضيّ.

فـ[كلّ] تتضمّن تضعيفا أساسه رفع العدد في مجالها إلى قوّة ن ، فإذا ما ارتفع ذلك المجال بطبعه إلى قوّة ن ، وهو ما يكون في اسم الجنس ، تعطّلت بنيتها وعملها فامتنعت من الاستعمال . وإذ لا يقبل من الأعداد الارتفاع إلى قوّة ن إلاّ ما كان منها في درجة الإفراد اقتضت بنية [كلّ] المفرد بعدها أوالمثنّى أو الجمع الّذي يسلك بعدها سلوك المفرد من حيث كان تضعيفا لأفراد وهو نفسه يقبل التّضعيف إلى أن يبلغ قوّة ن . :

ن x س ←-- [س xن] ←-- الجنس
| |
قوّة ن [مفرد] ←-- [مفرد xن] ←-- مفرد ن
كلّ [أسد] ←-- [أسد x ن] ←-- الأسد
كلّ [الأسود] ←-- [(أسد x 3) x ن]
[أسود] xن] ←-- الأسد

وإذا كانت القوّة في [كلّ] مساوية لـ[2] تمحّضت للدّلالة على شمول التّثنية في

مجالها، وتتحقّق [كلّ] وما تعلّق بها في صيغة التّثنية [كلا +مثنّى] :

ن x س ← [س x0] ← الجنس

قوّة ن [مفرد] ← [مفرد x0] ← مفرد ن

ن = 2

كــل [أسد] ← [أسد x 2] ← مثنى

كـلا الأسدين / الأسدان كلاهما

فإذا كـان ذلك مستقيمـا مثّلت [كلّ] أمّ البـاب في التّعبيـر عن الكمّيّة باستـغراق مضمونها ، فهي من هذه الزّاوية مساوية لاسم الجنس في انطباقها على كلّ ما يتكوّن منه ، وهي إذ تقـترن بشـحنة الإيجاب مـفيـدة للوجود تقـابل [لا] النّافيـة للجنس سلبا ولذلك تشـبهها في اقـتضاء النكرة بعدها ، كما تتضمّن مجال [ربّ] المقـترنة بالتّقليل وتجاوزه. ثمّ هي نهاية لمجال [كم] من حيث مثّلت نهـايةً لها من زاوية اللاّنهائيّ كـما مثّلت [لا] النّافية للجنس نهاية لها من زاوية العـدم والسّلب أي الصّفر على سلّم الأعداد الطّبيـعيّة . ولذلك تردّدت [كم] بين الصّفر واللاّنهائيّ .

فيكون في [كلّ] قد اجتمع التّسوير الوجوديّ إزاء [ربّ] والتّسـوير إيجابا إزاء [لا] السّالبة ، وتضمّنت قوّة الضّرب التي تتعامل بها الأعداد الطّبيعيّة .

وليس من قبيل الصّدفة أن تشتغل [كلّ] الاشتغال نفسـه في العديد من اللغات . قارن ما يلي مع مراعاة خصائص اللّغة مصدر الأمثلة :

كلّ أسد	chaque/tout lion	every/each lion
كلّ الأسود	tous les lions	all (the) lions
كلا الأسدين	(tous) les deux lions	the two lions/both of them
كلّ الأسد	*tout le lion	*all lion

وتلازم [كلّ] دلالتهـا منطبقة علـى الأحداث حيث تـتحوّل من تسوير الكمّـيّة إلى تسوير الأزمنة المتعدّدة وهذه تتحوّل إلى تسـوير جنس الحدث المدلول عليه بالفعل بعدها في المركّب الموصوليّ ذي النّواة الفعليّة :

كلّ [ما +فعل +فاعل] [فعل +فاعل]
كلّ ما تكلّمت خاصمني

ن X س --> [س Xن] --> الجنس
| |
قوّة ن [حدث] --> [حدث Xن] --> المصدر
كلّ [كلْم] --> [كلْم X ن] --> الكلام

ومثّلت [كلّ] بحكم دلالتها على الشّمول منطلقا لمصطلحات من قبيل [الكلّيّة] و[الكلّيات] وما اتّصل بهما. فـ« الكلّيّ اسم مشترك ينطلق على معنيين ، هو بأحدهما موجود في الأعيان، وبالمعنى الثّاني موجود في الأذهان لا في الأعيان . أمّا الأوّل فهو للشّيء المأخوذ على الإطلاق من غير اعتبار ضمّ غيره إليه واعتبار تجريده من غيره بل من غير التفات إلى أنّه واحد»(15).

3-4. في انتظام الثّالوث [لا] ،[كم] ،[كلّ] :

نجمع هذا الثّالوث في باب واحد لأنّ عناصره تمثّل نقاطا ثلاثا تتحدّد بها الكمّيّة تحدّدا مطلقا . فـ [لا] بحكم دلالتها على السّلب تمثّل درجة الصّفر أي العدم في الوجود. و[كلّ] بحكم دلالتها على الشّمول تعمّ الموجود إذ تقوم على الإيجاب الذّاهب إلى ما لا نهاية له . و[كم] بحكم دلالتها على الكمّيّة دلالة مطلقة تمسك بها من حيث هي مقولة(16) قائمة بذاتها. فهي إذن متردّدة بين السّلب والشّمول أي بين [لا] و[كلّ] ، ولذلك جرت في الاستفهام الّذي يُطلب به تحديد الكمّ فيكون الجواب عنها إمّا بالسّلب وهو مجال [لا] وإمّا بالإيجاب وهو على درجات منطلقها الواحد ومنتهاها الـ[كلّ] أي اللاّنهائيّ :

الكمّيّة

0 <-----|-----> لا نهائيّ

[لا] [كم] [كلّ]

(15) الغزالي : معيار العلم في فنّ المنطق، ص 244.

(16) انظر الفارابي : كتاب الحروف ، ص72 : «أعلى جنس يعمّ جميع الأنواع الّتي تعرّفنا في مشار مشار إليه كم هو يسمّى الكمّيّة».

4- نظام التّعبير عن الكمّيّة في العربيّة :

1-4. أبعاد الكمّيّة :

سبق أن قرّرنا أنّ الكمّيّة محدودة ببعدين كبيرين هما بعد النّسبيّة وبعد الدّقّة ، ويمكن التّمثيل لهذين البعدين بمحورين منطلقهما واحد ، وعليهما تتوزّع مختلف العناصر المعبّرة عن الكمّيّة . المحور الأوّل عموديّ يمثّل مقياس الكمّيّة محدّدة تحديدا دقيقا على سلّم ذي درجات تشغلها الأعداد الرّياضيّة ذاهبة من الصّفر إلى ما لا نهاية له منها . وعلى هذا المحور يتحقّق التّعبير عن الكمّيّة بأسماء الأعداد الطّبيعيّة وما يتّصل بها من أصول حرفيّة دالّة على العدّ (√ ع د د) والقيس (√ ق ي س) والتّرتيب وكلّ ما يتّصل بالعمليّات الحسابيّة المنطبقة على الأعداد المجرّدة أو المنطبقة على الأشياء .

والمحور الثّاني أفقيّ يمثّل مقياس الكمّيّة المحدّدة تحديدا نسبيّا بين قطبين هما الصّفر أو العدم واللاّنهائي .وإذ كان التّحديد نسبيّا فإنّ هذا المحور ينقسم إلى مجالات (intervalles) تمثّل علامة المعقّفين المستويين حدّي الواحد منها بداية ونهاية :

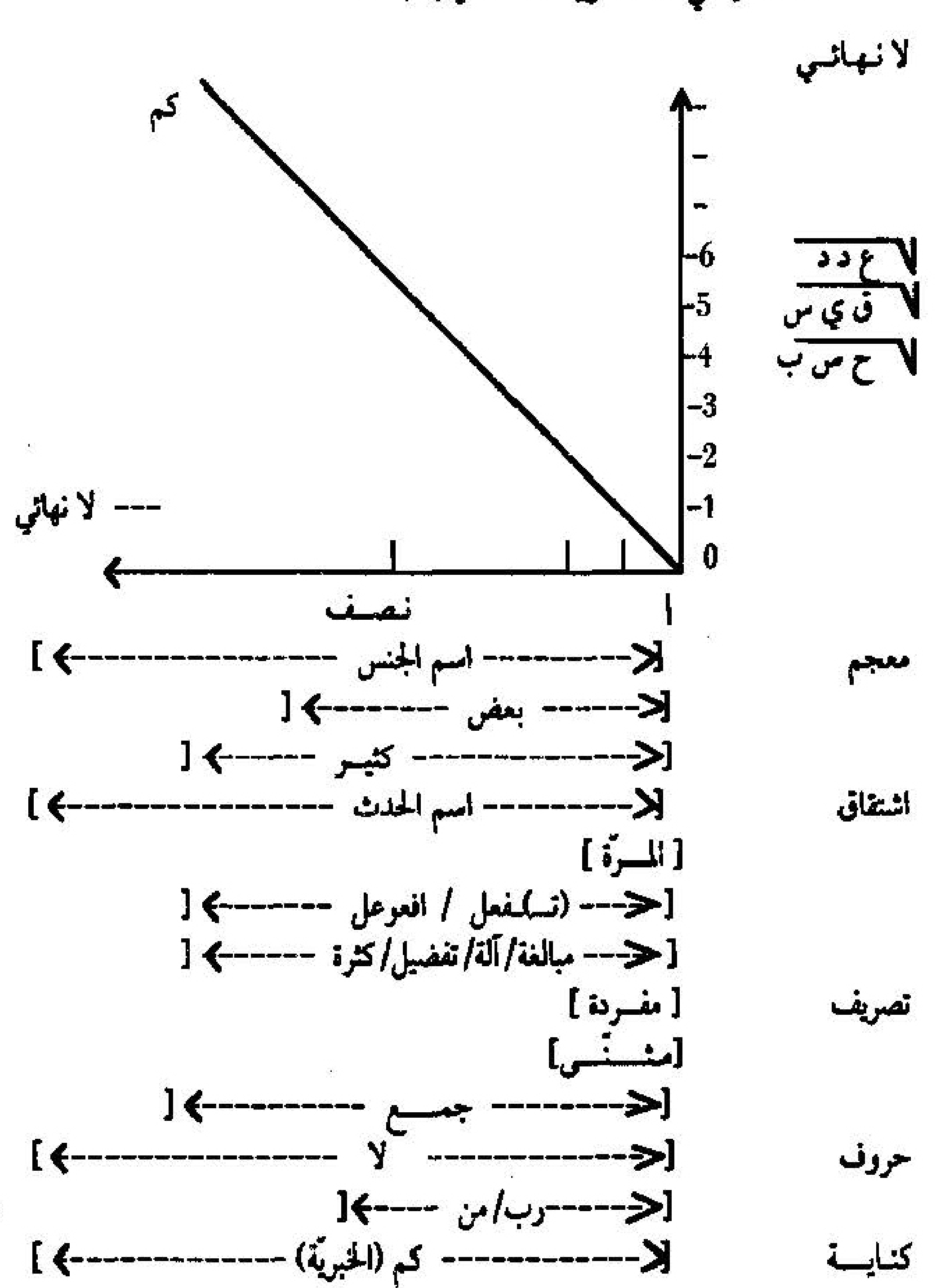
[. . .] البداية والنّهاية محدّدتان   [. . .[بداية محدّدة ونهاية مفتوحة

]. . .[بداية مفتوحة ونهاية مفتوحة   ]. . .] بداية مفتوحة ونهاية محدّدة

فيكون في هذا المحور معلمان أساسيّان هما الصّفر والكلّ ، وينضاف إليهما معلم ثالث وجدناه مفيدا في التّعبير عن الكمّيّة هو معلم [النّصف] ، هذا الّذي يتحدّد به امتداد المجال في الاتّجاهين .

وعندما تحدث عمليّة الإسقاط (projection) ينشأ محور ثالث يشغله الاسم [كم] ، هو محور المقولة المستقلّة بذاتها ، وما المحوران الآخران إلاّ مظهران في تحقّقها والتّعبير عنها. وعندما نقارن بين المحورين العموديّ والأفقيّ بعد عمليّة الإسقاط نجد توافقا بين المحورين في أدنى الدّرجات وهي درجة الصّفرودرجة الواحد ودرجة الاثنين ، كما يبين ذلك في التّمثيل (1).

(1) الكميّة في اللّغة العربيّة : العناصر والأبعاد.



2-4. : التّعبيرعن الكميّة :المعجم والنّحو

نتّخذ من التمثيل (1) منطلقا في بيان التّفاعل الكائن بين المكوّنين اللّذين يمثّلان الأساس في اللّغة أي المعجم والنّحو، ولكن في مستوى أرقى في التّجريد. فقد فصّلنا القول في التّفاعلات الجزئيّة في الفقرات المخصوصة خلال البحث. وننطلق في هذا الأمر من تساؤل بسيط قوامه الملكة الّتي يمتلكها المتكلّم الواضع والمستعمل بالاستتباع في التّعبير عن الكميّة.

فإذا اعتبرنا الكمّيّة واحدا من الأبعاد الملازمة للأشياء في الكون والتّجربة وجب على اللّغة التقاطها والإمساك بها تماما مثل جميع الحقائق، وهي في ذلك لا تخرج عن طبيعتها المركوزة فيها تُعمل الوسائل نفسها، وتعمد إلى الاستراتيجيّات نفسها في تقطيع ذلك الكون.

فالتّقطيع جار على مستويين متعاظلين الأوّل منهما متّصل بوظيفة التّسمية وهي الأساسيّة في اللّغة تعمّها في جميع مظاهرها، أمّا ثانيهما فمتّصل بزاوية النّقل والتّقطيع الحادثة على عناصر الكون والتّجربة وفيه تكون مختلف المقولات ـ ومنها الكمّيّة ـ فاعلة، ولعلّ هذا التّعاظل قاد بعض المناطقة مثل كواين (Quine) إلى أن يجدوا تلازما بين الإحالة والتّسوير في اللّغة بصفة مطلقة (17).

الكـــــــــون	ǁ	تسميـــــــــة
↙	كـــمّيـــــــة	↘

فالتّسمية إمساك بالكون وفصل للاسترسال فيه، فاللّغة في أساسها تقطيع والتّقطيع قائم على الكمّيّة المقتضية للتّبعيض. فتسمية الأشياء فرز لها من فوضى الوجود المحيط بالذّات المدركة له وتنظيم لها فيه. هذا في مستوى التّسمية ينضاف إليه مستوى ثان يمضي فيه التّقطيع درجة في اتّجاه التّمحيص والتّدقيق في كنه الأشياء من زاوية الكمّ من جملة زوايا عديدة أخرى تحكمها مقولات أخرى. وفي هذا المستوى يشتغل نظام اللّغة بكامل مكوّناته للإيفاء بالدّلالة على الكميّة. وهذا ما حاولنا بيانه في ما سبق.

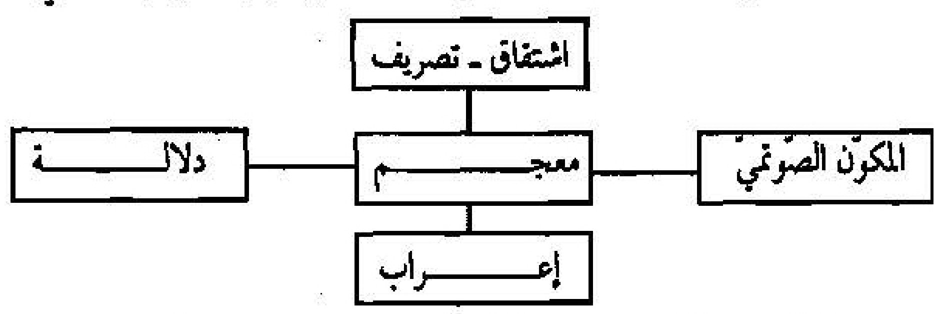
ويكون بين الدّلالة على الكميّة والمستويات اللّغويّة المختلفة تناسب تفرضه السّلّميّة الكائنة بين هذه المستويات اللّغويّة. فأدنى هذه المستويات يجمعه المعجم حيث يكون

(17) Linsky : Le problème de la référence, p. 154.

الإمساك بالكميّة في أقصى درجات النّسبيّة وأرقى هذه المستويات تجتمع في الإعراب حيث يكون الإمساك بالكميّة في أقصى درجات الدّقة . فيتوفّر لنا قطب ثنائيّ يحدّ بطرفيه مجال الكميّة فتتردّد بينهما في جيئة وذهاب مرورا بما بينهما من مراتب مختلفة . وينسلخ من اللّغة نظام الأعداد الطّبيعيّة .

فالدّلالة على الكميّة وليدة التّفاعل بين المكوّنات المختلفة بمختلف مستوياتها خلال التّاريخ يسجّلها المعجم ويسجّلها الإعراب بما يستصفيه من الاستعمالات اللاّمتناهية والّتي ينتهي بها الأمر إلى أن تكون من مكوّنات الملكة اللغويّة . فالمعجم في معناه الواسع يحمل سمة الكميّة من جملة السّمات المكوّنة للعنصر المعجميّ ، وهذه السّمة تمثّل ترسّبا لمختلف استعمالاته في التّاريخ . فالمعجم في نهاية الأمر حامل لخصائص الوحدات اللّغويّة حملا بالقوّة يستصفي منها السّياق الإعرابيّ و/أو المقاميّ ما به تترشّح تلك الوحدة لدلالة دون أخرى أو تتمحّض لها دون غيرها فلا تجري إلاّ فيها.

فالمعجم ليس مجرّد خزّان ولا مجرّد قائمة من الوحدات وإنّما هو آليّة أو بنية تشتغل في بنية من البنى ليست منها فتتحقّق فيها . هي البنية الصّرفيّة بآليّة الاشتقاق فيها وهي البنية الإعرابيّة بآليّة التّعليق فيها وهي البنية الّتي يكون بها حدوث القول (actualisation) واندراجه في المقام . فالوحدة المعجميّة لا وجود لها إلاّ من حيث ما تكتسبه من البنية الصّرفيّة (الصّيغيّة) وما تكتسبه من البنية الإعرابيّة (التّركيبيّة) . فالمعجم موجود معدوم أو قل هو معدوم موجود لأنّه يمثّل النّسيج الرّابط بين النّظم اللّغويّة المختلفة. فإذا ما تصوّرنا اللّغة جسما شفّافا ذا أبعاد ثلاثة يمكن تمثيلها بمكوّناتها كما يلي :



فإذا ما أخذت اللّغة في حال السكون ظهرت الحدود بين المكوّنات وإذا ما أخذت في حال اشتغالها دارت العجلة فغابت الحدود تماما كما يكون في تشريح الدّماغ. فهو ذو حالين : ساكن ومشتغل. فسكونه موت والتّأمّل في بنيته يبين عن الخلايا العصبيّة منفصلة ومتّصلة بسائر الخلايا بتوسّط الموصّلات بينها ، ولكنّ سرّ الدّماغ أي اشتغاله لا يظهر إلاّ

عند ما يكون حيّا أي عندما تسري بين مختلف الخلايا مفردةً أو مجتمعة الشّحنات العصبيّة لإنشاء الفكروالعرفان (cognition)، وهو سرّ لا يطاله علم التّشريح. وكذا اللّغة وليس من قبيل الصّدفة أن يكون الدّماغ مركز اللّغة، وليس من قبيل الصّدفة أن يكون لها بنيته ونمط اشتغاله. وهذه فرضيّة تخرج بنا عن مجال حديثنا فلنرجئ النّظر فيها إلى المقبل من الأبحاث.

فالمعجم يختزن اللّغة ويختزلها دون أن يكون إيّاها واللّغة مولّدة للمعجم دون أن تكون إيّاه. فلا وجود للواحد دون الآخر. تماما كما هو الشّأن في الكائنات الحيّة تتمايز أجناسها بالخصائص الجينيّة الّتي تختزنها الخليّة المفردة، ولكنّ هذه الخليّة لا توجد إلاّ في الذّوات المنتمية إلى تلك الأجناس جنسا جنسا. فتطوّر الجنس الواحد أنشأ خليّة مّا على شاكلة مّا، وهذ الخليّة بدورها تنشئ ذلك الجنس من حيث هي وسيلة لاستمراره جنسا وإن اندثرت أفراده.

الأزهر الزنّاد
كليّة الآداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

«اسم الجنس» بين المقولة المعجميّة والنّواة الإعرابيّة

بحث : المنصف عاشور

1 - تمهيد :

الفرضيات والقضيّة النّحويّة المقصودة : اسم الجنس مقولة معجميّة أم نواة إعرابيّة في إطار التّفكير النّحويّ العربيّ وأصوله النّظرية.

يقع بحثنا في إطار أصول النحو العربيّ -ما يسمّى أصوله النّظريّة أو المبدئية (من بين الأصول : أقسام الكلام والإعراب والعمل والإسناد والاشتقاق مثلا).

وهذا العمل أنجز في أطروحتنا عن «ظاهرة الاسم في التفكير النّحوي»، ولا نرمي هنا إلى تكرار حرفيّ لما قلناه هناك. وإنّما نهدف إلى طرح إشكال يبدو لنا كلّيا قديما جديدا في الأنحاء واللّغات. وتجري معالجة الاسم - اسم الجنس - في أجزاء علم النّحو أي الصّرف والإعراب. وفي سياق ما يوجد من علاقة بين النّحو/1 والتّصريف/2 والاشتقاق/3 واللّغة/4 : وهي المصطلحات الأربعة التي ناقشها النّحاة وحدّدوا ما يمكن أن يقوم بينها من علاقة كما ذهب إليه مثلا ابن جنّي في كتاب المنصف(1) ونمثّل رسم هذه العناصر كما يلي :

← النّحو← التّصريف ← اللّغة

1 2 3

← النّحو← التّصريف ← الإشتقاق ← اللّغة.

1 2 3 4

---

(1) ابن جنّي : المنصف، 1، ص 4-5.

فالتصريف جزء من النحو والاشتقاق وسيطة يتجاذبه التّصريف واللّغة (واللّغة هنا في معنى الرّصيد المعجمي والمفردات).

والمشكل الذي نطرحه يتّصل باسم الجنس وتأرجحه بين الوحدة البسيطة/ المقولة المعجمية والنّواة الإعرابية. ونحاول من خلال قراءة النّحو العربيّ أن نبيّن كيفية تحديد معالم المحلاّت الإعرابية أي المعاني النحوية الوظيفية في ثنائية التّحليل والتّأليف أو الاختزال والتّكرار انطلاقا من اسم نعتبره خلاصة تاريخية نحويّة لمختلف الدّلالات المحتملة في اللّغة.

والفرضية الأساسية التي نسعى إلى الإجابة عن بعض مظاهرها هي مدى اعتبار اسم الجنس خلاصة نحوية لأقصى ما تحتمله العلاقات الإعرابيّة المحكومة بنواة الإسناد ومقتضيات ثنائية العامل والمعمول وهي مقتضيات تكمن ضمنيا في اسم مفرد شكلا ومركّب معنى. أي في اسم يدعو بالقوّة إلى استحضار مقولات ومفاهيم نحوية محضة تتحقّق في النّظام الصّرفيّ والنّظام التّركيبيّ في شبه تواز وتواصل وتلازم.

فالاسم يختزل النّواة الإعرابية. وهو داخليّا رغم إفراده يحقّق أدوارا دلالية نحويّة يمكن تنفيذها خارجيّا في صورة وظائف نحويّة تجري في بنية الجملة.

إنّ ما يفتح لنا طرح هذه القضية هو أولا تحديد مفهوم اسم الجنس في نظر النحاة ونعالج ثانيا تصنيف اسم الجنس في الاشتقاق والتصريف. ونفسر ثالثا اسم الجنس بالنّظر إلى تعليل أقسام الكلام في مجال الخفّة والثّقل وما يفضي إليه ذلك من كشف عن مقتضيات هذا الاسم الإعرابية والدلالية.

2 - الميدان الاصطلاحيّ التّعريفيّ = اسم الجنس في النّحو العربيّ:

كوّن الباب الأول من كتاب سيبويه منطلقا لتمثيل أقسام الكلم وتعريفها. فالكلم عنده ثلاثة أنواع هي من قبيل المعطيات البديهية التي لا شكّ فيها. «فالكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى». والاسم رجل وفرس وحائط وهي ثلاثة أضرب دالة على العاقل وغير العاقل من انسان وحيوان وجماد، وهي أسماء أجناس كلّية جامدة. وعرّف سيبويه

بعد ذلك الفعل بقوله : «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء» (2).

ورغم أنّ سيبويه لم يعرّف الاسم بل مثّل له - كما قال النّحاة من بعده-فهو قد ترك الباب مفتوحا لحدود كثيرة متنوّعة -والاسم وهو غير مشكل كونّ مشاكل إذ القريب البديهي هو موضوع السؤال والبحث.

وإذا تتبّعنا الكتاب في أبوابه بحثا عن المصطلح أي مصطلح اسم الجنس وقفنا على ثلاثة أنواع من الألفاظ هي :

أ - «اسم الحدثان الذي أخذ منه» الفعل : نحو الذّهاب (34/1).

ب - «أسماء الحدث» (1/ 35).

ج - «في الفعل» بيان أنّه قد وقع المصدر وهو الحدث (1/ 36).

ونجد تنوّعا في المصطلح بعد سيبويه. فالمبّرد يستعمل «اسم الفعل» (3) وهو يعني المصدر. ونلاحظ هنا ازدواجيّة الاسمية والفعلية في كلمة واحدة.

وأمّا نحاة القرن الرّابع فقد حدّدوا المفهوم وصرّحوا بالمصطلح اسم الجنس إلى جانب مصطلح «اسم النّوع» الذي «يقع للواحد والجماعة» (4) ويرى ابن جنّي ان اسم الحدث أو المصدر اسم لجنس فعله. ويصرّح بشبه مبدإ هامّ نعتبره الأطروحة في التفكير النّحوي العربيّ إذ يقول : «والجنس أبدا غاية الغايات ونهاية النهايات في معناه» ويعده الصّفة وغير الصّفة للإعمال (5).

وقدّم ابن يعيش نصّا مثاليا طرح فيه مفهوم اسم الجنس بالنّظر إلى الإسم العلم. فكأنّ الاسّمية تجري في مسترسل نحويّ دلالي بين طرفين: بداية مجرّدة بأسماء كلّية لها معنى «كلّ» الدالّة على استغراق الأجناس والأنواع ونهاية مغلقة دالّة على واحد مختصّ.

فاسم الجنس «ما علق على شيء وعلى كلّ ما أشبهه» أو هو «ما كان دالا على

---

(2) سيبويه : الكتاب، 1 ، ص 12

(3) المبّرد : المقتضب، 2 -ص 37، و4 ، ص 299.

(4) أبو علي الفارسي : المسائل المشكلة ص ص 249 - 250.

(5) ابن جنّى : المبهج، ص 46

حقيقة موجودة وذوات كثيرة» ويصدق على كثيرين فانسان دال على الأدمية ورجل على الرجولية بالذكورة والأدمية(6).

وأمّا الاسم العلم فـ «ما علق على شيء بعينه غير متناول ماأشبهه» وهو «الاسم الخاصّ الذي لا أخصّ منه» يركّب على المسمّى لتخليصه من الجنس بالاسمية . . . «ولم يوضع بإزاء حقيقة شاملة ولا لمعنى في الاسم». وأكّد ابن يعيش مقالة النّحاة ومفادها «انّ الأعلام لا تفيد معنى» فإذا كانت أسماء الأجناس مفيدة متمكّنة في النّظام اللّغويّ فالاسم العلم «يجوز تبديله وتغييره ولا يلزم من ذلك تغيير اللّغة» فالاختلاف بين اسم الجنس والاسم العلم اختلاف بين مقولة نحويّة نظامية مفيدة ومقولة تخرق النّظام(7).

3 - اسم الجنس في الاشتقاق والأصالة :

وتناول النّحاة أسماء الأجناس من حيث الأولية والاشتقاق. فهي «لا تسبق بما يكون لها مصدرا وأصلا». فهي «الأولى لأنّه ليس قبلها ما تكون فرعا له ومشتقّة منه» وكأنّها في جمودها وسكونها تشبه الحروف الأصول أو الجذر الدال على الحدث.

ويؤكّد مبدأ الأصالة لأسماء الأجناس قوّتها في التّصوّر والاعتقاد والنّفس. والجرجاني يقول في هذا : «انّ الاسم أول. ولذلك يقال لأسماء الأجناس الأول لأنّها لم تضمّن شيئا من المعاني التي هي ثوان لأوائل هي أصول» (8).

واستعمل الجرجاني شبكة اصطلاحية تصوّر تاريخ المفهوم في التّفسير النّحوي. وهذه الشبكة هي (9) :

[المصادر - الأحداث - الحدثان - المعاني - الفعل]
5 4 3 2 1

فاسم الجنس بداية وأصل جامد بعده تصدر النّماذج والصّور المتولّدة عن المادّة.

ويذهب النّحاة إلى تأكيد أولية الاسم الجامد في عملية الاشتقاق وبعد الجوامد نجد

(6) ابن يعيش : شرح المفصّل 1، ص ص 25 - 26.

(7) نفسه، ص 27 - إذا اعتبرناه جامدا، فهو يقبل التأويل بالصّفة .

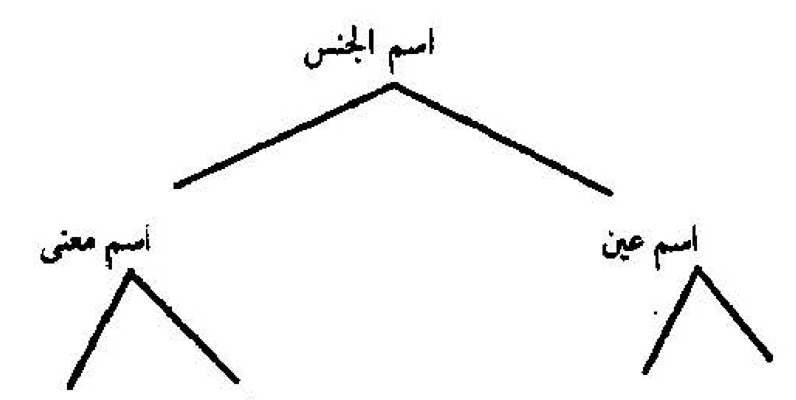
(8) الجرجاني : المقتصد، 2، ص 964.

(9) نفسه، 1، ص 580.

المصادر والمشتقات من صفات وغير صفات. ونجد في كلام الرازي تلخيصا لهذا المعنى إذ يقول : «يجب الانتهاء في الاشتقاق إلى أسماء موضوعة جامدة. والموضوع غنيّ عن المشتقّ. والمشتّق محتاج إلى الموضوع. والموضوع سابق بالرّتبة على المشتّق». والغاية في هذا التفكير أن تكون أسماء الأجناس سابقة بالرتبة على الأسماء المشتقّة» (10).

وأفضى النّظر في أوّلية اسم الجنس في الاشتقاق إلى رسم تصنيفيّ لتولّد الأسماء والأفعال. فهذا الصّنف الكلّي الذي لا ينقل من شيء سابق اسم حدث صريح. وكثيرا ما رادف عنه النّحاة المصدر الذي اعتبر أصلا للفعل والاسم. فالمصدر أصل موجود في المشتقّات. وأصلها مصدر «قد غيّر غالبا إمّا بالحركات (ضَرَبَ - يَضْرِبُ) أو بالحروف كيضرب وضارب ومضروب» (11).

ويتولّد عن اسم الجنس ما يلي :



ويؤخذ من اسم الجنس اسم الحدث الذي يولّد الأسماء والأفعال ويمكن تلخيصها فيما يلي.

---

(10) الرازي : التّفسير الكبير، 1، ص 44.

(11) الاستراباذي : شرح الشافية، 1، ص 12، ويقابله «الاسم الصّريح الذي لا اتّصال له بالفعل»، وشرح الكافية، 3، ص 399.

اسم الحدث

الفعل اسم الفاعل اسم المفعول المبالغة المشبّهة التّفضيل الزمان المكان الآلة

ويمكن تفسيرالأسماء المشتقّة بحسب دلالتها على الموصوف والصّفة وهي ثنائية مختزلة في الصيغة المفردة في الأسماء المختلفة. ونؤوّل وجود هذه الثنائية بحسب قوّة التّعيين وضعفه إذ الموصوف قد يكون معيّنا بنسب متنوّعة وكذلك الشأن في الصّفة. ونحلّل في هذا المجال الصّفات من اسم الفاعل وصولا إلى الاسم المصغّر.

4 - اسم الجنس والنّواة الإعرابية :

من بين مظاهر تحقّق ثنائية العامل والمعمول في صيغة تأليفية مختصرة الموصوف والصّفة.

1 - ثنائية الموصوف والصّفة :

تمثّل هذه الثّنائية من النّاحية النّحويّة والدّلالية سمة اللأسماء المشتقة من صفات وغير صفات و ما يؤول بهما من أسماء سمّيت بالصّريحة.

- ويمكن معالجة اسم الحدث على أساس ما يتولّد عنه من صيغ وتحديد ثنائية الموصوف والصفة أو الموضوع والعمول أو المحمول والعامل أو المسند إليه والمسند.

- ولكنّ ما نؤكّده في هذا العمل هو كيفية دلالة اسم الجنس أو اسم الحدث على ما يطلبه من مفاهيم نحوية ومقولات مجرّدة يختصرها في شكل مفرد. ونتناول هذه القضية من زاوية وسم أقسام الكلام فيما نسمّيه بالمعاني النّحوية الوظيفية.

2 - تعليل الاسم والفعل والحرف ومقتضيات اسم الجنس الإعرابية :

إنّ النّظر في تعليل أقسام الكلام على أساس أصول النّحو كالقياس والتّعليل بالشبه والخفّة والثّقل من شأنه أن يحدّد متعلّقات كلّ صنف داخل التّركيب ويرسم لنا معالم الفضاء الإعرابيّ الذي يشغله اسم الحدث بكلّ ما يحتمله من معان نحويّة.

2 - 1 - تواصل الأقسام بالمشابهة والخفّة والثقل :

عالج النّحاة الاسم في مجال عامّ هو أقسام الكلام . ويمكن في رأينا أن تفسّر الأقسام الثلاثة من اسم وفعل وحرف بحسب استرسال سماتها الصّيغية والإعرابية والدلالية. وقد علّل النّحاة التقاء الاسم والفعل خاصّة في الوسم النّحويّ باعتماد أصول مبادئ ترجع إلى الخفّة والثّقل والشبه بحثا عن الاطراد والانتظام والتّناسق في التّعليل.

ونلاحظ هنا أنّ علل النّحو مكّنتهم من الوصف والتّفسير والتّحكّم في المشترك بين الأسماء والأفعال.

ونجد في كتبهم نصّا ثابتا لا يختلف مضمونه منذ «الكتاب» ومرورا بالزّجاجي ووصولا إلى السيّوطي. فماهو محتوى هذا التّفسير ؟

يقتضي النّظام اللّغوي المحافظة على الاقتصاد والاختزال ويسم الأقسام - وهي أصناف مقولية كلّية، كالاسم والفعل - وسما لا يتضارب مع قوانينه وأصوله.

فالاسم - اسم الحدث بالخصوص - يشبه الفعل في الحركات والسكنات كما يشبهه (من حيث الاتصال بالفعل) في العمل الإعرابيّ. فالمصادر والصّفات العاملة ضرب من الأسماء شكلا صيغيّا وأفعال معنى إعرابيّا. فهي أسماء فعلية.

وفسّروا بعلّة الشّبه الاسم والفعل والحرف. إذ توجد أسماء مشبهة بالفعل وأخرى مشبهة بالحروف في العمل الإعرابيّ. وبالشّبه نقف على تواصل الأقسام الثلاثة بين الاسميّة والفعلية والحرفية وأحكامها.

واستقلّ ركن التّعليل - علّةُ الشّبه وغيرها- بنصوص في التّراث النّحويّ. ولعلّ أهمّ ما يكوّن مدخلا لوصف اسم الحدث وهو اسم جنس هذا الضّرب من العلل. ونتناول فيما يلي نصّ النّحاة في علّة الخفّة والثّقل لبيان دلالة اسم الجنس على النّواة الإعرابية ولوازمها ومقتضياتها من مفاهيم ومعان نحويّة.

من المفروض أن توسم أقسام الكلام الثلاثة (س، ف، ح) بثنائيّة الخفّة والثّقل. إلاّ أنّ مضمون النّص النّحوي يقوم على تحليل السّمتين في الاسم والفعل دون الحرف.

فالاسم أخفّ من الفعل في نظر النّحاة وذلك لعدّة أسباب ومبرّرات تعتمد مقاييس نحوية محضة يمكن تلخيصها في المظاهر الموالية :

1 - مقياس الأولّية في الرّتبة والتّصوّر والاعتقاد :

فالاسم مستقّل بالفائدة مستغن عن الفعل. والفعل يحتاج الى الاسم لايفارقه ليتمّ في التّركيب. فالاسم متى ذكر دلّ على مسمّاه و«لا يطول فكر السّامع فيه»(12)، و«الفعل إذا ذكر لم يكن بدّ من الفكر في فاعله لأنّه لا ينفكّ منه. ويستحيل وجوده من غير فاعل»(13).

2 - والفعل لا يدرك إلاّ بفاعله ولوازمه التي بها يوسم بالثّقل، وهي بعد الفاعل المنصوبات الثمانية : خمسة مفاعيل أصول وثلاثة مشبهة بها(14). وهو مقياس المعاني الوظيفية المحتملة في بنية الصّيغة. فالاسم بسيط مفرد والفعل ينبئ على الجملة.

3 - مقياس الإضمار والإظهار :

ويتمثّل ذلك في إضمار الاسم في الفعل واستتاره فيه، والاسم لا يقدّر فيه الفعل. فالفعل أثقل من الاسم من حيث الإضمار. فالتقدير للأجسام لا للأعراض والصّفات.

4 - مقياس الجمود وعدمه - درجة التصرّف والاختلاف :

فالاسم أول جامد ساكن لا يختلف والفعل يتصرّف في جداول الزّمن باختلاف جداول التّصريف.

5 - مقياس الكثرة والقلّة : ما كان كثير التّداول على الألسن خفيف وما كان قليله ثقيل. فكثرة الاستعمال تبيّن خفّة الأسماء وثقل الأفعال(15).

ويمكن أن يضاف :

6 - مقياس الأصل والفرع : الاسم أصل والأصول أوائل لثوان فتكون خفيفة غير مثقلة بالزيادة التي تلحق الفروع. وقد عدّ الفعل فرعا. والمشتق فرع على المشتقّ منه - وهذا المبدأ يطبّق على مختلف المقولات النّحويّة (كالعدد والجنس والتّعيين . . .).

---

(12) الزجّاجي : الايضاح في علل النحو، ص 100.

(13) نفسه، ص 100.

(14) نفسه، ص 101.

(15) انظر ما جاء في نصّ السّيوطي : الأشباه والنظائر، 2، ص ص 324 - 325.

2-2 التوسّع في الوسم النحويّ على أساس المعاني الإعرابية

إن اعتماد التّفسير والتحليل بثنائية الخفّة والثّقل ومفاهيم الشّبه والقوّة والضّعف والكثرة والقلّة ضرب من الوسم النّحويّ يفترض فيه أن يشتمل على أقسام الكلام الثلاثة نحو:

أ - الإسم (± خفّة).

ب - الفعل (± خفّة).

ج - الحرف (± خفّة).

ونلاحظ هنا أنّ النّحاة - في حدود ما وصلنا من كتبهم - قد اهتمّوا بمعالجة الاسم والفعل في الخفّة والثّقل بحسب المقاييس المذكورة. ويمكن انطلاقا من نصوصهم أن نوسّع من تفسيرهم. وذلك باعتماد أقسام تجري بين الاسم والفعل أو بين الاسمية والفعلية فتكون نظريًا موسومة بالخفّة والثّقل في وقت واحد أو تحتمل الثّقل دون الخفّة. فالأسماء المتّصلة بالأفعال وهي تسمية النّحاة لصنف اسميّ لفظا وصياغةً فعليّ معنى وعملا إعرابيًا، تكوّن في رأينا نوعا مشتركا بين الخفّة الاسميّة والثّقل الفعليّ. فالمصادر وهي أسماء أجناس لأحداث دالة على الصفة وغير الصّفة أسماء لفظا وأفعال معنى، وكذلك أسما الفاعل والمفعول. فكأنّها أنواع لا توسم بخفّة ولا ثقل أو تجمعهما في شكل نحويّ واحد.

فمعالجة اسم الجنس وما يتولد عنه من أسماء يمكن أن تقوم على مقتضياته العاملية الإعرابية الفعلية فيوسم بالتّركّب والثّقل سواء كان اسم عين أو معنى أو ما سمّي جامدا وغير جامد (16).

وأمّا الحرف فلم يوسم - على حدّ علمنا- بخفّة ولا ثقل. ونفترض رغم ذلك أنّه في خروجه عن الاسمية والفعلية وحياده في الظّاهر لا خفيف ولا ثقيل لعدم توفّر شروط الاسم والفعل فيه- فهو لا يسند ولا يسند إليه ولا معنى له إلاّ في غيره. لكنّه قد

---

(16) نلاحظ أنّ النّحاة اشتقّوا من الحروف والجوامد من نحو النّاقة والنّسر والأسد وسفرجل وغيرها (هي من الاسم الصّريح أي الأجناس الأول).

يكون في غاية الخفّة إذا اعتمدنا صياغته. فهو مجهول الأصول الحرفية ولا يمثل بوزن وهو في آخر درجات الإبهام والاختصار من حيث ملازمة الصّورة الواحدة والهيئة السّاكنة الواحدة ولكنّه وهو المتناهي في الخفّة شكلا -ولا يسمّى اسما رغم هذا- مثقل بالمعاني التي ينوب عنها أو يبثّها في العلاقات التّركيبية. فقد اعتبر الحرف عند النّحاة نائبا عن جملة. ويقول ابن يعيش مثلا : «حروف المعاني جمع تنوب عن الجمل التوامّ»(17). ولعلّ في وجود الحروف المشبّهة بالأفعال دليلا آخر على مطلق الثّقل في الحرف إذا عدنا إلى مقاييس الثقل في الفعل والخفّة في الاسم.

فما ينوب عن الجملة والنّواة الاسناديّة معنى متناه في الخفّة والثّقل متى فرّقنا بين اللّفظ والمعنى. وبهذا يمكن أن تتولّد علاقات محتملة بين أقسام الكلام الثلاثة تحدّد بقيود الفائدة كما يلي :

1 - الاسم x الاسم ← خفيف x خفيف ← مفيد

2 - الفعل x الفعل ← ثقيل x ثقيل ← غير مفيد

3 - الحرف x الحرف ← لا ثقيل x لا خفيف ← غير مفيد

4 - الفعل x الاسم ← ثقيل x خفيف ← مفيد

5 - الفعل x الحرف ← ثقيل x (لا خفيف x لا ثقيل) ← غير مفيد

6 - الحرفx الاسم ← (لا خفيف x لا ثقيل)x خفيف ← مفيد

إنّ وسم أقسام الكلام - وهي مقولات إعرابية في غاية الاختزال والتّأليف - بحسب الخفّة والثّقل يعود إلى مظاهر القوّة والضّعف والحركة والسكون وهي من أسس المعطيات الطبيعية والفيزيائية. ويمكن هكذا أن نعتبر اسم الجنس أقرب الأنواع من الحروف الأصول أو الجذر في جموده. وهو في تناهيه في الاسمية المحضة مركز خفّة وثقل بحسب التّفسير والتّحليل الذي ننطلق منه. فهو مركز التّوليد في المعاني الصّيغية .. يجمع الخفّة وقد يجمع في الآن نفسه غاية الثّقل الإعرابيّ من حيث ما يطلبه من علاقات محلّية موضعية مجالها المحلاّت الإعرابية في بنية الجملة.

---

(17) ابن يعيش : شرح المفصّل، 7، ص ص 7 - 8.

وقد نؤكّد بهذا افتراضنا المتمثّل في أنّ التّناهي في الخفّة والإبهام والشمول -في اسم الحدث- يخفي التّناهي في الثّقل والتّخصيص والتّوقيت أي كثرة المقتضيات الصّيغية والوظيفية والدلالية. ولعلّ ذلك من مظاهر طاقة التوليد في أسماء الأجناس.

3 - الأدوار الإعرابية العشرة المتولّدة عن اسم الحدث وهندسة المحلاّت الوظيفية :

إنّ اسم الحدث في نظر النّحاة يحتمل نحويًا توليد المعاني المتنوّعة في صورة محضة . وهذه المعاني الإعرابية المضمرة في اسم الحدث تظهر في النّظام الصّرفيّ والنّظام التّركيبيّ حسب ازدواج وتوازٍ، فيوجد شبه تواصل بين السّمات الصّيغية والسّمات الإعرابية.

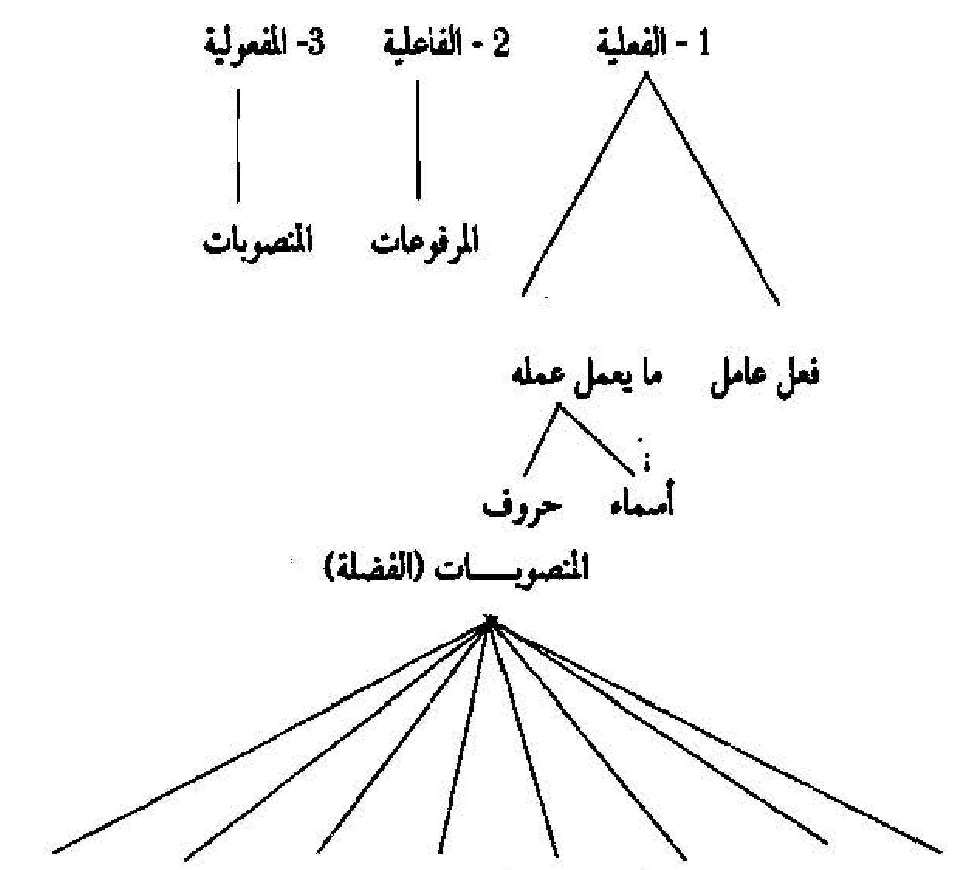
فالأسماء الدالة على الحدث صفة وغير صفة كما رأينا. وفي غير الصفة المصدرية والزمان والمكان والآلة وفي قسم الصّفة مفاهيم مقولية كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسماء المبالغة واسم التفضيل وما يدلّ من اسماء جامدة تنقل إلى مفهوم الصفات كاسم المنسوب والمصغّر.

وهذان الصّنفان يوازيهما ثبت من العلاقات الإعرابية المحلّية هي المعاني الوظيفية. ونجد فيه الفعلية والفاعلية والمفعولية وفي المفعولية، أنواع ثمانية من المنصوبات عرّفها النّحاة في صورة متماسكة حسب معايير وقيود محكمة. وتلك الأضرب هي المفعول المطلق وهو ممثّل اسم الجنس في إبهامه وكثرة معانيه وثقله النّحويّ. والمفعول فيه الزماني والمكاني والمفعول لأجله والمفعول به (بدلالاته المتنوّعة) والمفعول معه. وبعد هذه الخمسة ومصطلحها المفعول نجد ثلاثة منصوبات ملحقة بالمفعول هي التّمييز والحال والمستثنى، ولم تسمّ بمفعول.

وهذه الوظائف الجارية في العلاقات الإعرابية تكوّن ضربا من الأدوار الدلالية المحكومة محلّيا بتطبيق نظرية العمل النّحوي(Gouvernement, rection).

وكما يُلاحظ فهذه المفاهيم النّحوية عشرة أنواع بدايتها الحدث المطلق وطرف النّواة الفاعلية ونهايتها معان ثمانية في الفضلة أو المفعولية. وهي مقولات كلّية موجودة في مختلف الأنحاء واللّغات منذ أقدم العصور.

وقد بيّن النّحاة أنّ اسم الحدث من هذه النّاحية يقتضي من اللوازم والمتعلّقات أكثر ممّا يطلبه الفعل. فيكون اسم الجنس بهذا مثقلا بالمعاني النّحوية. ونلخّص هذه المقتضيات كما يلي :



فاسم الجنس حصيلة صرفية إعرابية يوفّر متطلبات العمل النّحويّ. ويبلغ التوليد التّركيبيّ أقصاه أثناء إنجاز هذه المفاهيم الوظيفية العشرة - وكثيرا ما قدّم النّحاة جملا عيّنوا فيها كيفية تسلّط العامل على مختلف المواضع والمحلاّت، أي أنّهم ذكروا جملة تتضمّن جميع هذه الوظائف لبيان ما يصل إليه- في أقصى ما يمكن - اسم الحدث. فالاسم في صورته اللّفظية خفيف لكنّه فعل ثقيل في دلالته وسقوطه في عدد معيّن من المحلاّت المقيّدة بخصائص العمل الإعرابيّ. ويتحقّق العمل حسب قوّة التأثير والتّعلّق وبحسب

تكرار النّواة المختزلة في صيغة الاسم المفردة (مراجعة ثنائية الموصوف والصفة أو المحمول والحامل) وهيئة تركيبية تحليلية في بنية الجملة.

إنّ افتراضنا يقوم على اعتبار اسم الحدث وهو اسم جنس منبعا توليديّا اشتقاقيا إعرابيا. فهو مفردة بسيطة ولكنّه مركّب متعدّد المعاني النحوية. وهو اسم شكلا وفعل معنى وعملا إعرابيا. يتأرجح بين الوحدة المقولية الموغلة في التّجريد والإبهام والنّواة الإعرابية المستغلّة نظريّا لإنجاز مختلف الوظائف التحليلية.

فكأنّ أصل المعاني وبدايتها اسم جامد محض يجري رغم جموده في قمّة الاختزال والتأليف والتّحليل. هو منطلق الاشتقاق الصّيغيّ والوظيفيّ في نفس الوقت. هو جامد ساكن لكنّه متحرّك متنقّل من الجامد البسيط يخرج الحيّ المركّب. فهو لم يؤخذ من سابق لكنّه يختصر بالقوّة النّواة الإعرابية بكلّ مقتضياتها وفي العدم حياة.

هكذا يمكن -فيما يبدو لنا- تنظيم الاشتقاق والمحلاّت الوظيفية المبثوثة في النّظام النّحويّ من خلال معالجة اسم الجنس في صورة اسم مثقل بعشرة مفاهيم محتملة فليس المتناهي في الخفّة بعيدا عن التّناهي في الثقل النّحوي والدلالي في نفس الوقت. هو في غاية الخفّة لفظا وفي غاية الثقل معنى واحتياجا إلى متعلّقاته، فالمفرد والمركب والواحد والمتعدّد والكلمة والنواة بينها حدود مرسومة لكنّها في السّمات النحوية تندمج وتفترق بحسب استعداد النّظام وتوليد الفائدة بفضل مقاصد المتكلم الذي اعتبره النّحاة العامل الأوّل.

المنصف عاشور

كليـة الآداب بمنوبـة

جامعـة تونـس الأولى.

الأسس النظرية لوضع معجم للمتلازمات اللفظية العربية

بحث : محمد حلمي هليل

1 - تمهيـــــــد :

بدأت ظاهرة التــــلازُم اللفظي (collocation) ومعاجم المتلازمات اللفظية (collocational dictionaries) تحظى باهتمام كبير في الدراسات اللسانية. وازدادت الدراسات التي تتناول المتلازمات ومعاجمها في اللغة الانجليزية زيادة ملحوظة مثالها (Cowie (1981). Benson (1985,1989,1990), Hausmann (1985)). أمّا في اللغة العربية فهذا النوع من الدراسات محدود للغاية قليل في عدده ضيق في مداه. مثال ذلك (Emery 1991, Heliel 1990, Hoogland 1993). إن أوّل ما ينبغي عمله هو أن نُعرِّف هذا المصطلح تعريفا دقيقا لأن واقع الحال أن هذا المصطلح قد عُرِّف بطرق عديدة مختلفة واختلف الكثيرون في فهم فحواه (انظر Cowie 1981). إن محتوى أي معجم للمتلازمات اللفظية يرتكز على تعريف مصطلح التلازم.

وحتى نتجنب اللَّبس أو سوء الفهم لهذا المصطلح الذي يفتقر إلى التقييس علينا أن نُفرِّق بين صنوف مختلفة من التجمعات المعجمية في اللغة العربية.

2 - التجمّعات المُعجميّة : (lexical combinations)

أ - التجُّمعات الحرة : (free combinations)

وهي التي تسمح بإحلال واحد أو أكثر من عناصرها محل الآخر دون إخلال بمعنى العنصر أو العناصر الأخرى. هذه التجمعاتُ تُكوِّن جُلَّ الوحدات المعجمية.

مثال بنى / البيت، القصر، العمارة، المسجد ... الخ.

ب - التعبيرات الاصطلاحيّة (idioms)

يشير التعبير الاصطلاحي إلى سلسلة من الكلمات التي تُقيِّدها عوامل دلالية وتراكيبية وتجعل منها وُحدة. ومن الناحية الدلالية لا يمكن الجمع بين معاني هذه الكلمات منفردة لتكوين المعنى الاصطلاحي ككلّ. أما من الناحية التراكيبية، فهذه الكلمات تتسم إلى حد بعيد بالثبات ولا تسمح بالتنوّع والتغيّر الذي يظهر في سياقات أخرى (Crystal 1985 : 152). مثال ذلك : ضرب به عرض الحائط (لمزيد من الأمثلة انظر أبو سعد 1987 وكذلك صينى وآخرون 1996) ونجد في[17 : 1981] Ferdando et al's خمس صفات تُميِّز بها التعبيرات الاصطلاحية :

(1) معنى التعبير الاصطلاحي ليس نتاج وظيفة الأجزاء التركيبية مجتمعة بعضها إلى بعض (انظر في تفصيل ذلك الحناش 1991 وكذلك أبو سعد 1987 في المقدمة).

(2) قد يكون للتعبير الاصطلاحي في اللغة نظير متجانس حرفي عدا أن التعبير ككل لا يمكن تفسيره حرفيا.

(3) تمثل التعبيرات الاصطلاحية في أي لغة من اللغات تعبيرات ثابتة.

(4) تتسم التعبيرات الاصطلاحية بالقَوْلَبَة (institutionalised). إلا أن المعيار الدلالي هو المعيار الحاسم الفاصل في تميزها عن غيرها من التجمعات.

جـ - *الأمثال السائرة :*

تشبه الأمثال التعبيرات الاصطلاحية من بعض الوجوه مثل ثباتها وعدم قابليتها لإبدال مكوِّناتها (انظر الحناش 1991). إلا أن الإشارة تكون في الأمثال عامة وفي التعبيرات الاصطلاحية خاصة. فقد تُشير الأمثال إلى حدث خاص في تاريخ اللغة (انظر صيني وآخرون 1993 ولاسيما المقدمة).

مثال (1) لا *ناقة لي في الأمر ولا جمل.*

(2) *أعط القوس باريَها.*

د - *الإتْباع :*

للإتْباع في اللغة العربية معان عدة يعنينا منها ما يتعلق بترتيب الكلمات لا الإعراب أو تساوق الحركات. والمصطلح مشتق من الفعل *أتبع* ومعناه «جعله تابعا له وألحقه به» واصطلاحا هو «ضرب من الكلمات السماعية، يكون بإتْباع الكلمة بكلمة أخرى، على وزنها، تزيينا للتعبير أو في سبيل المدح أو الذم أو السخرية نحو حَسَنَ بَسَن، شَذَرَ

مذَر، عفْريت نفْريت» (عبد المسيح وتابري 1990 : 32). والكلمة الثابتة في هذا التركيب تسمى «تَبَعا» وتجمع على «أتباع». والأتباع في كثير من الحالات هي مجرد ألفاظ عَرضية ليس لها معنى مستقل ولا كيان خاص بها وقد يكون للتّبَع أو الكلمة الثانية معنى مختلف عن معنى الكلمة الأولى نحو حيّاك الله وبيّاك (بمعنى أضحكك أو قرّبك) أو غير مختلف نحو «ضَالّ تَالّ» (انظر يعقوب وآخرون 1987، وكذلك اسبروجنيري 1981).

هـ - *الأسماء المعطوفة ذات الترتيب الثابت :*

مثال ذلك (1) السرَّاء والضرَّاء.

(2) حَسَبٌ ونَسَبٌ.

وهذه التراكيب تتألف من :

(1) كلمة + ضد، أو

(2) كلمة + مرادف.

و - *المتلازمـــات :*

على النقيض من التجمعات المعجمية التي ذكرناها تتّسِم المتلازمات بسمات محددة :

(أ) تقَيُّد استبدال مكّون من مكّوناتها بآخر. مثال ذلك *لَفتَ الانتباه* حيث لا نجد مرادفا يحل محل *لَفت إلا جَذَبَ أو شَدَّ*.

(ب) شيوع حدوثها : وهذا عنصر حاسم في تمييز المتلازمات ومن ثم عَرَّف بنسن (3 : 1989) Benson التلازم اللفظي بأنه «التجمع التحكمي المتكرر للكلمات» (arbitrary recurrest word combination).

(جـ) الرّبْط الدلالي : إن المعنى الذي يحمله عنصر أو أكثر من العناصر المُكَوِّنة للتلازم مُقَيّد إلى حد بعيد سياقيا كما أنه مختلف عن معناه في السياقات «المحايدة». من ثم يمكن القول بأن المتلازمات اللفظية تتّسِم بالرّبْط الدلالي أو التكامل بمعنى أن العناصر المُكوِّنة للتلازم يختار كل منها الآخر.

مثال : ضيّق في معناها المحايد = غير متّسع

لكننا في سياقات أخرى يمكن أن نقول، *ضيق اليد*، *ضيق الصدر*، *ضيق الموارد*، *ضيق*

النَفَس، *ضيق الخُلُق*، *ضيق العقل*، *ضيق النطاق* وغيرها. (للمزيد من المعرفة بالظاهرة في اللغة الانجليزية انظر Cruse 1986 : 40).

(د) المتلازم اللفظي ككلّ يمكن فهمه من المكوِّنات.

مثال *أحرز نصرا* ، *جُهد مشكور*.

3 - المتلازمات :

في تعـريفنا لمصـطلح «التـلازم الـلفظي» في هذا البـحث سَنَنْهج نَهْج Benson (1985), Cruse (1986), Aisenstadt (1979) فَنعرِّف المتلازمـات اللفظية بأنهـا *تجمعات معجمية لكلمتين أو أكثر تَرِد عادة مع بعضها بعـضا لكنها رغما عن ذلك تُستعمل بمعانيها غير الاصطلاحيـة بمعنى أنها شـفافة تماما وكلّ مُكوِّن من مُكوِّنات التـلازم هو مُكوَّن دلالي له كيانه ومعناه*. والمتـلازمات لا تقيِّدُها الاعـتبارات النحوية والدلالية أو ما يُعـرف بقابليـة التركيب (Strucural valeney) فحسب بل قيود الاستعمال أيضا.

واللغـة العربيـة تزخر بالمتـلازمات اللفظيـة في كل أجناسـها الكتـابية والمحكيّـة، في الفصحى والدارجة وفي اللغة المشتركة واللغة الخـاصة أو التقنيّة وتُمثِّل هذه المتلازمات عقبة كأداء يعـاني منها الدارس للعـربية والمترجم لهـا. أما اللغـة الانجليزية فتكثـر فيـها المراجع التي تُشيـر إلى عجز الدارسين لـلغة الانجليزية من حيث مقدرتهم علـى التعامل مع المتـلازمات ونذكر منها (1990) Korosadowicz - Struzynska (1990), Benson (1988), Hussein Bahn, Eldaw (1990), Heliel (1988), عن أثر اللغـة الأولى على دارسي اللغة الأجنبيـة في مـجال التـلازم اللفظي في اللغـة الأنجليـزية. أما دراسـة (1992) Biscup فهي دراسة تجـريبيـة عن المتحـدثين باللغـتين الهولندية والألمانيـة توضح أن الأخطاء في مـجال التـلازم اللفظي تعود إلى حـد كبيـر إلى التشابة الدلاليّ المفـترض وجوده بين أنماط التـلازم في اللغة الأم واللغة الأجنبية.

وقد أكدت بحوث Corpas Pastor (1992) نفس الشّيْء بالنسبة إلى الدارسين للغة الانجليـزية من المتحـدثين باللغة الاسبانيـة. وتُركِّز مـعظم البحـوث في مجال الـتلازم من الناحية التعليمية على المشكلات التي تعترض الدارس للغة الانجليزية كلغة أجنبية. ولا نعثر للأسف، على أي بحْث عن الدارسين للغة العـربية كلغة أجنبية في هذا المجـال. وبصفة

عامة ففي اللغة العربية يعتمد الدارسون والمترجمون (انظر Heliel 1990) على فَرضيّة إمكانية النقل من اللغة الأم إلى اللغة الأجنبية إلا أن قابلية التجمع اللفظي أو ما يُعرف بنطاق التلازم (Collocability) للكلمة أي احتمال ورودها في تجمعات متعددة، ليس متماثلا في كلّ اللغات. فالنطاق التلازميّ للكلمة يختلف باختلاف الحضارات. وتتجلى هذه الفروق في الأجزاء المكّونة للتلازم وعلاقتها بالتصوُّر (Concept) الذي تُعبِّر عنه. وتَصْدُق Riabtseva (1996) حين تقول «إن تفضيل تجمع لفظيّ على آخر ليس أمرا عَفْوِيا عَرَضِيا أو اعتباطيا لكنه تفضيل له معناه تدفع إليه العقلية القومية لأبناء اللغة الواحدة». من ثم فالدارسون للغة العربية والمترجمون كذلك من الانجليزية إلى العربية في مسيس الحاجة إلى دليل هادٍ يفيدهم في إيجاد المُلازِمات المناسبة التي يتعّذر في أغلب الأحوال التنبؤ بها.

والمعاجم التلازميّة (collocational dictionaries) هي أدوات لاغنى عنها للمترجم والكاتب والدارس سواء كان من المتحدثين باللغة أو من غير المتحدثين بها. وتفخر اللغة الانجليزية بأن يكون لديها معجم مثل *The BBI Combinatory Dictionary (1986)* الذي لا نجد مثيلا له أو شيئا قريبا منه في العربية. وحتى نُثْبِت صدق ما نقول قمنا بفحص المعاجم العربية الأحادية منها والثنائية لنرى مدى الفائدة التي يجنيها الدارس أو المترجم منها في هذا المجال.

4 - المعاجم التلازمية :

أصبحت التلازمات اللفظية الآن محْور الاهتمام في حقل المعجمية وحجر الزاوية في المؤتمرات التي تدور حول العِباريَّة (Phrascology) (1) وبدأ المعجميون يُولُون معاجمَ المتلازمات اهتمامًا زائدًا (انظر: Benson 1985, 1990, Cowie 1981 1987, Hausmann 1979, Kozlowska 1991,1993).

(1) عُقِدت بعض المؤتمرات حول العبارية وقُدِّمت فيها بحوث قيّمة عن التلازم اللفظي نذكر منها:

1 - Colloque International : Phraseologie et Terminologie en Traductioon et en Interpretaton, Geneve, 1991.

2 - International Symposium on Phrascology, Leeds, 1994.

3 - International Symposium on Phraseology 2 . Moscow, 1996.

1-4 . المعاجم الأحادية :

اخترنا المعاجم العربية التالية :

1 - معاجم قد يستعملها الدارسون والمترجمون سواء من أبناء اللغة العربية أو من غير أبنائها من المستوى المتوسط .

أ - *المعجم العربي الُميسَّر (لاروس) ،1991 .*

ب - *المعجم العربي الُميسَّر (القاهرة / بيروت)، 1991 .*

جـ - *مُنجد الطلاب (بيروت) 1975 .*

د - *الوجِيز (القاهرة، مجمع اللغة العربية)، 1980 .*

هـ - *مَجاني الطلاب (بيروت)، 1995 .*

2 - معاجم قد يستعملها كل من الدارسين والمترجمين سواء من أبناء اللغة أو من غير أبنائها من المستوى الرفيع.

أ - المنجد الأبجديّ، بيروت، 1986.

ب - *المعجم العربي الأساسي (الأليكسو)، 1989 .*

ج - *المعجم الوسيط (القاهرة، مجمع اللغة العربية)، 1988 .*

د - *القاموس الجديد (تونس)، 1988 .*

هـ - *الكافي (بيروت)، 1992 .*

و - *الهادي إلى اللغة العربية (بيروت)، 1991 .*

وقمنا بفحصها بحثا عن المتلازمات للكلمة «خِدْمَة» وقد اخترناها اختيارا عشوائيا. (انظر جدول 1 و 2).

جـــــدول (1)

الملازمات اللفظية لكلمة خِدْمَة في المعاجم الأحادية اللغة

(عربي - عربي) ، (المستوى المتوسط)

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
1	1	-	-	5

جـــــدول (2)

الملازمات اللفظية لكلمة خِدْمَة في المعاجم الأحادية اللغة

(عربي - عربي) ، (المستوى الرفيع)

المنجد الأبجدي	المعجم الجديد	الكـــافي	الوسيط	المعجم العربي الأساسي	[illegible]
الخدمة العسكرية الخدمة الإجبارية	-	الخدمة الاجتماعية الخدمة العسكرية الخدمة الاجبارية	-	ادارة خدمات خدمات صحية خدمة مكتبية خدمة عسكرية خدمة العلم خدمة ليلية خدمة مدنية قدم له خدمة أسدى له خدمة خدمة ذاتية وزارة خدمات خدمة إذاعية	-
2	-	3	-	12	-

يتَّضح من الجدولَيْن (1) و (2) أن *المعجم الأساسي* هو أغنى المعاجم التي فحصناها في متلازماته اللفظية : (12) ويليه في ذلك الكافي (3) والمنجد الأبجدي (2)، هذا في المعاجم الكبيرة الحجم التي أعدت للدارسين من ذوي المستوى الرفيع. أمّا المعاجم المتوسطة الحجم والتي أعِدَّت للدارسين من ذوي المستوى المتوسط فقد أهْملت ظاهرة التلازم فيها إهمالا تاما عدا معجم مجاني الطلاب - وهو حديث الصُدور - فقد أولَى الظاهرةَ اهتماما ملحوظا.

4 - 2. المعاجم الثنائية اللغة :

وباختبارنا لبعض المعاجم الثنائية اللغة، عربي / انجليزي، عربي / فرنسي وعربي / روسي يمككنتا أن نقول : -

1 - إن المعاجم العربية / الروسية أغنى في متلازماتها بكثير من مثيلاتها العربية / الانجليزية وبصفة عامة يمكننا أن نقول أيضا ان المعاجم الثنائية اللغة أغنى من أختها الأحادية اللغة (قارن جدول 2 وجدول 3).

2 - لا نجد أي توافق بين المعاجم الثنائية وما تضمُّه من متلازمات. فالمعاجم الثنائية تختلف من حيث عدد هذه المتلازمات وطبيعتها. فهي في جُلِّها تعتمد على حس المُصنِّف للمعجم واختياره ومن ثم فالحاجة ماسة إلى معجم تلازُمي معتمد شامل يمكن أن يكون عَونًا للدارس والمترجم. ونأمل أن يلعب الحاسب الآلي دوره في هذا المجال (انظـــــر Sinclair 1991).

جـــــدول (3)

الملازمات اللفظية لكلمة خِدْمَة في المعاجم الثنائية اللغة

Arabic / Russian عربي - روسي		Arabic / English عربي - إنجليزي		Arabic / French عربي - فرنسي	
قاموس عربي روسي مدرسي	قاموس عـــربي روســـي	المـــورد	معجم اللغة العربية المعاصرة	السبيل	المنجد
خدمة حكومية الخدمة العسكرية خدمة طبية خدمة في الفندق خدمة المشتري خدمة الوطن خدمة ودية الخدمات العامة أدى خدمة خدمة كبيرة خدمة الزوار	خدمة الحكومة الخدمة الاجبارية الخدمة العسكرية الخدمة العاملة وضع في خدمة موضع الخدمة أدى الخدمة خدمة الأرض	خدمة إجبارية خدمة إلزامية خدمة عسكرية خدمة في الميدان خدمة مدنية أسدى خدمة أدى خدمة	الخدمة العسكرية الخدمة الإجبارية الخدمة السرية خدمة القداس	خدمة القداس خدمة ذاتية خدمة دينية محطة خدمة سلم خدمة خدمة إجبارية خدمة عسكرية أدى الخدمة العسكرية خدمة سرية خدمة مسلحة أسدى خدمة خدمات صحية خدمات إجتماعية خدمات متجة خدمات عامة	أسدى خدمة أدى الخدمة العسكرية الخدمة العسكرية خدمة السلاح الخدمة المسلحة الخدمة العامة خدمة القداس غرفة خدمة درج أو سلم الخدمة
11	8	7	4	154	10

من الشكلات الرئيسّة التي يواجهها المُعجميُّ العَربي في وضع معجم للمتلازمات العربية :

1 - تحديد صنوف المتلازمات العربية وأنماطها.

2 - جمع المادة العلمية

3 - المعالجة المعجمية

5 - تحديد صنوف المتلازمات العربية وأنماطها :

ثمة تصنيفات مختلفة لأنماط المتلازمات العربية. مثال ذلك Emery (1991) ويقسمها إلى أربعة أنواع :

أ - *المتلازمات المفتوحة* (open collocations) وهي تجمّعات من كلمتين أو أكثر وكلّ منها يُستَعمل بمعناه الحرفي. مثال *بدأت الحرب*.

(ب) *المتلازمات المُقيَّدة* (restricted collocations) وهي تجمعات من كلمتين أو أكثر تُستَعمل في معناها العادي غير الاصطلاحي وتتّبع أنماطا تراكيبية معينة وهي مُقيَّدة من حيث إبدال عنصر من عناصرها المُكوِنة. مثال : *جريمة نَكْراء*.

جـ - المتلازمات المُوثّقة (bound collocations) وهي فئة وسط بين المتلازمات والتعبيرات الاصطلاحية. مثال : *أطرق الرأس*.

(د) التعبيرات الاصطلاحية وهي التي تكون عناصرها المُكَونة غير شفافة أي أنها تُستَعمل استعمالا خاصا وتُكوِن وَحْدة دلالية قائمة بذاتها.

أما غزالة (1993) فهو يستعمل المصطلح «المتلازم» بشكل فضفاض فيُشير به إلى أي تعبير من التعبيرات الثابتة (fixed expressions) بما في ذلك الأمثلة السائرة والتعبيرات الاصطلاحية. فمن الأمثلة التي يوردها للمتلازمات *أعْذَر من أنْذَر، الصبر والسلوان، أوفى من الكلب*.

نلاحظ هنا أن Emery (1991) شمل التعبيرات الاصطلاحية وميّز تمييزا لاضرورة إليه بين المتلازمات *المُقيدة* والمتلازمات المُوثّقَة. أما غزالة (1993) فيشمل في شبكته المتّسعة التعبيرات الاصطلاحية والأمثلة السائرة. وحتى نضع الأسس السليمة لمعجم تلازمي عربي علينا أن نرسم الحدود الفارقة بين المتلازمات والتعبيرات الاصطلاحية،

وهذا إجراء لازم لاغنى عنه لتحديد محتوى المعجم أو مادة المعجم. وقد عانت بعض المعاجم الانجليزية المتخصصة من دمج التعبيرات الاصطلاحية، والمتلازمات والأفعال العباريةّ (phrasal verbs). ومن هنا فشل كثير منها في أداء مهمته في حين نجح معجم BBI نجاحا ملموسا لوضوح الأساس الذي اعتمد عليه في اختيار المادة وتصنيفها : انظر (Heliel 1988).

بعد تحديد مادة المعجم الذي نحن بصدده يبقى أمامنا العمل التصنيفي للأنماط التراكيبية للمتلازمات، وهذه بدورها هي التي ستُحدِّدُ شكل المداخل ونوعيتها. ومن المحاولات القليلة بل قد تكون الوحيدة في هذا الصدد محاولة (1993) Hoogland وقد قسّم الأنماط إلى أحَدَ عشَرَ نمطا.

1 - (اسم + فعل) والاسم هنا فاعل [N + V] مثال *اشتدت الازمة*؛

2 - (اسم + فعل) والاسم هنا مفعول به [N + V] مثال *أحرز تقدما*؛

3 - (حرف جر + اسم + فعل) والاسم هنا مفعول به غير مباشر (indirect ob-ject) يجيء بعد حرف الجر [Prep + N + V] مثال *اختار بين بدائل*؛

4 - (اسم + صفة) [N + Adj] مثال *اكتفاء ذاتي*؛

5 - (اسم + اسم) (تركيب إضافة) [N + N] مثال *صندوق اقتراع*؛

6 - (فعل + حال) [V + Adv] مثال *اعتقد واهما*؛

7 - (صفة + حال) [Adj + Adv] مثال *محدود للغاية*؛

8 - (اسم + حرف جر + اسم) [N + Prep + N] مثال *صراع على السلطة*؛

9 - (صفة + اسم) [Adj + N] مثال *حسن التجهيز*؛

10 - (اسم + مرادف) [Word + synonym] أحْداثٌ وتيّارات؛

11 - (اسم + ضد) [Word + antonym] مثال *شحن وتفريغ*.

في رأينا أن الأنماط (1)، (2)، (3)، (4)، (5) و (6) أنماط أساسية. أما النمط (8) فهو صورة مختلفة أو مغايرة من (3). أما (7) فنمط محدود للغاية في استعماله ولا يستحق أن يشغل مكان نمط مستقل بذاته. وأما (9) فهو الآخر صورة مغايرة للنمط (4). وأما (10) و (11) فهما في حسباننا لا يعدّان من المتلازمات بل هما من التراكيب ذات

الأسماء المعطوفة (binomials) والترتيب الثابت.

وأما التصنيف الذي نقترحه لانماط المتلازمات العربية، فيعتمد على نوعين من المداخل هما 1 - مدخل الاسم و2 - مدخل الفعل

1 - *مدخل الاسم*

أ - (اسم) + (أداة تعريف + اسم) [عنصران]

مثال : تقرير المصير

ب - (اسم) + (اسم) + (أداة تعريف + اسم) (3 عناصر]

مثال : حق تقرير المصير

ج - (اسم) + (أداة تعريف + اسم) + (أداة تعريف + صفة) [3 عناصر]

مثال : *هيئة الصحة العالمية*

د - (أداة تعريف + اسم) + (اداة تعريف + صفة) + (أداة تعريف + صفة)

مثال . *النظام العشري الدولي* [3 عناصر]

بعض هذه الأنماط ذات الثلاثة عناصر هي مقابلات عربية لتراكيب انجليزية أو فرنسية مثل International Decimal System, World Health Organization, Right of self - determination. - وبعضها ليس كذلك :

إشارة ضبط الوقت، تبادل إطلاق النار، تصلب الأذن الداخلية.

هـ - (اسم) + (صفة) [عنصران]

وجبة دَسِمــــة

و - (فعل) + (اسم) [عنصران]

دقّ إسفينًا

ز - (فعل لازم) + (اسم) [عنصران]

شبّت الحرب

ح - (فعل) + (حرف جر) + (اسم) [3 عناصر]

شرع في عمل

2 - مدخل الفعل :

أ - (فعل) + (حال) [عنصران]

ارتعد فزعا

ب - (فعل) + (حرف جر) + (اسم) [3 عناصر]

استقبله بفتور

أمّا الأنماط الأخرى المقترحة (الأمثلة ب) فمـا هي إلا صور مغايرة للمتلازمات (أ) لذا لن يشملها معجمنا المقترح.

(أ)	(ب)
1 - (فعل) + (حرف جر) + (اسم)	- (اسم) + (حرف جر) + (اسم)
أحسّ بالمسئولية	إحساس بالمسؤولية
2 - (فعل) + (اسم)	- (اسم) + (اسم)
أحصى السكان	إحصاء السكان
3 - (اسم) + (أداة تعريف + اسم)	- (اسم) + (صفة)
كثبان الرمل	كثبان رملية
4 - (اسم) + (صفة)	- (صفة + اسم)
وجه مشرق	مشرق الوجه
5 - (اسم + صفة)	- (صيغة التفضيل : أفعل) + (تمييز)
منزلة عالية	أعلاهم منزلة
6 - (فعل متعد) + (اسم)	- (اسم) + (فعل في صيغة المبنى المجهول)
يحتذي مثلا	مثل يحتذى

ومن ثم يُمكننا الاستغناء عن ستة أنماط من المتلازمات.

6 - جمـــع مـــادة المعجـــم

في تقيينا عن المصادر التي يمكن الرجوع إليها لجمع المادة التي نحتاج إليها لمعجمنا المقترح اهتدينا إلى مادة غنية حديثة وقديمة منها :

1 - (أ) *القاموس العربي الروسي* (1993) ويضم 9600 كلمة لكنه غني بالمتلازمات.

(ب) معجم المعاني (اسكندر، 1971) وهو أفضل معجم عربي للمترادفات في العربية المعاصرة وقد أفدنا منه في ملاحظاته في التفريق بين مرادف وآخر إذ يذكر الفعل والفاعل الذي يتلازم معه وكذلك المفعول به والاسم والصفة التي تتلازم معه.

2 - *المعاجم الثنائية اللغة : (أ) (عربي / انجليزي) المورد، معجم اللغة العربية المعاصرة، معجم الياس الحديث.*

(ب) عربي /فرنسي) السبيل، المنجد.

(جـ) عربي روسي) - قاموس عربي - روسي مدرسي (1993).

(د) قاموس عربي - روسي (1989).

3 - المعاجم المتعددة اللغات عربي / فرنسي / انجليزي : مجمع اللغات.

4 - التراث العربي : يمدنا التراث العربي بثروة لا تُقدَّر من المتلازمات اللفظية مبثوثة فيما يعرف بمعاجم المعاني (2). ومنها على سبيل المثال لا الحصر :

- فقه اللغة (أبو منصور الثعالبي)
- الألفاظ الكتابية (الهمذاني)
- الألفاظ المترادفة والمتقاربات المعنى (الرماني)
- كتاب الفرق (ثابت بن ثابت)
- جواهر الألفاظ (قُدامة بن جعفر)
- الألفاظ (ابن السكّيت)

---

(2) يقوم كاتب هذه السطور بدراسة مستفيضة عن هذه المعاجم وصلتها بالمتلازم اللفظي ستظهر بعنوان «معاجم التراث والمتلازِم اللفظي».

- نُجعة الرائد في المترادف والمتوارد (اليازجي)

لا غرو أن ظاهرة التلازم لم تكن معروفة عند العرب وأنهم لم يستعملوا لتسميتها أيَّ مصطلح محدّد إلا أن كثيرا من كتبهم عن الألفاظ (أو ما يُعرف اليوم بالعِباريَّة Phrasecology) تزخر بهذه المتلازمات مما يستدعي دراستها وغربلتها قبل الشروع في تنفيذ معجمنا المقترح(3).

7- المعالجة المعجمية :

إن أهم المظاهر التي ينبغي أن يُوليها المعجمي اهتمامَه في معجم المتلازمات هو الطريقة التي يسهل بها إيجاد المُلازِم اللفظي (collocate). فُمستعمِل المعجم في حالتنا هو إما ابن اللغة الذي يقوم بالترجمة أو الدارس الأجنبي الذي يبحث عن العنصر الذي يصعب التنبؤ به كالصفة التي تلازم اسما من الأسماء مثلا أو الحال التي تصاحب فعلا من الأفعال. في هذا الصدد نقترح الاهتداء بفكرة النَّوَاة (nucleus) في المتلازم التي تكون في العربية إما إسما أو فعلا (قارن معجم *BBI*) وهما نوعا المداخل اللذان سبقت الإشارة إليهما:

1 - تحت مدخل الاسم تُذكر الاسماء والصفات والافعال التي تُلازِمه :

أ) الفعل في النمط - (فعل + اسم) [*أحْرز في أحرز نصرا*]؛

ب) الاسم في النمط - (اسم + اسم) [*مَعْقِد في مَعْقِد الآمال*]؛

جـ) الصفة في النمط - (اسم + صفة) [*نكراء في جريَة نكراء*].

2 - تحت مدخل الفعل يذكر الحال الذي يتلازم معه :

أ) (حرف جر) + (اسم) في النمط - (فعل + حرف جر + اسم) [بشِدَّة في خفق بشِدَّة]؛

ب) الحال في النمط - (فعل + حال) [فَزَعًا في ارتَعد فزَعًا].

وفي كل هذه الحالات يكون الملازم أو العنصر الذي يتعذّر التنبؤ به هو العنصر الذي يبحث عنه الدارس الأجنبي للغة العربية أو المترجم إليها سواء أكان من أبناء العربية أم من غير أبنائها فيجده تحت الكلمة الرئيسية للمدخل التي تكون إما فعلا أو اسما.

---

(3) يقوم كاتب هذه السطور بهذه الدراسة الآن تمهيدا لتنفيذ مشروع المعجم المقترح.

إن العدد الكبير من المتلازمات التي تزخر بها العربية لا يمكن أن نُضّمنه مُعجمًا عاما للدارسين والمترجمين للغة العربية وحتى إن حدث ذلك فسيكون على حساب مظاهر لغوية أخرى جديرة بالمعالجة أو أن يصبح حجم المعجم كبيرا كِبرًا يحول دون استعماله والإفادة منه. ولكي نُثبت وجهة نظرنا قمنا بمقارنة عدد الملازمات لكلمة «حلقة» في المعجم العربي الاساسي بما أمكننا جَمْعه من ملازمات من مصادر مختلفة.

أ - *المعجم الأساسي* : حلقة/اتصال، وصل، الباب، تجسس، ذكر، مفاتيح، القوم، الملاكمة، دراسية، مفرغة (العدد الكلي : 10).

ب - المتلازمات التي تمَّ جمعُها من مصادر مختلفة وتشمل متلازمات تقنية (technical collocations) حلقة/ علم، ذكر، وصل، ملاكمة، مصارعة، سمك، قطن، الهواة، التمثيل، النجاة، الأصدقاء، المعارف، العمود (هندسة معمارية)، الجذع (علم النبات)، المفاتيح ، الخضار، تجسس، اتصال، باب، مفقودة، مفرغة، مثيرة، تليفزيونية، إذاعية، محكمة (المجموع الكلي : 25).

يمكننا بثقة أن نقول إن المعجم الأساسي لا يتضمن إلا عددا محدودا من المتلازمات أي 40 ٪ من المجموع الكلي للعدد الذي جمعناه (25 : 10) وإن الحاجة ماسة إلى معجم مخصص للمتلازمات العربية.

8 - الخـــلاصـــة :

تعكس دراستنا للمعاجم الأحادية اللغة والثنائية اللغة الحاجة الماسة إلى معجم متخصص للمتلازمات العربية يبنى على أسس معجمية قويمة لا تساعد المستعمل من دارس أو مترجم على إيجاد المتلازم فحسب بل على إيجاده بسرعة وسهولة. وهذا من شأنه أن يُحَدِد ملامح بِنْية هذا المعجم وإلا أصبح لـدينامعجم مليء بمادة قيمة لكن يحول دون الإفادة منه صعوبة الاستعمال. وبالرغم من أن معجم *The BBI Combiatory Dictionary* يعالج اللغة الانجليزية فَنَهْجُه المُعجمي الصحيح يجعل منه مثالا يُحتذى، ربما مع بعض التعديلات، استجابة لخصوصيّة كل لغة، ومنها لغتنا العربية.

محمد حلمي هليّل

كلية الآداب، جامعة الكويت

المقاربات المعرفية للمعجم :
نحو نموذج «صرفي - دينامي»

بحث : ليونار بوتيي،
جامعة السربون باريس

يعنى هذا البحث بتعميق جوانب من نظرية كان صاحبها قد قدّمها في مقال بعنوان «الأنماط الذهنية واللغة» صدر بمجلة «نماذج لسانية» (Modèles Linguistiques) 1994 . وينطلق ممّا يسمّيه «التسلسل الزمني النّويمي»، بناء على مفهوم الـ «نويم» (noème) - أي «التمثيل الذهني الأدنى» ذي الطابع الكوني - والذي تعبّر عنه جميع اللغات بطرقها الخصوصية. ومثال ذلك «نويمات» التحرك الثلاثة الآتية :

1	2	3
(--------	المرجع	(--------
«الاقتراب»	«التطابق»	«الابتعاد»
(حطّت الطائرة)	(ربضت)	(أقلعت)

ويشكل هذا التمثل الذهني النموذجي «نويميا» - noémie (أي مجموعة نويمات) هي أساس انتظام مئات المفردات في المعجم، إذ بالامكان إبراز المراحل الزمنيّة الثلاث المذكورة في أمثلة من قبيل :

◻ وجد	- احتفظ بـ	- أضاع
◻ أخذ	- كسب	- أرجع
◻ تعلم	- عرف	- نسي
◻ ولد	- عاش	- مات

ويبيّن البحث أن هذا النموذج المعرفي البسيط يمكّن من تفسير عديد الظواهر اللغويّة كالأسماء العامة وأسماء الأعلام والضمائر والاشتراك الدلالي والتضاد وغير ذلك ...

برنار بوتيي

بنية المفردات والمعجم من خلال fabric نموذجا

بحث : هوارد جاكسون
جامعةانقلترا الوسطى - برمنقهام

ليست مفردات اللغة مجموعة من الألفاظ الاعتباطية غير المنظمة، ولا يوجد الاعتباط لا في المعجم الذهني ولا في المعجم باعتباره جزءا من نظام اللغة. فالمعاجم المؤلفة حسب الطريقة التقليدية والمرتّبة ترتيبا ألفبائيا ترتّب المداخل بالاعتماد على طريقة كتابتها بحيث تجمع الألفاظ بعضها مع بعض إذا ما اشتركت في معظم حروفها. وقد يترك هذا الترتيب الألفبائي ليعوّض بترتيب صرفي حيث تشترك المفردات في أصولها دون سوابقها. فبينما تدرج لفظة friendly مثلا تحت كلمة friend ترتّب لفظة befriend مع المفردات التي تبدأ بحرف b . إلا أن الترتيب الألفبائي غير واضح ولا دقيق من الناحية اللغوية بالإضافة إلى أن العلاقات الصرفية التي يبرزها محدودة وغير كافية.

وقد حددت المعجمية عددا من المناهج ترتّب حسبها المفردات بالاعتماد على أنواع من العلاقات التي تربط بينها. وبالفعل فإن ما يسمّى بعلاقات الدلالة (الترادف والتضاد والتضمّن) يرتب الألفاظ حسب علاقات دلالية تقوم عامة على التماثل والتناقض والاشتمال. وقد بني الرصيد المعجمي عند روجات (Roget) على هذا الأساس، وهذه الطريقة تعطي فكرة عن المداخل أوضح وأحسن من الطريقة الألفبائية، كما أن مفهوم الحقول الدلالية الاصطلاحية يؤسس مفهوم العلاقة الدلالية ويقدّم تبويبا للمصطلحات يهمل جزئيا مجموعات من المفردات، تتعلق كل مجموعة منها بحقل دلالي واضح. ولم يوصف الحقل الدلالي إلى حد الآن وصفا شاملا وذلك على الأقل بالنسبة إلى اللغة الانقليزية، علما بأن آخر معجم هو معجم ماك أرثر Longman Lexicon of Contemporary English الصادر سنة 1981 .

فلماذا لا تقدّم لنا المعاجم فكرة أوضح عن بنية المفردات ؟ ففي العديد من الحالات تقدّم هذه المعاجم المعلومة اللازمة لتربط المفردة دلاليا ببقية المفردات، وذلك على الرغم من أنّ هذه الطريقة ليست واضحة صريحة كما أنه ليس من السهل الوصول إلى هذه العلاقات الدلالية. فإذا ما أخذنا المصطلحات المتعلقة بميادين معينة، نرى على سبيل المثال أنها تقسّم إلى أبواب تحمل عناوين مثل علم الفلك والحوسبة والمسرح إلخ.. وإذا ما تمّ هذا التبويب بطريقة أدقّ وأشمل فإنه يمكن تصنيف المعاجم إلى حقول دلالية كما يمكن أن تثرى المعاجم الألفبائية بكشافات تشتمل على حقول دلالية مميّزة.

هوارد جاكسون

الدلالة اللغوية والمعجمية والقاموسية :
كيف تتكامل وكيف تفترق في وصف المعجم؟

بحث : إيغور برخانوف
جامعة التربية - رجيشوف، بولونيا

إن بنية معجم اللغة (lexicon) وخصائصه ووحداته المكوّنة له هي حجر الزاوية للدراسة النظرية والوصف اللغوي التطبيقي. من ثمّ ينبغي في الحقول التي ينطوي عليها الوصف النظري و/ أو التطبيقي لمعجم اللغة أن تحدد مادة الدرس وبذا يوضع حدّ فاصل بين كلّ حقل منها كما ينبغي تحديد المجالات التي تتداخل فيها هذه الحقول.

فمن ناحية قد سبق أن طرحت عدّة آراء عن العلاقة المتبادلة بين هذه الحقول، من ذلك أنّ :

(أ) المعجميّة (lexicology) تشمل الدلالة وعلم الصرف (Ullmann) .
(ب) المعجمية تشمل الدلالة والقاموسيّة (Spevak) .
(ج) المعجميّة هي البحث النظري الموحّد للقواميس والمفردات المعجميّة ودراستها على المستويين الدلالي والنحوي (Melchuk) .
(د) الدلالة تعنى بالدراسة النظرية لمعجم اللغة في حين تعنى المعجميّة والقاموسيّة بوصف معجم اللغة لأهداف عملية (Kiefer) .

ومن ناحية أخرى فان المعجميّة قد أُهملت لفترة طويلة في اللسانيات النظرية الحديثة، ويرجع ذلك الى تطوّر علم الدلالة وإلى المبادئ الأساسيّة التي قامت عليها النظريات اللسانية الرئيسيّة الحديثة؛ فإنها مبادئ تتعارض والافتراضات الأساسية للنظرية المعجمية، وخاصّة اعتبار الوحدة المعجميّة الوحدة اللغويّة الأساسية، أو على الأقل وحدة لغوية مستقلّة، أو شيئا أهم من الوظيفة التي تسند إلى المفردة في تكوين الوحدات الصرفية (Morphemes). ووجهة النظر المعارضة لهذا التصوّر هي الغالبة في النظريات اللسانيّة السائدة في غرب أوروبا وفي شرقها ووسطها، وفي أمريكا.

أما المقاربة التي نعتمدها في هذا البحث فتنبني على المبادئ التالية :

أولها اعتبار المعجميّة فرعا من فروع اللسانيات النظرية يرتبط ارتباطا وثيقا بالدلالة اللغوية ولا سيما بالدلالة المعجمية (lexical semantics) ، على أنها لا تطابق الدلالة المعجميّة تمام المطابقة.

وثانيها أن الدلالة اللغوية باعتبارها مبحثا نظريا قوامه مضمون الأدلّة اللغوية، هي دراسة المعنى كما تشكّل بناءه اللغة، وتكون الغاية منه أن يستعمل في التواصل الشفويّ. ومن ثم فإن وحدات المستويات الرمزيّة - وخاصّة وحدات المعجم (lexicon) - لا يقتصر دورها على تأدية دلالة الواقع وتصنيفه، بل هي تنقل وتؤدي تجربة المتكلم في العالم، وتعبّر عن مواقفه، وعن قصده التأثير في السّامع أو تأليف نصّ مكتوب أو محكيّ.

وثالثها أنّا نعنى بالقاموسيّة (lexicography) :

(أ) البحث في القاموس، أو المعجم المدوّن؛

(ب) صناعة المعجم المدوّن باعتبارها نشاطا؛

(ح) القواميس أو المعاجم المدوّنة باعتبارها نتاجا للصناعة المعجميّة.

وخلافا للاعتقاد السائد فإنّ البحث في المعجميّة التطبيقيّة ليس مساويا لعلم الدلالة، بل إنّ المعجميّة التطبيقيّة ليست مبحثا لسانيا نظريا ما دامت تقوم على دراسة مظاهر من تأليف القاموس واستعماله تتجاوز الوصف اللغويّ.

وفي إطار البحث الذي نقدّم، تبرز الدلالة (semantics) والمعجمية (lexicology) والقاموسية (lexicography) مباحث مستقلّة ينظر كلّ مبحث منها الى الوحدات المعجميّة من زاوية مختلفة ؛ كما أنّ البحث تضمّن وصفا لخصائص المعجم (lexicon) الدلاليّة والمعجميّة والقاموسيّة، وتوضيحا للعلاقات التي بينها.

إيغور بوغانوف

العلاقات المعجمية : نظرة عامة في علم الصرف الاشتقاقي

بحث : ستيفن. و. أندرسن
جامعة ييل - الولايات المتحدة الأمريكية

إن القضية الأساسية في الدراسة اللسانية للمعجم هي إعادة صياغة شكلية لما يعنيه بالنسبة إلى الكلمات : أن تكون «متعالقة»، وللكلمة الواحدة أن تكون «مشتقة من كلمة أخرى». فاللسانيات التقليدية توفر جوابا بسيطا ومباشرا عن ذلك : تكون الكلمات مترابطة / متعالقة بقدر ما تشترك في صرفم واحد (أو صرافم).

فالكلمة ك 1 مشتقة من كلمة أخرى ك 2 إذا كانت

ك 1 = ك 2 + ص اي زائدة صرفية.

وإن النظريات الصرفية القائمة على بنية كلمة من هذا النوع تشجعنا على التفكير في الكلمات المشتقة مثل (قابل للتضخم = Inflatable) كما صيغت بإضافة مركّب - متكامل ولا يتجزأ - من مكوّنات صوتيّة وتركيبيّة ودلالية، هو اللاحقة (/ able / نعت، قابل للفعليّة)، الى صرفم آخر هو [/ تضخم / ، [فعل [+ مركب اسمي N.P.]]، تضخم Inflate] وهذا المنوال ينقصه مع ذلك التعميم لعدة أسباب :

أ) فالعلاقات الاشتقاقية لا يمكن أن تتضمن مجرد إضافة مادة لغوية وهذه النتيجة تتماشى مع تسمية «المقولات الصرفية» التي تندرج تحت اسم «علم الصرف غير السلسليّ» non-concatenative morphology). وليس من العسير البرهنة على أن ليس انعكاس علم الصرف الاشتقاقي الشكليّ قابلا وحده لتضمن جملة من عمليات الحذف، وإعادة التنظيم والتحويل الحاملة لتأثيرات غير أحادية التنغيم (non-monotonic) ، بل إنّ ذلك تتضمنه مكوناته الصرفية التركيبيّة، والدلالية، أيضا.

ب) ليست العلاقات الصوتية والتركيبية والدلالية دائما مبنية في وحدات كما تقتضي ذلك النظرة القائمة على الصيغ الصرفية، فاللغات كثيرا ما تظهر علاقات مستقلة للشكل أو النحو أو المعنى يتأسس كل منها على الجمع بين علاقات متنوعة من مجالات أخرى.

ج) لا تحمل العلاقات الاشتقاقية دائما التوجّه الذي يتوقع الواحد منا أن يجده فيها، على أساس تصوّره أنها حاصلة من زيادة علامة دنيا الى أسّ سابق الوجود.

والمحاضرة التي نقدّم ستستعرّض للحالات المشار إليها انطلاقا من النظر في لغات مختلفة، وسنقيم فيها الحجة (متبعين الآراء الأصيلة التي عبر عنها أمثال بواس Boas وبيرد Beard وجاكندوف Jackendoff في أعمالهم) على أن البحث يقتضي وجود تصوّر للعلاقات المعجمية والعلاقات الاشتقاقية يكون أكثر تعميما من النظرة الصرقمية التي ورثناها عن علم الصرف البنيويّ.

ستيفن. ر. أندرسن

مقاربة نظرية جديدة في تكوّن الوحدات المعجمية المصُوغة صرفيًا : نموذج «سيلاكس»

بحث : جورجات دال
جامعة ليل 3 - فرنسا

يقدّم هذا البحث «النموذج الصرفي الوَصْلي» الذي تهتمّ به وحدة البحث «سيلاكس» (URA 382, SILEX) التي تشرف عليها اللّسانية الفرنسية دنيال كورين (Danielle Corbin) وتنتمي اليها صاحبة البحث. وقد بدأت الباحثة عملها هذا بتعريف «الوحدة المعجميّة المصوغة صرفيّا» [و م م ص] ثم توسّعت في الحديث عن تولّد المعنى من الوحدات المعجميّة التي تهتمّ بها.

والـ [و م م ص] هي الوحدة المكوّنة إمّا بإسْبَاق (Préfixation) وإمّا بإلحاق (Suffixation) وإمّا بتركيب (Composition) - بالجمع بين جـذْعَيْن في مفردة واحدة - وإمّا بتحويل (Conversion) المفردة من مقولة إلى أخرى (مثل تحوّل الاسم إلى صفة).

وأمّا تولد المعنى من الـ [و م م ص] فقد تناوله البحث من ثلاثة مستويات :

(1) مستوى المعنى المستفاد من بنية الـ [و م م ص] : فإنّ للبنية المكوّنة بالإسباق أو بالإلحاق أو بالتركيب أو الحاصلة بالتحويل معْنى خاصّا تؤدّيه ويَدْخل على المفردة؛

(2) مستوى المعْنى المستفاد من المقولات المعجميّة المتعالقة في بنية الـ [و م م ص] : ذلك أن للمقولات المعجميّة ذاتها (وقد اهتمت صاحبة البحث بالاسم والفعل والصفة) وما تركّب منها أو حوّل معاني خاصّة تدخل على بنية المفردة؛

(3) مستوى المعنى الذي يحدثه «العامل الصّرفي» (Opérateur morphologique) - و«العوامل الصرفيّة» هي الزوائد الصرفيّة (Affixes dérivationnels) - الذي يستعمل في صوغ الوحدة المعجميّة : فإن للزوائد الصرفيّة معاني خاصّة تتحدّد بها دلالات المفردات التي تزاد إليها.

وقد أكدت صاحبة البحث بالنتائج التي انتهت إليها المقاربة النظريّة الصرفيّة المعجميّة التي انطلقت منها، وهي ارتباط الـ [و م م ص] بمعنى مُعيّن، وهي بذلك تؤكد ما بين بنية الـ [و م م ص] ومعناها المعجميّ من اتّصال وتدحض النظريّة القائمة على الفصل بين البنية الصرفيّة والمعنى في الصنف الذي اهتمت به من الوحدات المعجميّة.

جورجيات هال

المعجم والاشتراك : نظرية الالزام "Coercition"

بحث : جورج كليبر
جامعة ستراسبورغ 2 - فرنسا

كيف تحلّ مشاكل تعدد المعنى ؟ تلك إحدى القضايا الأساسية بالنسبة الى كل نظريّة دلالية.

تتنازع مجال الاشتراك الدلالي مقاربتان. إحداهما تقترح التدخل في مستوى المعجم، وتدعو الى معالجة مسائل الاشتراك الدلالي حالة بحالة. بينما الثانية تذهب في اتجاه معاكس وترى أن من الأفضل أن تتناول ظواهر الاشتراك الدلالي من أعلى بواسطة قواعد عامّة أكثر اقتصادا من الأجوبة الفردية لانها تغني عن التعداد المضجر لحالات الاشتراك الخاصّة بكل وحدة معجميّة معنيّة.

ولا يهدف إسهامنا الى اختيار إحدى المقاربتين بل يرمي - انطلاقا من مثال دقيق - إلى أن يبرز مداخل القضية ومخارجها، بطريقة أكثر تواضعا لكنها أكثر إفادة.

والظاهرة التي اخترنا هي التي يطرحها تحليل مقالات (énoncés) مثل (1) :

(1) بدأ بول كتابا جديدا

فان المقال (1) يمثل تركيبا فعليّا ليس للمركّب الاسمي SN الذي يشغل فيه وظيفة المفعول به قيمة المفعولية الدلاليّة التي يمثلها في المقال (2) :

(2) اشترى بول كتابا جديدا

بل هو أكثر موافقة لدلالة السيرورة والحدث كما يظهرهما المقالان (3) و (4) اللذان يمثلان التأويلين الطبيعيّين للمقال (1) :

(3) بدأ بول في قراءة كتاب جديد

(4) بدأ بول في تحرير كتاب جديد.

ويقترح بستيوفسكي (ينظر : Pustejovsky, J. : The Generative Lexicon, in : *Computational Linguistics*, 17,4 (1991), pp. 407-441؛ وله أيضا : Type Coercion and Lexical Selection, in : Pustejovsky, J. (ed) : *Semantics and the Lexicon*, (Dordrecht, Kluwer, 1993, pp. 73-94 وكذلك بستيوفسكي وبيّون (ينظر : Pustejovsky, J. and Bouillon, P. : Aspectual Coercion and Logic Polysemy, in : *Journal of Semantics*, 12 (1995), pp. 133-162) إجابة جديدة عن هذه المسألة في ما سمياه «الإزام» (Coercition) . فما أن يصبح عنصرا مّا غير قادر على تقديم النموذج الدلالي الموافق للنموذج الذي يقتضيه المسند (Prédicat) حتّى يفرض عليه (بالالزام Coercition إذن) النموذج الدلالي الذي يحدّده المسندُ. والمشكل الذي يطرحه المقال (1) ليس إذن إلاّ حالة خاصّة لظاهرة أهمّ هي ظاهرة الاشتراك الدلالي الإلزاميّة. والجواب الذي يقدّمه المقال (1) يتطلّب أن ينتقل المركّب الاسميّ (SN) «كتابا جديدا» الذي وقع تحت إلزام المسند «بدأ» من مقولة المفعوليّة الى مقولة السيْرورة (Processus) . وهذه المقاربة مغرية، وهي تسمح باستشفاف مفهوم «توليديّ للمعجم»، مقتصد وموف بالغرض، يضع خاصية التعدد الشكلي في اللغة في المقام الأوّل. ولكن هل لهذه المقاربة سند يدعمها؟

إن الهدف من البحث الذي نقدّم هو أن نبيّن أن هذه المقاربة - رغم كل إغراءاتها- تتطلب كُلفة تفوق كلفة معالجتها معالجة جانبيّة. وبعد أن نعرض نظرية بستيوفسكي (Pustejovsky) في الإلزام، سنبيّن أن القاعدة العامّة التي تقترحها لا تستطيع أن تقدّر القيود العديدة التي تتحكم في التركيب المباشر «مركّب اسمي 1 (SN1) بدأ - مركّب اسمي 2 (SN2)» وأنّه يحسن التوجّه إلى تفسير آخر يصبح العرفان (Cognition) فيه موجها يفسّر تعقّد الوقائع اللغويّة الموصوفة وتعدّدها.

جورج كليبر

دراسة في بعض حالات
«الإستنحاء» في اللغة الدارجة

بحث : أحمد ابراهيم

يتناول هذا البحث بعض الجوانب من ظاهرة لسانية كونية هي «الاستنحاء» (Grammaticalisation)، أي العلمية التي تتحوّل بمقتضاها بعض الوحدات المعجمية الى أدوات نحويّة مثل الحروف وغيرها، وهي عملية معقّدة لا يمكن الإكتفاء في دراستها بالاعتماد على وجهة النظر التأريخية البحتة ولا مجرّد المقارنة بين الادوات المعنية وأصولها المعجمية بمعزل عن بناء الجملة ككل وعن السياق الخطابي الذي تندرج فيه.

وتبيّن الأمثلة المأخوذة من لهجات عربيّة مختلفة وجود علاقة جدلية بين البعد التطوري والبعد الآني وبين تطوّر الوحدات في حد ذاتها والتحوّل الذي يطرأ على طبيعة علاقة المفردات والمركبات بعضها ببعض في اطار بنية الجملة.

من ذلك مثلا أن اسم الفاعل [مَاشِي] من مْشَى «ذهب» قد أفرغ في بعض اللهجات التونسية من مدلوله الأصلي «التوجه من مكان الى مكان...» ليتحوّل تدريجيًا الى أداة تدخل على الفعل المضارع فتضفي عليه معنى «الاستقبال» تماما كما هو الحال بالنسبة الى حرف سوف أو سـ في الفصحى.

والدليل على أن هذا الإفراغ الدلالي مرتبط بإعادة الهيكلة النحويّة هو دخول [ماشي] على أفعال لا علاقة لمدلولها بزي «تنقّل أو توجّه الى مكان ما» كما في (2) مقارنة بـ (1)، كما أن مَاشْ / مَشْ والخلط بين مَاشْ و باش «لكي» - أي إلى تحويل اسم الفاعل الى شبه حرف أو حرف - [انظر (4) يفترض، إضافة الى الإفراغ الدلالي، فقدان الإستقلالية إزاء الفعل كما هو مبيّن في (3) :

(1) مَاشِي نشْري علّوش «(أنا) ذاهب لشراء خروف»

(2) مَاشِي نَتْغَشّش «(إنّي) سأغضب»

(3) [ف 1 [ف 2 (مفعول)]] ← [ف 1 ف 2 [(مفعول)]]

- [مَاشِي [نشري علوش]] ← [مَاشِي نشري [علوش]]

- [ماشِي [متغشّش]] ← [مَاشي نِتغشّش]

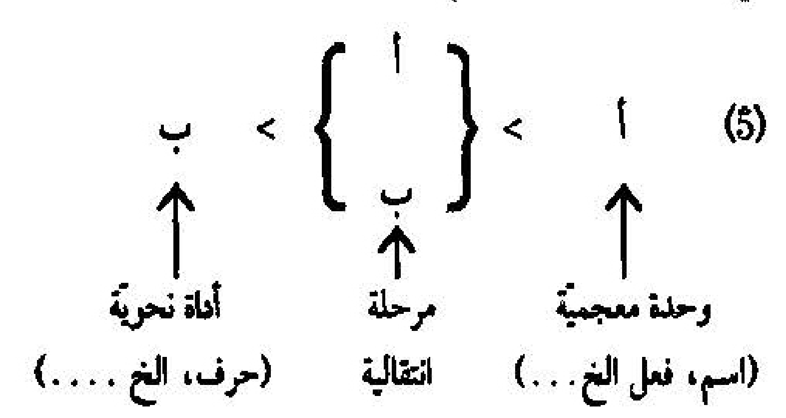
(4) - مَاشِي نشري علوش / نتغشش ← مَاشْ نشري علوش / نتغشش ←

مَشْ نشري علّوش / نتغشّش

- ماش نتغشش ←→ بَاشْ نتغشش

وتدل الأمثلة العديدة من لغات أخرى كالانقليزية (to go) والفرنسية (aller) وغيرها على شمولية ظاهرة «الاستحاء» عامّة وانتشار ظاهرة استحاء أفعال «الذهاب» و «المجيء» و«المكوث» بوجه خاص، وهو ما يقترح الباحث وصفه في اطار نظري يفترض :

أ. وجود مرحلة انتقالية بين الوحدة المعجمية الزصلية والزداة النحوية التي تتحول اليها، وهي مرحلة تعايش بين القديم والجديد :



2. ارجاع ظاهرة الاستحاء إلى عمليتين متداولتين ومتكاملتين (رغم أن أولاهما هي التي تشكل الأساس وتلعب الدور الحاسم) هما : إعادة التحليل أو التأويل (réinterprétation / réanalyse) التي يطبقها مستعمل اللغة على علاقة التجاور بين مكونات الجملة على صعيد المحور السّياقي من جهة علاقة المشابهة أو التعميم (analogie / généralisation) اللتين يربطهما بين الوحدة أو المركب ووحدات أو مركبات أخرى على صعيد المحور الجدولي.

وخلاصة القول ان «صرف اليوم» هو فعلا «نحو الأمس» غير أن «الأمس» و«اليوم» كثيرا ما يتزامنان (في المرحلة الانتقالية التي يمكن ان تدوم قرونا!). ومن ناحية أخرى يمكن القول إن عملية الاستنحاء تبدو قابلة للدرس انطلاقا من بعض المفاهيم والآليات المعرفية البسيطة التي تستعمل فيما تستعمل المجاز والاستعارة وتستند إلى مركزيّة الأنا المتكلّم، ممّا يسمح بتفسير تشكّل النظم اللغويّة من وجهة نظر انثروبولوجيّة.

أحمد إبراهيم
كلية الآداب بمنوبة
جامعة تونس الأولى

أسس وإشكاليّات إعداد معجم واقعي مساعد خماسي اللغة لتعليم العربية لغير الناطقين بها

بحث : المنجي دربال
معهد بورقيبة للغات الحيّة
جامعة تونس الأولى

تعرّف هذه المداخلة بنتائج تجربة عربية في إعداد مسرد خماسي اللغة (عربي - فرنسي - انجليزي - ألماني - اسباني) يضمّ 5200 مدخل عربي وضعت مقابلاتها في اللغات الأربع الأخرى. وقد ضبطت هذه المداخل انطلاقا من نصوص «واقعية» تتمثل في الجزئين الأولين من الكتاب الأساسي لتعليم العربية لغير الناطقين بها الصادر عن المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. وقد تم جرد كل الوحدات المعجمية (مفردات، ومركبات، وتعابير اصطلاحية ...) الواردة في الصفحات السبعمائة التي يتضمنها الكتاب المذكور، ثمّ خزّنت في الحاسوب فمثّلت، بذلك، قاعدة معطيات نصية كانت فيها الوحدات مصحوبة بمواضع ورودها في الكتاب مما مكّن من ضبط مقابلاتها الأجنبية اعتمادا على سياقاتها بالأساس بدل الرجوع، في ذلك، إلى المعاجم التقليدية «غير الواقعية».

وقد استدعى تقطيع نصوص الكتاب إلى وحداتها المعجمية اعتماد خلفية نظرية لسانية سنتولى بيانها في هذه المداخلة، كما سنحاول تقديم الأسس التي اعتمدناها في اختيار المقابلات الأجنبية وتحقيق التناسق فيما بينها.

والرأي عندنا أنّ هذا العمل الذي أنجزناه طيلة سنتين ونصف سنة، والذي سيصدر في القريب العاجل جدير بأن يتبادل المعجميون الرأي في شأنه اعتقادا منا أنه يمثل تجربة، قد تكون غير مسبوقة، في وضع معجم لغوي وصفي يتقيد بالاستعمال الواقعي الحي دون أن يتنكر لمقتضيات التقييس اللغوي.

المنجي دربال